حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS of
ARTS and SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
الحولية الثالثة والثلاثون
الرسالة ٣٧٠
١٤٣٤هـ/٢٠١٢م (ديسمبر)

العلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة وآفاق تطويرها

Relations between Kuwait and the States of the Commonwealth of Independent States and Their Potential Development

أ. د. محمد السيد سليم د. هيلة المكيمي

قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

Prof. Mohammad Selim Dr. Haila Al-Mekaimi

Department of Political Science
University of Kuwait

جامعة الكويت
University of Kuwait
مجلس النشر العلمي
Academic Publication Council

ISSN: 1560 - 5248 ISSN: 1560 - 5248
الرسالة ٣٧٠ - الحولية ٣٣ Monograph 370 - Volume 33
١٤٣٤هـ/٢٠١٢م (ديسمبر) 1434 A.H/2012 (December)

ثمن العدد

الكويت: ٥٠٠ فلس
البحرين: دينار واحد
قطر: ١٠ ريالات
الإمارات: ١٠ دراهم
السعودية: ١٠ ريالات
عمان: ريال واحد

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٢٤٨١٠٣١٩ - فاكس ٢٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@ku.edu.kw

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS of ARTS and SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الثالثة والثلاثون

الرسالة السبعون بعد المئة الثالثة

١٤٣٤هـ / ٢٠١٢م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ.د . بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

أ. د. شفيق الغبرا

قسم العلوم السياسية

أ.د. جمال بدر القناعي

قسم اللغة االإنجليزية وآدابها

د. حسين أحمد بو عباس

قسم اللغة العربية وآدابها

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

د. علي زيد الزعبي

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. أحمد الشربيني

قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية – الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي
قسم التاريخ – جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان
قسم الدراسات اليونانية واللاتينية
جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية – جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح
قسم اللغة الإنجليزية – جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة – جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي
قسم الاجتماع – جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام – جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب
قسم الجغرافيا – جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس – جامعة عين شمس

قواعد النشر في
حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات **متن أي بحث** ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة **(في المتن دون الهوامش والمراجع)**.

٣ – **قواعد تسليم البحوث:**

أ – يقدم البحث **مطبوعاً من ثلاث نسخ**، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط **(١٤)**، مع **القرص المرن** الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود **١٥٠ كلمة** للغة العربية، و**٢٠٠ كلمة** للغة الإنجليزية.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم **بأصولها** الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم **الشريحة الأصلية للصور الملونة**.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية **ملونة، يلتزم دفع تكاليفها**.

٤ – **يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:**

أولاً – الهوامش:

أ – توضع الهوامش في **نهاية كل فصل**، أو في **نهاية البحث** في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص١٥.

* المرجع السابق، ص٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل **هامش مختلف** يذكر على النحو التالي:

* أحمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية** - ص٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع **ترتيباً ألفبائياً**، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **كتاب «الحيوان»**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - **شروط قبول الأبحاث في الحوليات:**

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث **خمسين** نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

الرسالة ٣٧٠

العلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة وآفاق تطويرها

أ.د. محمد السيد سليم **د. هيلة المكيمي**
قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

* تم دعم هذا البحث من قبل جامعة الكويت، مشروع بحث رقم OL/01/09.

المؤلف:

أ. د. محمد السيد سليم

- دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة كارلتون، كندا، ١٩٧٩.
- أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ومدير وحدة الدراسات الآسيوية بالكلية.

الإنتاج العلمي:

أولاً – الكتب:

١ – التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ١٩٨٧).
٢ – تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٨٩، ١٩٩٨).
٣ – العلاقات بين الدول الإسلامية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩١).
٤ – تأميم شركة قناة السويس: دراسة في عملية اتخاذ القرار، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
٥ – تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨).

ثانياً – البحوث:

١ – "الاتحاد السوفييتي والقضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، ٧ (٢٥)، يوليو سنة ١٩٦٩، ص ٥٨–٨٣.
٢ – "الصين الشعبية والقضية الفلسطينية"، السياسة الدولية، ٧ (٢٥)، يوليو ١٩٧١، ص ٥٨–٨٣.
٣ – "الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفييت"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت)، ١٠(١)، مارس ١٩٨٢، ص ١١١–١٢٩.
٤ – "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، الفكر العربي، ٣ (٢٠)، أبريل ١٩٨١، ص ١٧٥–١٩٣.
٥ – "المسارات المحتملة للصراع العربي– الإسرائيلي"، السياسة الدولية، ٢٠(٧٥)، يناير سنة ١٩٨٤، ص١١٢–١٢٨.
٦ – "مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧(١)، ربيع ١٩٨٩، ص١٥٣–١٨٢.
٧ – "تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير"، السياسة الدولية،، ٢٥ (٩٨)، أكتوبر سنة ١٩٨٩، ص ٤٤–٥٧.
٨ – "التحليل العلمي للسياسة الخارجية: إطار نظري"، الفكر الإستراتيجي العربي، ٤٠ أبريل، ١٩٩٢، ص١٣٣–١٥٢.
٩ – "مشكلات العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة جامعة الملك سعود، ٥، ١٩٩٣، ص ١١١–١٤٢ (بالاشتراك).
١٠ – "تطور الإطار النظري لعلم العلاقات الدولية" السياسة الدولية،، يوليو ٢٠٠٥، ٤١ (١٦١)، ص ٤٦–٥١.
١١ – "تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط: وجهة نظر عربية،" مجلة الديمقراطية (القاهرة)، (٢٤) أكتوبر سنة ٢٠٠٦، ص١٣–٢٨.
١٢ – "العولمة والعلوم الاجتماعية: حالة حقل الدراسات الآسيوية،" مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت)، ٣٤ (٤)، ٢٠٠٦، ص ١٣–٤٤.
١٣ – "المشهد الإستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين،" السياسة الدولية، ١٦٧ (٤٣)، يناير سنة ٢٠٠٧، ص ٦٦–٧٣.
١٤ – "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، السياسة الدولية، ١٧٠ (٤٣)، اكتوبر سنة ٢٠٠٧، ص٤٠–٤٥.
١٥ – "الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها"، المستقبل العربي، ٣٢ (٣٨٢)، ديسمبر سنة ٢٠١٠، ص ٧٤–٩٤.

المؤلف:

د. هيلة حمد المكيمي

- دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بوسطن كولج، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣.
- ماجستير في العلوم السياسية من جامعة ويسكونسن-ميلواكي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٩.
- بكالوريوس العلوم السياسية من جامعة الكويت، ١٩٩٦.
- مدرس بقسم العلوم السياسية - جامعة الكويت، في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، وفي الدراسات الروسية ورابطة دول الكمنولث المستقلة.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

١ - المساهمة في الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والصادر عن معهد الخليج للأبحاث في دبي - في فصل بعنوان - "العلاقات الأوروبية - الخليجية: حتمية اقتصادية".

٢ - المساهمة في الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والصادر عن معهد الخليج للأبحاث في دبي - في فصل بعنوان "العلاقات الأوروبية - الخليجية: توجهات وتطورات المسيرة".

ثانياً - البحوث:

١ - مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي: دراسة مقارنة في وظائف التنظيم ومحددات الأداء ومصادره، مجلة الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ع١٤٠ لسنة ٣٧، يناير ٢٠١١.

٢ - الأقليات المسلمة في هولندا وانعكاساتها على العلاقات العربية - الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، ع ١٨٢، لسنة ٤٦، أكتوبر ٢٠١٠.

٣ - واقع ومعوقات التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة بين دول مجلس التعاون، مجلة شؤون خليجية، القاهرة، مصر، مج ١٢، ع ٦٢، صيف ٢٠١٠.

٤ - صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في أوروبا: الحالة الهولندية نموذجا، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، مصرمج١١، ع٣، يوليو ٢٠١٠.

٥ - العوامل المؤثرة في حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية - مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، مج ٣٨، ع٣، ٢٠١٠- بحث مدعوم من قبل إدارة النشر العلمي في جامعة الكويت.

المحتوى

ملخص ١٣
مقدمة ١٥
المبحث الأول: أطراف العلاقات: الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة ١٧
المبحث الثاني: الإطار التحليلي لفهم العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث .. ٢٣
المطلب الأول: الخصائص القومية ٢٧
المطلب الثاني: المسافة الدولية ٣٦
المطلب الثالث: النظام العالمي ٣٨
المبحث الثالث: المصالح المتبادلة بين الكويت ودول الكومنولث ٤٣
المبحث الرابع: الأصول التاريخية للعلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة ٤٧
المبحث الخامس: العلاقات السياسية بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة ٥٩
المطلب الأول: العلاقات الدبلوماسية بين الكويت ودول الكومنولث ٦٠
المطلب الثاني: سياسة الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة تجاه القضايا المشتركة ٦١
المطلب الثالث: التوافق بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة حول القضايا الدولية ٧٧
المبحث السادس: العلاقات الاقتصادية بين الكويت ودول الكومنولث .. ٨٥
المبحث السابع: العلاقات الثقافية بين الكويت ودول الكومنولث ٩١
المبحث الثامن: العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث في إطار طريق الحرير الجديد ٩٧
المبحث التاسع: العلاقات الكويتية الروسية ١٠٣

المبحث العاشر: العلاقات بين الكويت وكل من أوزبكستان، وأذربيجان وكازاخستان ١٠٩
الهوامش ١١٧
المراجع ١٢٩

الجدول رقم (١): التوافق في التصويت بين الكويت ودول الكومنولث وفقاً لمجموعات القضايا التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة رقم ٦٢.

الجدول رقم (٢): التجارة الخارجية لدولة الكويت مع دول الكومنولث الروسي خلال أعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٣ و٢٠٠٨ (الأرقام بالمليون دولار).

الجدول رقم (٣): قروض الصندوق الكويتي للتنمية العربية لدول كومنولث الدول المستقلة حتى ٢٠٠٨/٩/٣٠ (بالمليون دولار).

ملخص

يتناول هذا البحث العلاقات بين الكويت واثنتي عشرة دولة هي الدول الأعضاء في "كومنولث الدول المستقلة"، "وذلك بهدف تبين واقع تلك العلاقات وتطورها والقضايا المطروحة فيها، والمعضلات التي تواجهها، وكيفية تطوير تلك العلاقات. وينكون البحث من عدد من المداخل التحليلية التي تسعى لتفسير تلك العلاقات في إطار أنها علاقات بين طرفين غير متكافئين، أولهما دولة صغيرة الحجم وثانيهما مجموعة دول أكبر كانت تشكل معا القوة العظمى الثانية حتى سنة ١٩٩١. فكيف تتعامل دولة صغيرة مع دول أكبر، وكيف تتعامل تلك الأخيرة مع دولة يبدو أنها لاتحتل حيزا مهما في أجندة سياستها الخارجية التي تختلف عنها في كل شيء تقريبا، الموقع الجغرافي واللغة والدين والثقافة وغيرها؟ ومن ثم، فإن موضوع البحث يطرح مشكلات بحثية وهي كيف تحقق الدول الصغيرة (الكويت) التي تجاور دولا أقوى منها أمنها الوطني في إطار نظام عالمي ثنائي أو أحادي القطبية؟ هل تحقق الأمن من خلال التحالف مع الدولة الأعظم ؟ أم من خلال موازنة علاقاتها الدولية بشكل يضمن تنويع الشركاء والبدائل؟ وكيف تسعى دولة عظمى (الاتحاد السوفييتي)، أو كبرى (روسيا) إلى تشكيل علاقاتها مع دولة صغيرة لاتحتل مكانة متقدمة في أجندة سياستها الخارجية؟ وكيف تستطيع دول متوسطة وصغيرة (باقي دول الكومنولث) بناء علاقات جديدة مع دولة صغيرة تختلف عنها في المقدرات؟ وما هي المشكلات التي تواجهها تلك الدول جميعاً في بناء علاقاتها الدولية؟ يبدأ البحث بالتعريف بأطراف العلاقات وهي الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة، ثم تحديد الأطر التحليلية وهي الخصائص القومية، والمسافة الدولية، والنظام العالمي. وقبل رصد العلاقات يحدد البحث المصالح المتبادلة بين الكويت ودول الكومنولث. ويرصد البحث الأصول والتطورات التاريخية للعلاقات، ثم رصد العلاقات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ثم العلاقات في إطار طريق الحرير الجديد. ويتلو ذلك التركيز

على العلاقات بين الكويت وروسيا، ثم العلاقات بين الكويت وأوزبكستان، وأذربيجان، وكازاخستان. وفي الختام يشير البحث إلى أن العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث محدودة. ويرجع ذلك إلى أن تلك العلاقات تواجه عدة معضلات تدور حول المركز النسبي للكويت في الإستراتيجية الروسية العالمية والمركز النسبي لروسيا في إستراتيجية الأمن القومي للكويت. كما يطرح البحث عددا من المقترحات حول تطوير تلك العلاقات.

مقدمة

يتناول هذا البحث العلاقات بين الكويت واثنتي عشرة دولة هي الدول الأعضاء في "كومنولث الدول المستقلة Commonwealth of Independent States"، وذلك بهدف تبين واقع تلك العلاقات وتطورها والقضايا المطروحة فيها، والمعضلات التي تواجهها، وكيفية تطوير تلك العلاقات. ولما كان من الصعب دراسة علاقات الكويت بجميع تلك الدول فإننا سنركز على الاتجاهات العامة لعلاقات الكويت مع دول كومنولث الدول المستقلة (والتي سنشير إليها لاحقاً باسم دول الكومنولث) على أن نركز على علاقات الكويت مع دول تمثل شرائح مختلفة من تلك الدول لعل أبرزها الدول السلافية وتمثلها روسيا، ثم الدول ذات الأغلبية الإسلامية وتمثلها كازاخستان، وأوزبكستان في آسيا الوسطى وأذربيجان في القوقاز. وسنبدأ بالتعريف بأطراف العلاقة محل البحث، وهي الكويت ودول الكومنولث على أن يتلو ذلك تحديد الإطار التحليلي الكلي الذي يمكن من خلاله فهم وتفسير مسارات العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث من خلال رصد محددات تلك العلاقات محلياً، وإقليمياً وعالمياً، والمصالح المتبادلة بين الطرفين، ثم نستعرض الأبعاد السياسية والاقتصادية لتلك العلاقات، ثم العلاقات الكويتية الروسية، والعلاقات مع أوزبكستان وكازاخستان، وأذربيجان. ونختم باهم الإشكاليات واتجاهات المستقبل وآفاق تطوير تلك العلاقات. ولكن سنبدأ بالتعريف بدول الكومنولث.

المبحث الأول
أطراف العلاقات: الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة

حينما ندرس العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث فإننا ندرس علاقات بين أطراف غير متشابهة في كثير من الأبعاد، وغير متكافئة أيضاً. ومن ثم يحسن أن نعرف بتلك الدول بإيجاز. كومنولث الدول المستقلة هو رابطة كونفيدرالية أنشئت بعد حل الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة ١٩٩١ للإشراف على التنسيق بين الدول التي استقلت عنه وانضمت إلى الكومنولث. وكان الاتحاد السوفييتي يتألف من ١٥ جمهورية انضمت ١٢ جمهورية منها إلى كومنولث الدول المستقلة، بينما فضلت الدول الثلاث الواقعة في بحر البلطيق (وهي استونيا، وليتوانيا، ولاتفيا) عدم الانضمام. وكانت هذه الدول قد استقلت عن الاتحاد السوفييتي في سبتمبر سنة ١٩٩١م ولم توقع اتفاقات إنشاء الكومنولث. ومن ثم، فإنها لن تدخل في نطاق هذا البحث. ونود أن نشير إلى أن تركمنستان قد خفضت عضويتها في الكومنولث سنة ٢٠٠٥ لتصبح عضواً مشاركاً، أي أنها لم تعد عضوا كامل العضوية في الكومنولث استناداً إلى أنها تحظى بوضع "الحياد الدائم" في السياسة الدولية. كما أنه في ٨ أغسطس سنة ٢٠٠٨ أخطرت جورجيا أمانة الكومنولث بقرار انسحابها من الكومنولث، وهو القرار الذي يسري بعد عام من وصوله إلى الأمانة. ولكن البحث سيشمل هاتين الدولتين باعتبار موقعهما الجغرافي وصلاتهما التاريخية مع دول الكومنولث وأهميتها للكويت.

ويمكن تقسيم دول الكومنولث إلى ثلاث مجموعات هي: أولاً – المجموعة السلافية، وتشمل روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروس، ومولدوفا. وتشترك تلك الدول في العرق السلافي كما أنها تنتمي إلى المذهب الأرثوذكسي وتقع في أوربا، عدا روسيا إذ يقع ثلث هذه الدولة في أوربا، وهو الجزء الواقع غربي جبال الأورال، بينما يقع ثلثا مساحة تلك الدولة في آسيا، وهو الجزء الواقع شرقي جبال الأورال، ثانياً – مجموعة

دول جنوبي القوقاز، وتشمل جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وتقع بين بحر قزوين والبحر الأسود. وتعتبر أذربيجان هي الدولة الوحيدة من بين الدول الثلاث التي يشكل المسلمون أغلبية سكانها، ثالثاً: مجموعة دول آسيا الوسطى وتشمل تركمنستان، وكازاخستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرجيزستان. وتقع هذه الدول في آسيا الوسطى ما بين شرقي بحر قزوين وحدود الصين الغربية، ويشكل المسلمون أغلبية سكانها.

تمتد دول الكومنولث في قارتي آسيا وأوربا في مساحة جغرافية شاسعة تعرف باسم "أوراسيا" Eurasia عبر امتداد أفقى عرضي من أقصى نقطة في الشرق حيث خط طول ١٨٥ شرقاً (مضيق بيرنج وسواحل روسيا على المحيط الهادي)، إلى أقصى نقطة في الغرب (أوكرانيا ومولدوفا) عند خط طول ٢٥ شرقاً، وهو امتداد يبلغ حوالي عشرة آلاف كيلو متر. وتمتد كذلك عبر امتداد رأسي طولي من أقصى نقطة في الشمال حيث المحيط المتجمد الشمالي عند خط عرض ٨٠ شمالاً، إلى أقصى نقطة في الجنوب (آسيا الوسطى) عند خط عرض ٣٨ شمالاً في امتداد يبلغ حوالي خمسة آلاف كيلو متر، وذلك في مساحة كلية تبلغ ٢٢,١ مليون كم٢. وتتسم تلك المساحة بسهولة تضاريسها، وهي في الأغلب سهول لا يفصلها إلا جبال الأورال، والتي تقسم روسيا إلى قسمين: الأول آسيوي (شرق الأورال) والثاني أوربي (غرب الأورال) ويشكل الجزء الأخير ثلث مساحة روسيا، بينما يشكل الأول، ومعظمه مناطق جليدية (سيبريا) ثلثي مساحة تلك الدولة. وتعتبر روسيا أكبر دول الكومنولث من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها ١٧,١ مليون كم٢ تشكل ٧٧,٢٪ من مساحة دول الكومنولث تليها كازاخستان (٢,٧ مليون كم٢ تشكل ١٢,٣٪ من مساحة دول الكومنولث)، بينما تعتبر أرمينيا أصغرها من حيث المساحة (٢٩,٨٠٠ ألف كم٢ تشكل ٠,١٣٪ من مساحة دول الكومنولث).

وقد سبق أن اعتبر الجغرافي الشهير ماكيندر، في نظريته الجغرافية المسماه "نظرية قلب العالم" Heartland Theory، أن أوراسيا هي "قلب العالم" World

Heartland، وذلك حينما ميز بين "جزيرة العالم"، وقلب العالم. اعتبر ماكيندر أن أوربا، وآسيا، وأفريقيا هي كتلة قارية واحدة تشكل جزيرة هائلة أسماها "جزيرة العالم" World Island. أما قلب العالم، فهو المنطقة الداخلية للكتلة القارية الأوراسية، وهي تمتد من الساحل القطبي الشمالي إلى صحارى آسيا الوسطى جنوبا، ومن البرزخ الواقع على امتداد بحر البلطيق والبحر الأسود شرقي أوربا إلى وسط سيبريا. أشار ماكيندر إلى أنه على تخوم هذا القلب يقع الهامش المكون من شرقي سيبريا، وجنوب شرقي آسيا، وشبه القارة الهندية، والشرق الأوسط، وغربي أوربا، وأفريقيا. وأضاف أن من يسيطر على شرقي أوربا، يسيطر على قلب العالم (أوراسيا)، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم. ومن ثم، فقد جعل ماكيندر من أوراسيا الحلقة الثانية من حلقات السيطرة على العالم(١).

كانت نظرية ماكيندر ذات دلالة إستراتيجية في الوقت الذي ظهرت فيه. ولكن مع تطور تكنولوجيا الاتصال، والسلاح، فإن القيمة الإستراتيجية للموقع الجغرافي قد تضاءلت. فلم تعد السيطرة على موقع جغرافي ذات اهمية محورية في الإستراتيجية الدولية مع ظهور إمكانية السيطرة على مواقع جغرافية وتهديدها من مناطق جغرافية بعيدة، اللهم إذا كانت تلك المواقع ذات أهمية من حيث الموارد الطبيعية. كما أن الموقع الجغرافي ليس مهما في حد ذاته، إلا بمقدار القدرة على توظيفه والاستفادة منه. ولكن تظل نظرية ماكيندر مؤشراً عاماً على الأهمية الإستراتيجية لتلك الدول. وقد برهنت الخبرة السوفييتية على عدم دقة نظرية ماكيندر. ذلك أن الاتحاد السوفييتي سيطر على قلب العالم، بما في ذلك شرقي أوربا، ولكنه لم يسيطر على العالم، كما انهزم في أفغانستان، بل تفكك في النهاية لصالح القوة البحرية الأمريكية(٢). كما أن الولايات المتحدة تصنف حالياً على أنها القوة العظمى رغم أنها تصنف على أنها خارج إطار التقسيم الذي وضعه ماكيندر. ولكن من الجدير بالذكر أن روبرت كابلان في مقالة له بعنوان "انتقام الجغرافيا" يعود ليؤكد أن مستقبل العالم سيتحدد بالفعل في

أوراسيا. فهذه المنطقة تتميز بكثافة سكانية عالية مع تطور تكنولوجي سريع في الاتصال والسلاح مما سيجعل مستقبل العالم مرتبطا بالتنافس الأوراسي الأوسع بين الصين والولايات المتحدة، ومحاولة روسيا استعادة تاريخها الأوراسي(٣).

من ناحية أخرى، تتسم دول الكومنولث بطابعها القاري. فهذه الدول حبيسة جغرافيا نظراً لأنها، باستثناء روسيا، لا تطل على أي من المحيطات والبحار العالمية المفتوحة أمام الملاحة العالمية. ويشمل ذلك كل دول آسيا الوسطى بما في ذلك كازاخستان وتركمنستان اللتان تطلان على بحر قزوين إذ إن هذا البحر بحر مغلق. وتنطبق الملاحظة ذاتها على أذربيجان التي تطل على البحر ذاته. ولاتطل أرمينيا وبيلاروس ومولدوفا على أي بحار، بينما تطل جورجيا وأوكرانيا وروسيا على البحر الأسود، وهو يصل تلك الدول بالبحر المتوسط عن طريق البحر الأسود، ومنه إلى مضيقي البسفور والدردنيل الخاضعين للسيادة التركية ثم إلى البحر المتوسط. ولكن الملاحة في المضيقين يحكمها ميثاق مونترو للمضايق الصادر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٦.

من حيث التكوين السكاني، يبلغ عدد سكان دول الكومنولث ٢٧٦,٧ مليون نسمة (إحصاءات تقديرية لسنة ٢٠١٠). ويبلغ عدد سكان روسيا وحدها ١٤٠,٤ مليون نسمة يُشكلون ٥٠,٧٪ من سكان دول الكومنولث، ويلي روسيا أوكرانيا (٤٥,٤ مليون نسمة يُشكلون ١٦,٤٪ من السكان)، ثم أوزبكستان (٢٧,٨ مليون نسمة يُشكلون ١٠,١٪ من السكان). وتُعد أرمينيا أقل دول الكومنولث سكانا (٣,١ مليون نسمة يُشكلون ١,١٪ من السكان). فإذا تذكرنا أيضاً أن روسيا بمفردها تُشكل ٧٧,٣٪ أيضاً من مساحة دول الكومنولث لأدركنا الثقل الروسي بين تلك الدول.

والحق أن روسيا هي أكبر دول الكومنولث في معظم المؤشرات سواء المتعلقة بالحجم أو التنمية. كما أن روسيا هي التي أنشأت الجمهوريات التي استقلت عنها سنة ١٩٩١، وهي التي أنشأت الاتحاد السوفييتي وقامت بحله. كما تنتشر اللغة الروسية في كل دول الكومنولث بل إنها اللغة المشتركة بين شعوب الكومنولث. ويعيش في روسيا أقليات قومية من كل الدول الأخرى تقريبا كما يعيش في دول الكومنولث

حوالي ٢٢ مليون روسي كأقليات. وتعتبر روسيا دول الكومنولث الأخرى بمثابة منطقة نفوذ خاصة بها إلى حد أنها تطلق عليها مصطلح "الخارج القريب". كما أن معظم تلك الدول تعتبر روسيا بمثابة الضامن الأكبر لأمنها الداخلي والخارجي.

ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول الكومنولث مجتمعة حوالي ١,٨٪ من الناتج المحلي العالمي حسب إحصاءات سنة ٢٠١٠، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بالقوى الأخرى كالولايات المتحدة التي تمثل وحدها ٢٤٪ من هذا الناتج. كما أنها طبقا لمؤشرات التنمية البشرية تحتل مرتبة متوسطة من بين دول العالم. فحسب إحصاءات سنة ٢٠١٠ فإن ترتيب روسيا في مقياس التنمية البشرية هو رقم ٦٥ من بين ١٦٩ دولة، ويسبقها بيلاروس بترتيب ٦١، ويليها كازاخستان بترتيب ٦٦، كما أن دول آسيا الوسطى هي أقلها في مستوى التنمية البشرية إذ يصل ترتيب طاجيكستان مثلاً إلى رقم ١١٢ في مؤشر التنمية البشرية.

كانت هذه الدول تشكل دولة واحدة هي الاتحاد السوفييتي حتى تفككه في ديسمبر ١٩٩١. وكان هذا الاتحاد يمثل إحدى القوتين العظميين في العالم. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي تدهورت مكانة تلك الدول بشدة على كل المستويات مع تحولها المفاجئ نحو الرأسمالية، كذلك تشترك تلك الدول في أنها كانت تحكم من موسكو في إطار نظام سياسي واقتصادي واحد. ومنذ الاستقلال اتجه كل منها في اتجاه بناء نظم داخلية وعلاقات دولية مختلفة.

أما فيما يتعلق بالكويت، فإنها دولة صغيرة الحجم، ولكنها مرتفعة من حيث مؤشرات التنمية. وتبلغ مساحة الكويت ١٧,٨٢٠ كيلومتر مربع، كما يبلغ عدد السكان حوالي ٣,١ مليون نسمة حسب تقديرات سنة ٢٠١٠، لكن نسبة غير الكويتيين منهم حوالي ٦٠٪. ويعد النفط هو المصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني إذ يشكل ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٩٥ ٪ من الصادرات. وتحتل الكويت المرتبة ٤٧ في مؤشر التنمية البشرية لسنة ٢٠١٠ متقدمة بذلك على جميع دول الكومنولث.

المبحث الثاني
الإطار التحليلي لفهم العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث

من الواضح أننا بصدد دراسة العلاقات بين طرفين غير متكافئين، أولهما دولة صغيرة الحجم، وثانيهما مجموعة دول أكبر كانت تشكل معا القوة العظمى الثانية حتى سنة ١٩٩١. فكيف تتعامل دولة صغيرة مع دول أكبر، وكيف تتعامل تلك الأخيرة مع دولة يبدو أنها لاتحتل حيزا مهما في أجندة سياستها الخارجية التي تختلف عنها في كل شيء تقريباً، الموقع الجغرافي واللغة والثقافة وغيرها؟ ومن ثم، فإن موضوع البحث يطرح مشكلات بحثية، وهي كيف تحقق الدول الصغيرة (الكويت) التي تجاور دولا أقوى منها أمنها الوطني في إطار نظام عالمي ثنائي أو أحادي القطبية؟ هل تحقق الأمن من خلال التحالف مع الدولة الأعظم ؟ أم من خلال موازنة علاقاتها الدولية بشكل يضمن تنويع الشركاء والبدائل؟ وكيف تسعى دولة عظمى (الاتحاد السوفييتي)، أو كبرى (روسيا) إلى تشكيل علاقاتها مع دولة صغيرة لاتحتل مكانة متقدمة في أجندة سياستها الخارجية؟ وكيف تستطيع دول متوسطة وصغيرة (باقي دول الكومنولث) بناء علاقات جديدة مع دولة صغيرة تختلف عنها في المقدرات؟ وما هي المشكلات التي تواجهها تلك الدول جميعا في بناء علاقاتها الدولية؟

من ناحية الكويت هناك وجهتا نظر بخصوص تنظيم علاقاتها مع القوى الكبرى. تتحصل وجهة النظر الأولى في أن الكويت كدولة صغيرة محاطة بدول أكبر منها تسعى إلى تحقيق أمنها القومي من خلال "موازنة" علاقاتها بالدول الكبرى حيث تحتفظ بكل البدائل. ومن ثم فهي تطور علاقاتها بتلك الدول بصرف النظر عن توجهاتها السياسية. أما وجهة النظر الثانية فمؤداها أن الكويت تعمل على تحقيق أمنها من خلال "التحالف" مع قوة كبرى مركزية، مع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع القوى الأخرى، ولكن عند مستوى أقل من مستوى العلاقات الإستراتيجية مع

القوة المركزية[٤]. فأي من الإستراتيجيتين اتبعتها الكويت؟ وكيف انعكست تلك الإستراتيجية على العلاقات بين الكويت وروسيا؟ بالنسبة لروسيا، فإنه يمكن من خلال تحليل السياسة الخارجية الروسية استخلاص وجهتي نظر عن علاقاتها بالكويت. تقول وجهة النظر الأولى أن روسيا تحدد علاقاتها بالكويت باعتبار الأخيرة حليفاً للولايات المتحدة. ومن ثم فهي تتبع الحد الأدنى من العلاقات مع الكويت بما لايمس العلاقات الكويتية – الأمريكية خاصة. أما وجهة النظر الثانية فتقول إن الكويت جزء من العالم الأوراسي الذي تتوجه إليه سياسة روسيا الخارجية منذ منتصف التسعينيات. ومن ثم، فالكويت مهمة لروسيا كجزء من حركتها في هذا العالم خاصة أن الكويت منافس لروسيا في مجال تصدير النفط.

لتحليل تلك القضايا البحثية يمكن حصر ثلاثة أطر تحليلية مستمدة في أدبيات علم السياسة الخارجية، وهي الخصائص القومية لأطراف العلاقة، والمسافة الدولية النسبية بينهم، وشكل النظام العالمي.

يقصد بالخصائص القومية كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة كلية شاملة، والتي تتسم بصفة الاستقرار النسبي. بهذا المعنى، فإن الخصائص القومية تعني ثلاثة أبعاد رئيسة، فهي تنصرف إلى الوحدة الدولية كوحدة كلية شاملة. ومن ثم، فإنها تشمل مجموعة من الأبعاد كالمساحة الكلية والعدد الكلي للسكان في الدولة وليس في إقليم معين داخل الدولة. كما أنها ثانيا يمكن دراستها وقياسها وتحليلها بدون الرجوع إلى أي وحدة دولية أخرى، وهو ما يميزها عن المتغيرات الخارجية التي تتعلق بوحدة دولية أخرى، أو إلى الوحدة الدولية في علاقتها بوحدة أخرى، كما سنرى في البعد الخاص بالمسافة الدولية. بينما يشير مفهوم الخصائص القومية إلى خصائص كامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها. كما أنها ثالثاً ذات طبيعة مستقرة نسبياً، بمعنى أنها تتغير عبر فترات زمنية طويلة. وينصرف مفهوم الخصائص القومية إلى خمسة أبعاد رئيسة هي: المقدرات القومية، والمشكلات الاجتماعية، والتكوين الاجتماعي، والتكوين القومي، والتوجهات المجتمعية. فإذا

توافرت لدى الدول المقدرات الاقتصادية والعسكرية، والتوافق والاستقرار الاجتماعي، مع وجود توجهات فكرية مجتمعية نحو بناء علاقات مع الأطراف الأخرى، زادت قوة العلاقات بينها.

أما المسافة الدولية فيقصد بها التشابه والتفاوت بين خصائص الوحدات الدولية الداخلة في علاقات. ويتأسس مفهوم المسافة الدولية على افتراض أن المسافة النسبية بين الوحدة الدولية وبين الوحدات الاخرى تؤثر في سياسة تلك الوحدة. فسياسة الكويت إزاء دول الكومنولث تختلف عن سياستها إزاء دول مجلس التعاون الخليجي، بحكم اختلاف المسافة النسبية بين طرفي العلاقة. ولا تنصرف المسافة النسبية إلى مجرد المسافة الجغرافية، ولكنها تشمل المسافة الثقافية أو الاقتصادية، أو العسكرية، وغيرها. ويطلق الدارسون على هذا التفسير للعلاقات الدولية اسم "نظرية المحيط" .Field Theory وتؤكد هذه النظرية أن العلاقات بين الدولة (أ) والدولة (ب) هي نتيجة للمسافة النسبية بين أ، ب فيما يتعلق بمختلف الأبعاد القومية (الموقع الجغرافي، والمقدرات، والخصائص القومية وغيرها). وهي بذلك تختلف عن "نظرية الخصائص"، Attribute Theory، التي أشرنا إليها آنفاً باسم الخصائص القومية، والتي تقول أن هذه العلاقات هي محصلة للخصائص الداخلية الكامنة في تلك الدولة. ويمكن القول إن المسافة الدولية بين الكويت ودول الكومنولث مسافة كبيرة مما يجعل من الصعب بناء علاقات وثيقة بين الطرفين.

وأخيراً يشكل النظام العالمي، وبالذات البعد البنياني له، أحد المؤثرات المحددة للعلاقات الدولية بين الوحدات الدولية الكائنة فيه. فالبنيان العالمي، أحادي، ثنائي، أم تعددي، قد يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية. فتحول بعض دول العالم الثالث، منها الكويت، نحو تبني فكرة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز في أوائل الستينيات من القرن الماضي كان متأثراً بحالة التوتر الدولي الشديد التي خلقها الاستقطاب الثنائي الجامد، كما أن اتجاه بعض تلك الدول للاعتماد على الولايات المتحدة أمنيا كان مدعوماً إلى حد كبير ببنيان القطبية الأحادية. وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة، مثل الكويت ومعظم دول الكومنولث إن لم يكن كلها، أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى

أو العظمى. ذلك أن نقص أو محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة والمتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى والعظمى، بينما تمتلك تلك الأخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الإيجابي في النسق الدولي. بيد أن قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان. وفي هذا الصدد، يكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة له. ويمكن القول إن النظام العالمي أحادي القطبية الذي تبلورت فيه العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث قد حد من فرص بلورة العلاقات بين الطرفين نظرا للعلاقة الوثيقة بين الكويت والقطب الأعظم، والذي أصبح ضامن الأمن في الخليج العربي.

نحن إذن أمام ثلاثة أطر تحليلية تتضمن ثلاث متغيرات مستقلة نحاول من خلالها تفسير العلاقات المحدودة بين الكويت ودول الكومنولث. ومن تلك الأطر يمكن أن نقدم الفروض التالية:

الفرض الأول – أدت الخصائص القومية للكويت ودول الكومنولث إلى الحد من العلاقات بينها.

الفرض الثاني – أدت المسافة الدولية بين الكويت ودول الكومنولث إلى الحد من العلاقات بينها.

الفرض الثالث – أدت بنية النظام العالمي الأحادي القطبية إلى الحد من العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث.

لاختبار تلك الفروض فإننا سنتبع التصميم البحثي المنهجي المسمى "تصميم دراسة الحالة مع اختبار فروض". ويدور هذا التصميم حول اشتقاق فروض من نظرية معينة ومحاولة اختبار صدق هذه الفروض في حالة معينة. وفي حالتنا فإننا قمنا باشتقاق ثلاثة فروض من ثلاثة أطر نظرية ونحاول اختبارها في حالة العلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة.

المطلب الأول
الخصائص القومية

يمكن رصد ثلاثة من أنواع الخصائص القومية لكل من الكويت ودول الكومنولث تؤثر في العلاقات بين الطرفين وهي المعضلة الأمنية للكويت كدولة صغيرة، والتكوين الديني والصحوة الإسلامية في دول الكومنولث، بالإضافة إلى أزمات تلك الدول بعد الاستقلال، وتراجع وصعود دورها في النظام العالمي.

أولاً – المعضلة الأمنية للكويت بوصفها دولة صغيرة:

تواجه الكويت معضلة أمنية أساسية وهي أنها دولة صغيرة ذات جغرافية منبسطة ومحدودة ولاتوجد لها حدود طبيعية يمكن الدفاع عنها. كما أنها محاطة بدول أقوى منها هي العراق والسعودية وإيران، كما أن اقتصادها يعتمد على النفط بصفة رئيسية فضلاً عن أن الثروة النفطية جعلتها مطمعا لبعض جيرانها. ولحل تلك المعضلة الأمنية طبقت الكويت عدة إستراتيجيات من أهمها إستراتيجية الاعتماد على المظلة الأمنية لإحدى القوى الكبرى، بريطانيا أوالولايات المتحدة على التوالي. مع إستراتيجية تنويع علاقاتها الدولية. فقد كانت الدولة العربية الخليجية الوحيدة التي تبادلت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة بل أمدته بقرض قيمته حوالي بليون دولار سنة ١٩٩٠ لتوثيق التفاهم الكويتي السوفييتي حول إخراج قوات الاحتلال العراقي من الكويت. وبعد تحرير الكويت طورت العلاقات مع روسيا كورقة تأمين إضافية ضد النظام العراقي مع أنها كانت متحالفة مع الولايات المتحدة.

ثانياً – التكوين الديني والصحوة الإسلامية في دول الكومنولث:

يبلغ عدد مسلمي دول الكومنولث حوالي ٥٥ مليون نسمة يشكلون ١٩,٥٪ من السكان. ويتركز هؤلاء في دول آسيا الوسطى وأذربيجان، حيث يصل عددهم في تلك الدول إلى حوالي ٤٢,٤ مليون نسمة يشكلون ٧٧٪ من إجمالي سكان دول الكومنولث من المسلمين، هذا بالإضافة إلى حوالي ١١,٥ مليون مسلم يعيشون في روسيا ذاتها

(الشيشان، والتتار، والتشكير، وغيرهم)، وحوالي ٩٤ ألف يعيشون في مولدوفا من الأقلية القومية التركية. ومن المؤكد أن انتشار الإسلام في دول آسيا الوسطى وأذربيجان وروسيا يجعل الدول العربية تنظر إلى تلك الدول نظرة مختلفة حتى أنها تطلق على دول آسيا الوسطى مسمى "الجمهوريات الإسلامية". ووجود تراث إسلامي عريق في تلك الدول، كوجود قبر الإمام البخاري في أوزبكستان، يجعل للدول ذات الأغلبية الإسلامية وزناً خاصاً في أجندة السياسة الخارجية الكويتية كما سنرى.

ومع أوائل الثمانينيات تصاعدت موجة الصحوة الإسلامية بين مسلمي الاتحاد السوفييتي نتيجة ثلاثة عوامل أولها الغزو السوفييتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩، والذي جعل الآلاف من الجنود المسلمين السوفيت يتفاعلون مع المجاهدين في أفغانستان، وبداية لإدراكهم لوجود عالم إسلامي أوسع. وثانيهما هو سياسة المصارحة (الجلاسنوست) التي أتى بها جورباتشوف حينما تولى أمانة الحزب الشيوعي السوفييتي سنة ١٩٨٥. فعلى الرغم من أن جورباتشوف لم يقلل الحظر على ممارسة الشعائر، فإنه مع النقد العام والانفتاح السياسي الذي أشاعه أنتج موجة جديدة من الصحوة الدينية تمثلت في ممارسة الشعائر والحديث عن تطبيق الشريعة، وأخيراً، فإن انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان، وصعود حكم حركات "المجاهدين" أسهم في دعم الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى. ومن خلال التواصل الجغرافي بين أفغانستان وآسيا الوسطى تعرف سكان تلك الدول على "الإسلام السياسي".

وقد تأسس أول حزب سياسي إسلامي في روسيا باسم "حزب النهضة الإسلامي" سنة ١٩٩٠ سرعان ما انتقل إلى وادي فرغانة في آسيا الوسطى، وجعلها قاعدة لنشاطه في جمهوريات آسيا الوسطى. وبالتدريج نشأت مجموعة من الحركات السياسية التي ترفع لواء تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم والسياسة من ناحية كما أن بعضها مستعد للدفاع عن هذا الهدف باستعمال العنف المسلح. ومن أهم تلك الحركات حزب النهضة الإسلامي، والحركة الإسلامية في أوزبكستان، وحركة

الأكرمية في أوزبكستان، وحزب التحرير الإسلامي. ففي أوزبكستان نشأت الحركة الإسلامية لأوزبكستان. وأصبح هدف الحركة القضاء على حكومات آسيا الوسطى وإقامة نظم حكم إسلامية، واتسع نطاق اتصالاتها بالحركات المماثلة في المنطقة مثل حزب التحرر وحركة طالبان، وتنظيم القاعدة. وكان أبرز نشاط للحركة هو محاولتها في فبراير سنة ١٩٩٩ اغتيال الرئيس كريموف، كما اتسع نشاطها في طاجيكستان وقيرجزستان وكازاخستان. ولهذا غيرت اسمها فيما بعد "الحركة الإسلامية التركستانية" دلالة على أن نشاطها يشمل كل إقليم تركستان. كما تنشط هناك حركة "الأكرمية" التي تتركز في الجزء الأوزبيكى من وادي فرغانة، وبالذات مدينة نمنجان، إلى مؤسسها أكرميون يولداشوف، والتي ارتكب ضدها كريموف مذبحة أنديجان سنة ٢٠٠٥.

أما حزب التحرير الإسلامي فقد تأسس في مدينة القدس عام ١٩٧٣ على يد الشيخ تقي الدين النبهاني. وقد امتد نشاط الحزب إلى العديد من الدول، ومنها دول آسيا الوسطى، وتمركز في قيرقيزستان وطاجيكستان منذ عام ١٩٩٥ تقريبا. وقد ارتبط الحزب بالحركة الإسلامية لأوزبكستان وطاجيكستان. وعلى الرغم من أن الحزب يدعو إلى استعمال الوسائل السلمية، وينفي علاقته بطالبان أو أي حركة تستعمل القوى المسلحة، فإن حكومات آسيا الوسطى اتهمته بالإرهاب وبالمشاركة في أعمال العنف. ويدعو الحزب إلى توحيد كل مسلمي آسيا الوسطى، بما في ذلك مسلمو اليوجور الصينيون في دولة واحدة تمتد لتشمل كل العالم الإسلامي في إطار خلافة راشدة(٥).

ما علاقة ذلك كله بعلاقات الكويت بدول الكومنولث؟ تشك بعض دول الكومنولث بقوة أن الحركات الإسلامية الموجودة بها تلقى الدعم المادى من الحركات المماثلة في الدول العربية ومن الجمعيات الخيرية، وبالذات في الدول العربية الخليجية، التي تنشط في دول الكومنولث في إطار الأعمال الخيرية، ولكنها تمول الحركات الإسلامية في دول الكومنولث. كما أن الجماعات التي مولتها بعض الدول الخليجية سرعان ما انضمت إلى الحركات المتطرفة في دول آسيا الوسطى بالتحديد. ويوجد في

السعودية والكويت بعض أهم تلك الجمعيات. ومن ثم، حرصت دول الكومنولث على تطوير التنسيق مع الدول العربية الخليجية لمراقبة أنشطة الجمعيات الخيرية الخليجية وعلاقاتها داخل دول الكومنولث. وعلى سبيل المثال كانت المشكلة الشيشانية من المشكلات التي أثرت في علاقات دول الخليج العربية بروسيا؛ لأن الأخيرة كانت تشك في أن الحركات الجهادية في دول الخليج تدعم الانفصاليين الشيشانيين(٦). كذلك قامت أذربيجان بحظر أنشطة "جمعية النهضة الإسلامية" الكويتية؛ لأنها قامت شكل غير قانونى ببناء مساجد في أذربيجان. ولكن طارق العيسى، رئيس جمعية إحياء التراث الكويتية قال ان جمعية النهضة ليست كويتية(٧).

ثالثاً – أزمات دول الكومنولث بعد الاستقلال:

عندما استقلت دول الكومنولث عدا روسيا سنة ١٩٩١، واجهت عدة معضلات في صياغة سياستها الخارجية. لعل المعضلة الأولى هي أن تلك الدول انتقلت بشكل مفاجئ من مرحلة كونها إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي إلى مرحلة كونها دولة مستقلة. في المرحلة الأولى لم يكن لتلك الدول صلاحية إجراء أي معاملات دولية أو سياسية خارجية مستقلة، إذ إن ذلك كان من اختصاص المركز السوفييتي في موسكو. أما في المرحلة الثانية، فقد أصبح من المتعين إقامة شبكة من العلاقات الدولية وصياغة سياسة خارجية تحقق المصالح الوطنية انطلاقاً من نقطة الصفر تقريبا. ذلك أنه كان على دول الكومنولث عدا روسيا أن تقوم بصياغة توجهات السياسة الخارجية، وإعداد الكوادر السياسية والدبلوماسية القادرة على تنفيذ السياسة الخارجية، خاصة أن روسيا لم تتعاون مع دول الكومنولث الأخرى في مجال اقتسام السفارات السوفيتية في الخارج. من ناحية أخرى، فإن الانتقال كان مزدوجاً. ويقصد بذلك أن دول الكومنولث لم تنتقل فقط من كونها جمهوريات داخلية إلى كونها دولا مستقلة، ولكنها انتقلت أيضاً من كونها تقع في إطار نظام عالمي ثنائي القطبية مستند إلى الحرب الباردة، إلى كونها تعيش في إطار نظام عالمي قطبي أحادي تسيطر عليه الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، وهيمنة قيم فكرية جديدة

تدور حول الرأسمالية والليبرالية السياسية، وصعود ظاهرة العولمة. وهو ما يعني أنه كان على تلك الدول أن تواجه معضلة التعامل مع نظام عالمي له آليات تختلف عن الآليات التي سادت طوال الحقبة التي كانت فيها أوزبكستان جزءاً من الاتحاد السوفييتي.

أما المعضلة الثالثة، فقد كانت هي معضلة صياغة سياسة خارجية تضمن حماية مصالح الدولة، والتي بدا أنها مهددة بشكل جوهري نتيجة التفكك السوفييتي. ففي خلال الحقبة السوفيتية كان حوالي ٨٥٪ من تجارة تلك الدول يتم مع باقي جمهوريات الاتحاد السوفييتي. أن الاستقلال كان يعني قطع تلك الروابط، ولكن هذا القطع كان من شأنه أن يؤثر على رفاهية دول الكومنولث. ومن ثم، فإنها كانت تواجه معضلة حماية مصالحها الاقتصادية في الوقت الذي يتم فيه قطع الروابط مع المركز السوفييتي.

كانت المعضلة الرابعة هي كيفية صياغة السياسة الخارجية لدول بعضها حبيس جغرافيا مثل كل دول آسيا الوسطى، وبيلاروس، ومولدوفا، وأذربيجان، وأرمينيا. فأوزبكستان مثلاً محاطة بدول هي بذاتها حبيسة جغرافيا. ويعني ذلك أنه للوصول إلى البحار الدولية، فإن على أوزبكستان أن تتعامل مع دول يعاني بعضها من الحبس الجغرافي أيضاً. ويزيد من تعقيد المشكلة أن معظم الأنهار التي تنساب إلى أوزبكستان تنبع من دول أخرى، وبالذات من أفغانستان، وطاجيكستان، وقيرجزستان، وهو ما يمكن أن يؤثر على الأمن المائى لأوزبكستان.

من ناحية خامسة، فقد كان على دول الكومنولث أن تصوغ سياسة خارجية في ظروف تتسم بحالة من عدم الاستقرار الإقليمي، وحالة من التنافس الإقليمي للسيطرة على دول آسيا الوسطى، وهو التنافس الذي أسماه دوجلاس هيرد، وزير خارجية بريطانيا السابق، "المباراة الكبرى الجديدة"، تشبيها لها بالتنافس الروسي– البريطاني على آسيا الوسطى في القرن التاسع عشر، المباراة الجديدة تمت بين إيران، وتركيا، وروسيا، والصين، والولايات المتحدة، والهند، وباكستان. أضف إلى

ذلك صعود الحركات السياسية الإسلامية المتطرفة التي انطلقت بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان. كان على دول الكومنولث أن تصوغ سياستها الخارجية وسط هذا البحر المتلاطم من القوى المتصارعة، وذلك في الوقت الذي مازال فيه بنيان الدولة في مرحلة التشكيل.

رابعاً – تراجع وصعود روسيا وباقي دول الكومنولث :

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تراجع عام في الأداء الاقتصادي في الدول الوريثة. وقد كانت أول مشكلة واجهت تلك الدول هي التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي تحت ظروف شديدة الصعوبة. فهذا التحول أتى متزامناً مع التحول السياسي نحو "بناء الدولة" والإصلاح السياسي الديمقراطي، كما أنه أتى في ظل نظم للتخطيط المركزي الصارم الذي لم يترك المجال أمام تكوين طبقة من المنظمين الرأسماليين. فهو إذن تحول رأسمالي بدون رأسماليين مما أدى إلى ظهور فئة من المغامرين تحت ستار أنهم رجال أعمال قاموا بنهب ثروات كثير من تلك الدول بحكم أنهم في الأساس "مافيا اقتصادية". من ناحية أخرى، فإن هذا التحول أتى بشكل متسارع تحت ضغوط صندوق النقد الدولي والدول الغربية لضمان عدم عودة نظم التخطيط المركزي وفتح أسواق دول الكومنولث أمام التجارة الغربية. إن هذا "التصادم الثلاثي" (أي بين ثلاثة عوامل) أدى إلى سوء الأداء الاقتصادي في معظم دول الكومنولث، وانهيار مستويات الحياة إلى الحد الذي أدى إلى تناقص عدد السكان لأول مرة في تاريخ تلك الدول.

فى حالة روسيا، بدأ الرئيس يلتسن سنة ١٩٩٢ برنامجاً شاملاً "للخصخصة" الشاملة والسريعة تحت شعار "العلاج بالصدمة" Shock Therapy لتحرير الاقتصاد من خلال إنهاء سيطرة الدولة على الإنتاج والتوزيع والتسعيرة، وخفض الدعم والإنفاق الحكومي، وبيع شركات الدولة للقطاع الخاص، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي. وقد عارض البرلمان (الذي كان تحت سيطرة الحزب الشيوعي) هذه الإصلاحات، ورد يلتسن على ذلك بحل وقصف البرلمان

بالدبابات في سبتمبر سنة ١٩٩٣، ولكن الانتخابات التالية في ديسمبر من السنة ذاتها أتت ببرلمان جديد تسيطر عليه الأحزاب المعارضة وبالذات الحزب الشيوعي، وقد أدى تطبيق تلك السياسة إلى خفض العجز في الميزانية، ولكنه أدى أيضاً إلى ارتفاع معدلات التضخم، الذي وصل في سنة ١٩٩٢ إلى ١٥٠٠٪، وفي سنة ١٩٩٣ إلى ٨٧٥٪، مما أدى أيضاً إلى انهيار قيمة العملة الروسية (الروبل)، ولكن هذه النسب انخفضت إلى ١٩٧٪ سنة ١٩٩٥، ٨٤٪ سنة ١٩٩٦، ١١٪ سنة ١٩٩٧. كذلك أدت تلك السياسات إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي الروسي مع حلول سنة ١٩٩٥ إلى حوالي نصف هذا الناتج سنة ١٩٨٩، أي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو انخفاض يفوق الانخفاض الذي حدث في الدول الرأسمالية إبان الكساد الاقتصادي العالمي الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣). كذلك بدأت روسيا حملة شاملة للخصخصة على شكل موجتين الأولى سنة ١٩٩٤ وأدت إلى بيع شركات صناعية توظف حوالي ٨٠٪ من القوة العاملة الصناعية في روسيا، وبدأت الموجه الثانية سنة ١٩٩٧ حيث تم بيع المشروعات الصغيرة، وشركات تجارة التجزئة، والخدمات الاستهلاكية. وقد أدى ذلك إلى إفلاس العديد من تلك الشركات، وقد تكررت تلك الظواهر في باقي دول الكومنولث حيث انخفض الناتج القومي، وزادت معدلات التضخم. أما بيلاروس، فقد سارعت سنة ١٩٩٤ بوقف برنامج الخصخصة، ولذلك يُعد نصيب القطاع الخاص في الناتج القومي البلاروسي هو الأدنى في كل دول الكومنولث (١٥٪)، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت بيلاروس ظواهر التضخم وتدهور الناتج القومي، وإن كان بمعدلات أقل من روسيا وأوكرانيا.

ومع حلول العقد الثاني من نشوء دول الكومنولث كان وضعها العالمي في حالة تراجع. فقد بلغ متوسط الدخل الفردي السنوي في دول الكومنولث ١٠٩٣,٨ دولارا سنويا (إحصاءات سنة ٢٠٠٣). وهذا المتوسط كان يبلغ حوالي ١٨,٩٪ من المتوسط العالمي للدخل الفردي، وحوالي ٨٨,٤٪ من المتوسط العام للدول متوسط التنمية البشرية طبقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، كما كان يبلغ ٤,٣٪ من

المتوسط العام للدول مرتفعة التنمية البشرية. وكانت روسيا أعلى دول الكومنولث من حيث متوسط الدخل الفردي السنوي (٣٠١٨ دولاراً سنوياً)، يليها كازاخستان (٢٠٠٠ دولار). أما من ناحية الناتج القومي الإجمالي لدول الكومنولث فقد بلغ ٦٥٦,١ بليون دولار تُشكل ١,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي، وحوالي ٧٨,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي الأسباني، ١٥,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي الياباني، ٦٪ من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي، مما يشير إلى ضآلة مكانة تلك الدول اقتصادياً في النظام الدولي.

والحق أن الأزمة التي واجهتها روسيا بعد سنة ١٩٩١ كانت مثالا للأزمة العامة التي واجهتها دول الكومنولث. فقد واجهت تلك الدول مشكلات التضخم، والذي وصل في تركمنستان إلى ٣١٠٢٪، وإلى ٧٣٤٤٪ في طاجيكستان، وإلى ١٨٠٠٪ في أذربيجان، كما تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي والدخل المحلي. فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي في دول آسيا الوسطى والقوقاز سنة ١٩٩٥ مقارنة بسنة ١٩٩٠ بنسب تتراوح بين ١٪، في تركمنستان، ١١٪ في كازاخستان. وقد حدث ذلك نتيجة التحول المفاجيء إلى الاقتصاد الرأسمالي(٨).

ولاشك أن هذا التراجع حد من قدرة روسيا، وبالأحرى باقي دول الكومنولث، على الاضطلاع بدور مهم في النظام العالمي طوال حقبة حكم الرئيس يلتسن على الأقل، والتي امتدت من سنة ١٩٩٠ حتى سنة ١٩٩٩.

من ناحية أخرى، اتبعت روسيا سياسة غير إيديولوجية في المقام الأول تركز على المصالح الروسية المباشرة، ولم تعد تضع الإيديولوجية كعامل في سياستها الخارجية مما فتح آفاقاً لعلاقاتها مع كل دول الخليج العربية والتي كانت تتحفظ على الإيديولوجية الماركسية. كما اتبعت روسيا سياسة "أورو – أطلنطية قوامها التوافق مع السياسات الغربية وتركيز التفاعلات الروسية مع دول الغرب باستثناءات محدودة.

زاد هذا التطور من أهمية الكويت لدى روسيا حيث إن التركيز على المصالح

الاقتصادية أدى بروسيا إلى الاتجاه نحو توثيق علاقاتها مع دول الخليج العربية إذ إنها يمكنها ان تضخ استثمارات في روسيا. وفي ذلك يقول مارات تريتيروف "إن جزءاً أساسياً من سياسة روسيا تجاه مجلس التعاون الخليجي كان مدفوعاً بعوامل اقتصادية أخذاً في الاعتبار التدهور الاقتصادي في روسيا"(٩).

لكن يمكن القول إن روسيا بدأت منذ عهد الرئيس بوتن سنة ٢٠٠٠ في العودة إلى الصعود في النظام العالمي، وبالذات منذ سنة ٢٠٠٣. فقد اتضح لروسيا أن سياسة السير خلف السياسة الأمريكية قد أفقدها مكانتها ومصالحها الدولية. ورأت الولايات المتحدة في دعم روسيا لها في أزمة ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ علامة ضعف، ومن ثم أمعنت في سياستها الانفرادية، وهو ماتمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق، وإنهاء الرئيس بوش التعاون الروسي – الأمريكي في إطار مشروع الدفاع الصاروخي، بل وانسحابه من جانب واحد من اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى الموقعة سنة ١٩٧٢، وذلك في ديسمبر سنة ٢٠٠١. كذلك فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج القومي الروسي إلى تقليل اعتماد روسيا على الدعم الاقتصادي الغربي وإلى تحول روسيا لكي تصبح أعلى دول الكومنولث في ترتيب التنمية البشرية لأول مرة منذ استقلالها. وقد تمثل ذلك في تحقيق الميزانية الروسية فائضا سنة ٢٠٠٧ بلغ ٧٥ مليار دولار، ووصل معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى ٧٪. وفوق ذلك كله تصرفت الولايات المتحدة وأوربا في ملف إقليم كوسوفو دون تشاور مع روسيا. ونتيجة لهذا كله بدأت روسيا في بناء عناصر سياسة جديدة تحمي مصالحها". فقد عارضت إنشاء الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية الشيك. ورداً على المشروع الأمريكي وقع بوتين في ١٣ يوليو سنة ٢٠٠٧ قانونا ينص على أن ظروفا استثنائية تحتم تجميد تطبيق الحد من القوات التقليدية في أوربا بما يعني حق روسيا في تحريك قواتها المسلحة في أي مكان في أراضيها. كذلك سعت روسيا إلى تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى ونجحت في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في

أوزبكستان. كذلك سعت روسيا إلى بناء مشاركة إستراتيجية مؤسسية مع الصين ودول آسيا الوسطى في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي إلى الصين. كذلك قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول كومنولث الدول المستقلة. فتم إنشاء "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا، مولدوفا، وأوزبكستان، وأرمينيا، وكازاخستان، وقيرجزستان، وطاجيكستان، وأذربيجان، كما تم إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية". وجاءت التحولات السياسية في أوزبكستان سنة ٢٠٠٥، وفي أوكرانيا وقيرجيزستان سنة ٢٠١٠ لتعيد تلك الدول إلى الفضاء الروسي. وجاءت أزمة الهجوم الجورجي في أوسيتيا الجنوبية وقيام روسيا بدحر القوات الجورجية بمثابة إنذار بأن روسيا الحالية ليست هي روسيا التسعينيات(١٠).

لاشك أن تلك التحولات العميقة والمتصادمة أثرت على قدرة دول الكومنولث على بناء علاقات دولية فعالة على الأقل خلال العقد الأول التالي للاستقلال. وكان ذلك أحد العوامل التي عطلت تطور علاقة الكويت بدول الكومنولث.

المطلب الثاني
المسافة الدولية

يمكن حصر ثلاثة من أشكال المسافة الدولية التي تؤثر في العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث، وهي المسافة الجغرافية، والطابع التنافسي لاقتصادات الكويت ودول الكومنولث، والتشابه والتفاوت في أنماط التحالفات للطرفين.

أولاً – المسافة الجغرافية:

لايوجد اتصال جغرافي مباشر بين الكويت ودول الكومنولث، ومن ثم لا توجد مشكلات حدودية أو إقليمية بين الطرفين، كما أن معظم دول الكومنولث، كما سبق أن أشرنا حبيسة جغرافيا، مما يجعل الاتصال بينها وبين الكويت، الدولة ذات السواحل على الخليج العربي، مسألة صعبة ممايشكل قيدا على العلاقات بين الطرفين إذ

يصبح من صالح الكويت أن تتعامل اقتصادياً مع الدول الساحلية الخليجية بشكل يفوق تعاملها مع الدول الحبيسة جغرافيا. ولكننا سنرى أن الكويت تحاول تطوير مشروعات للارتباط بدول الكومنولث اقتصاديا. كما أن إقليم الخليج العربي يقع في دائرة التماس الجغرافي والإستراتيجي مع إقليم القوقاز، وإقليم آسيا الوسطى حيث تشكل إيران حلقة وصل بين الإقليمين، وصولاً إلى روسيا ذاتها. فمن خلال إيران يمكن أن تتصل دول الخليج العربية بالإقليمين وبروسيا. ومن ثم، فإن مايحدث في القوقاز وآسيا الوسطى، وروسيا ينعكس على ما يحدث في إقليم الخليج العربي، والعكس صحيح حيث إن روسيا ترى أن أمنها يتأثر بما يحدث في منطقة الخليج العربي من خلال تأثيره على ما تسميه "الخارج القريب"، أي الدول التي استقلت عنها عند نهاية الحقبة السوفييتية. من ناحية أخرى، فإن حلقة التماس الجغرافي تلك فتحت آفاقاً أمام الكويت للارتباط بطريق الحرير الجديد الذي يمر عبر آسيا الوسطى كما سنرى.

ثانياً – الطابع التنافسي لاقتصادات الكويت ودول الكومنولث:

تتنافس الكويت مع روسيا، وأذربيجان، وكازاخستان، في إنتاج النفط وتصديره حيث إنه السلعة التصديرية الأولى لتلك الدول مما يجعل الكويت في موقف تنافسي معها، مما يحد من إمكانيات التبادل التجاري بين الكويت وتلك الدول. فضلاً عن أن الكويت عضو في منظمة الأوبك، بينما لاتوجد دولة من دول الكومنولث ضمن دول تلك المنظمة مما يضعف من التنسيق في مجال السياسة النفطية بينهم(١١).

ولكن للرئيس بوتين وجهة نظر أخرى أساسها "أن روسيا ودول مجلس التعاون حلفاء في مجال الطاقة وليسوا منافسين لبعضهم في مجال تلبية حاجات الأسواق العالمية للطاقة"(١٢). كما يضيف باحث روسي أنه من الضروري بناء تعاون إستراتيجي عربي روسي في مجال النفط حيث إن روسيا والبلدان العربية محط أطماع "اللاعبين العالميين"، وبالذات الولايات المتحدة حيث إن الطلب على النفط يزداد بمعدل ٢,٥٪ سنويا حتى سنة ٢٠٥٠ في الوقت الذي يزداد فيه الإنتاج

بمعدل ١,٥٪ كما أن دول الشرق الأوسط تحتفظ بحوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي مقابل ١٥٪ لدول الكومنولث(١٣).

ثالثاً – أنماط التحالفات الدولية للكويت ودول الكومنولث:

فلدول الكومنولث سياسات خارجية متنافرة وبالذات في مجال العلاقة مع الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي، وتتفق الكويت مع بعض تلك السياسات، ولكنها تختلف مع الكثير منها. فالكويت حليف إستراتيجي للولايات المتحدة خارج حلف الأطلنطي، كما أنها عضو في مبادرة إستانبول للتعاون مع حلف الأطلنطي. كما أن هناك أربع دول في الكومنولث تعد حليفة غير رسمية للولايات المتحدة، وهي الدول الأعضاء في منظمة جوام، وهي جورجيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، ومولدوفا. وتسعى الدول الأعضاء في جوام إلى تقوية الدور الأمريكي في أوراسيا، كما أنها تعادي روسيا. إن هذا التفاوت في أنماط التحالفات الدولية يجعل علاقات الكويت مع دول االكومنولث تتسم بالتفاوت من دولة إلى أخرى، ويجعل علاقاتها مع الدول الحليفة للولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى الاستمرار من علاقاتها بباقي دول الكومنولث.

المطلب الثالث
النظام العالمي

يمكننا مدخل النظام العالمي من تفسير كثير من جوانب العلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة، وبالذات محدودية تلك العلاقات كما سنرى فيما بعد. فقد بدأت تلك العلاقات قبل تكوين دول الكومنولث في ظل نظام القطبية الثنائية في شكل العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي، واستعملت الكويت الورقة السوفييتية إبان عصر القطبية الثنائية لتوسيع نطاق حركتها السياسية الدولية. كما أن الاتحاد السوفييتي حاول احتواء النفوذ الأمريكي عن طريق تطوير علاقات مع دول العالم الثالث ومنها الكويت، ولكنه مال إلى الجانب العراقي باعتباره الأهم في المنافسة العالمية مع الكتلة الغربية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بدأت علاقات جديدة تتشكل بين الكويت ودول

الكومنولث في إطار نظام عالمي أحادي القطبية تشكل بعد سنة ١٩٩١. فالنظام العالمي الذي تبلور منذ ذلك التاريخ هو نسق "أحادي القطبية" يمارس فيه القطب الأعظم الواحد، الولايات المتحدة، الدور المحوري. فالولايات المتحدة هي المحرك الرئيس لمجمل مسار السياسة الدولية. فقدراتها العسكرية والاقتصادية تفوق قدرات أكبر ثلاث دول تالية لها في القدرات مجتمعة، كما أنها تتمتع بالقدرة على نشر قواتها في كل أنحاء العالم تقريباً. كذلك، لا يوجد ما يدل على أن الدول الكبرى الأخرى تسعى إلى موازنة الدور الأمريكي في مجال الأمن العسكري. بل إن تلك الدول تسعى إلى تكييف إستراتيجياتها بما يتوافق مع احتمال استمرار الهيمنة الأحادية الأمريكية. فقد سعت روسيا للاندماج مع العالم الأوربي – الأطلنطي الذي تقوده الولايات المتحدة، وحينما تحولت إلى التوجه الأوراسي فإنها لم تتحد الولايات المتحدة مباشرة، وسرعان ماتحولت بعد ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ نحو التوجه الأورو–أطلنطي. كما أن الصين تسعى إلى الإندماج في المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. كما أنها تسعى إلى ضمان فترة هدوء عالمي طويل الأمد تتمكن فيه من استكمال صعودها الاقتصادي، وهو مايتطلب التوافق مع الولايات المتحدة. وعندما قصفت طائرات حلف الأطلنطي السفارة الصينية في بلجراد سنة ١٩٩٩ فإن الصين لم ترد. كذلك، فالاتحاد الأوربي لايسعى إلى بلورة إستراتيجية في مواجهة الولايات المتحدة لخلق نظام عالمي مختلف، بل إن القوى الأوروبية تدعم المشروع السياسي العالمي الأمريكي، ولكن ذلك لايحول دون التنافس معها حول الموارد والأسواق.

وقد هيمن تكتل الدول الرأسمالية الغربية على النسق العالمي في إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، واليابان تنتظمها شبكة من المؤسسات هي مجموعة الدول الصناعية الثمان، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك كله بقيادة الولايات المتحدة. فمع انتهاء الحرب الباردة تحولت مجموعة الدول الصناعية السبع

إلى مسمى مجموعة الدول الثمان G-8 Group بانضمام روسيا إليها سنة ١٩٩٨، مع استمرار الدول السبع الأصلية في الاجتماع بدون روسيا. وأصبحت تلك المجموعة بمثابة "مجلس إدارة للعالم"، بحيث يصبح التوافق الذي يتم التوصل إليه في إطار المجموعة هو ذاته السياسة التي تطبق في باقي المؤسسات الدولية المشار إليها آنفاً، بالإضافة إلى الأمم المتحدة. ورغم أن تلك المجموعة ليس لها مقر دائم، أو أمانة عامة دائمة، أو قواعد محددة للعمل، أو سلطات قانونية، فإنها تشكل جوهر التوافق الإستراتيجي بين القوى المكونة للمجموعة.

وتتسم تلك المنظومة بوجود توافق إستراتيجي له أبعاد سياسية واقتصادية. لعل أهم تلك الأبعاد هو عدم السماح بظهور قوة منافسة للدول الصناعية الغربية في المستقبل، والتركيز على سيادة النموذج الرأسمالي في العالم. وتحرير التجارة الدولية، ومنع الدول النامية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهيمنة النموذج الثقافي الغربي. ولا يستبعد ذلك وجود منافسات اقتصادية حول السيطرة على الأسواق في العالم الثالث.

فى هذا السياق اضطلعت الولايات المتحدة بدور الهيمنة Hegemony. "والهيمنة" هي صورة من صور التفوق تحاول من خلالها الدولة المهيمنة إقرار وتعميق وضعها باستخدام أدوات "الإقناع الإكراهي" التي تستند إلى عناصر القوة المتفوقة لتلك الدولة، مع عدم إعطاء أهمية لآراء الدول المهيمن عليها. الهيمنة إذن هي خليط من السيطرة الإكراهية على الآخرين من خلال استعمال القوة العسكرية إذا لزم الأمر مع تهميش آراء ومطالب القوى الأخرى. والحق أن هذا التعريف، الذي قدمه الباحث الفرنسي سيرج سير، يصف بدقة الدور المحوري الذي اضطلعت به الولايات المتحدة بعد نهاية الاتحاد السوفييتي(١٤).

في هذا الإطار تشكلت العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث. وقد كانت الكويت الساحة الأولى لتشكيل نظام لقطبية الأحادية حيث إن الولايات المتحدة انفردت مع حلفائها الغربيين بعملية تحرير الكويت، واكتفى الاتحاد السوفييتي بدعم

الجهد الغربي. وبعد تحرير الكويت بأقل من عام أصبح نظام القطبية الأحادية حقيقة واقعة. من المفهوم أن تراهن الكويت على الورقة الأمريكية لأن الولايات المتحدة هي التي تزعمت عملية التحرير. ولكن الكويت سعت أيضاً إلى الاحتفاظ بالورقة الروسية على الرغم من انهيار دور روسيا في النظام العالمي كورقة تأمين إضافية خاصة أن صدام حسين كان مازال في السلطة وهناك ثمة خطر في عودة العدوان. ويفسر ذلك اهتمام الكويت بتطوير العلاقات مع روسيا خلال الفترة التالية للتحرير. ومن ثم أصبح السؤال الجدير بالبحث عن العلاقات بين الكويت وروسيا بعد انتهاء حكم صدام حسين وانتهاء الخطر الأمني من الجبهة العراقية هو إلى أي حد ستتغير العلاقات الكويتية الروسية بعد انتهاء الحاجة إلى ورقة التأمين الروسية الإضافية. يبدو أن هذا التطور قد أثر بشكل جوهري على العلاقات الكويتية الروسية التي يمكن أن نقول أنها دخلت منعطفا جديدا بعد سنة ٢٠٠٣. وقد تمثل المنعطف في صعود في العلاقات الكويتية الغربية كان أبرز معالمه قبول الكويت المشاركة في "مبادرة إستانبول للتعاون" في إطار حلف الأطلنطي، واعتبار الولايات المتحدة الكويت بمثابة حليف إستراتيجي خارج حلف الأطلنطي.

المبحث الثالث
المصالح المتبادلة بين الكويت ودول الكومنولث

من المؤكد أن مصالح الدول تلعب دوراً مهماً في تشكيل أجندة علاقاتها الدولية. فالدول توجه سياستها الخارجية حيث تكمن مصالحها. فما هي المصالح التي تدفع الكويت إلى بناء علاقات مع دول الكومنولث؟ وما هي مصالح دول الكومنولث في تطوير علاقاتها مع الكويت؟

أولاً – المصالح الكويتية مع دول الكومنولث:

للكويت عدة مصالح مع دول الكومنولث لعل أولها التنسيق مع دول الكومنولث للحفاظ على أسعار النفط حيث إن تلك الدول من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط. فروسيا وحدها تمثل ١٢٪ من المنتجات والصادرات النفطية في العالم في آن واحد، تنتج ٩,٩٣ مليون برميل من النفط سنويا حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٩ في الوقت الذي تنتج فيه الكويت ٢,٥ مليون برميل يوميا حسب إحصاءات السنة ذاتها. كما أن دول الكومنولث جميعاً ليست أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، ولما كانت الكويت تعتمد على النفط كسلعة تصديرية رئيسية، فإن تحديد أسعار النفط يؤثر تأثيرا جوهريا في اقتصاد الكويت. وكما قلنا فإن روسيا ليست عضواً في الأوبك، وهي تنسق سياساتها النفطية في إطار "منظمة ميثاق الطاقة"، والكويت بدورها ليست عضوا في تلك المنظمة. وقد دعت روسيا الكويت إلى التنسيق في إطار تلك المنظمة[١٥]. ولكن يبدو أن الكويت لم تستجب للطلب الروسي مما دعا روسيا إلى رفض طلب الكويت منها سنة ٢٠٠١ خفض إنتاج النفط الروسي بعد أن تدنت أسعاره[١٦].

ولكن الدولتين استطاعتا أن تنسقا سياساتهما النفطية بعد ذلك، حيث إنه في اجتماعات اللجنة الروسية–الكويتية ثمنت الكويت الدور الروسي الإيجابي في

الأسواق النفطية العالمية، وعبرت عن اهتمامها بهذا التنسيق، بل ومنح الشركات الكويتية امتيازات للتنقيب عن النفط في روسيا(١٧).

من ناحية ثانية، فإن للكويت مصلحة جوهرية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا لتنويع الشركاء الاقتصاديين. فكما سنرى فإن التجارة الكويتية مع دول الكومنولث محدودة، كما أنها تتركز مع الدول الغربية وهو أمر ليس في صالح الكويت في المدى البعيد، إذ إن التركز الجغرافي للتجارة من شأنه أن يحد من قدرة الدولة على اتخاذ القرار المستقل.

من ناحية ثالثة، فإن للكويت مصلحة في دعم العودة الروسية إلى قمة النظام العالمي لإيجاد عالم متعدد الأقطاب تزداد فيه قدرة الكويت على توسيع نطاق البدائل المتاحة أمامها في السياسة الدولية. وهو الأمر الذي نلمسه في سعي الكويت لبلورة علاقات اقتصادية مع دول شرقي آسيا لتحقيق الهدف ذاته.

وأخيراً، فإن للكويت مصلحة في استثمار علاقة روسيا مع إيران لصالح أمن الخليج. فلعل أحد الهواجس الرئيسة للكويت هو أمن الخليج العربي والذي تعد إيران مكوناً أساسياً فيه. وتعد روسيا شريكا أساسيا لإيران في المجالين الاقتصادي والنووي إذ إن مفاعل بوشهر تم بناؤه بتكنولوجيا روسية. ومن ثم، يكتسب المفهوم الروسي لأمن الخليج أهمية خاصة ليس بسبب المفهوم ذاته ولكن بسبب قدرة روسيا على التأثير على السلوك الإيراني في الخليج. أضف إلى ذلك أن دول الخليج العربي تواجه معضلات أمنية غير تقليدية نابعة من دول الكومنولث تتعلق بالجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، وغيرها. ومن مصلحتها التنسيق الأمني مع تلك الدول لضبط تلك التهديدات.

ثانياً – مصالح دول الكومنولث مع الكويت:

فى المقابل فإن لدول الكومنولث مصلحة في تطوير علاقاتها مع الكويت لاعتبارات اقتصادية وأمنية أيضاً. فلدول الكومنولث المصدرة للنفط مصالح في التنسيق مع الكويت في مجال كميات الإنتاج النفطي لضبط الأسعار العالمية. صحيح

أن الكويت ليست من الدول الرئيسة في الصادرات النفطية، ولكن كمية إنتاجها النفطي (٢,٥ مليون برميل يومياً) تؤثر في استقرار الأسعار[١٨]. كما أن لدول الكومنولث مصالح استثمارية متبادلة. فلدول آسيا الوسطى والقوقاز، مصالح في جذب الاستثمارات الكويتية إليها، وهي استثمارات تتركز في الدول الغربية في المقام الأول والدول العربية في المقام الثاني. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من برامج الصندوق الكويتي للتنمية لتطوير قطاعات محددة من اقتصادياتها كما سنرى. كما أن لروسيا مصالح في تنويع استثماراتها في الخارج بتوجيه جزء منها إلى دول الخليج العربية. وقد سبق أن عبر رئيس الوزراء بوتين عن رغبة روسيا في توجيه جزء من استثماراتها الخارجية إلى دول الخليج العربية[١٩]. كما أن الكويت تعد سوقا مهمة للصادرات الصناعية الروسية والأوكرانية والبيلوروسية. وأخيراً، فإن الخليج العربي هو أحد مصادر تهديد أمن دول الكومنولث. ونقصد بذلك التهديدات غير التقليدية مثل الروابط بين الحركات الإسلامية الكفاحية في دول الخليج والحركات المشابهة في دول الكومنولث مما يهدد أمن الأخيرة.

وقد لخصت وثيقة "مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الروسي" التي وقعها الرئيس بوتين في ٢٨ يونيو سنة ٢٠٠٠ بأن مصالح روسيا في الخليج العربي هي مصالح اقتصادية بصفة أساسية وسياسية في المقام الثاني. قالت الوثيقة "روسيا ستسعى لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط بما فيه إقليم الخيج العربي وشمالي أفريقيا أخذا في الاعتبار تأثير الموقف الإقليمي على التطور العالمي ككل. في هذا السياق فإن المهمة الأساسية لروسيا ستكون هي استعادة مصالحها، وبالذات الاقتصادية في هذا الإقليم الغني والذي هو مهم لمصالحنا"[٢٠].

المبحث الرابع
الأصول التاريخية للعلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة

يمكن تتبع أصول العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث إلى العلاقات التاريخية بين عرب شبه الجزيره العربية وبلدان آسيا الوسطى. وقد ازدهرت تلك العلاقات مع انتشار الإسلام في تلك البلاد في القرن السابع، واستوطن العرب من قبيلة بكر بن وائل (وكانوا يعرفون بالسباعية) تلك البلاد وبالذات سمرقند وبخارى مما أدى إلى أول اتصال بين منطقة الخليج العربي ومناطق آسيا الوسطى والتي كانت تسمى "بلاد ما وراء النهر" (المقصود به نهر سيحون "سيراداريا حالياً") وتوجد بها خمس من دول الكومنولث حاليا. وقد تأكد ذلك مع وصول قتيبه بن مسلم الباهلي، وتمت السيطرة على بلاد ماوراء النهرحتى حدود الصين في عهد الخليفة الأموى الوليد بن عبد الملك. وقد استمرت تلك السيطرة في العهد العباسى وفي إطارها ازدهر التبادل الثقافي بين الجانبين ونشر العرب الإسلام بين شعوب تلك البلدان، والتي ظهر من بين أبنائها علماء خدموا الإسلام مثل الإمام البخاري. كما أعطت تلك الشعوب للعرب النظم الادارية والأساليب الفنية التي ارتكزت عليها النهضة الاقتصادية العربية[٢١]. بيد أن شعوب آسيا الوسطى لم تستعرب لأن الوجود السكاني العربي بها كان محدوداً، كما عاد كثير من العرب الذين هاجروا إليها للانخراط في الصراعات الأموية العباسية. وتوجد حالياً قريتان في أوزبكستان هما جوكارى، وعربخانة قريبتان من بخارى يتكلم سكانهما العرب وعددهم ثلاثة آلاف نسمة اللغة العربية بلهجة بخارى. كما توجد قريتان أخريان في قوشقاداريا هما جيبيناو، وقاماشي يتكلم سكانهما العربية بلهجة قوشقاداريا[٢٢].

كذلك كانت هناك صلات تاريخية بين شعوب شبه الجزيرة العربية ومنطقة القوقاز. فقد انتشر الإسلام على يد الفاتحين العرب واعتنقت الشعوب القوقازية في

الجنوب (الأذرية) والشمالية (الداغستانية، والشركسية، والشيشانية، والأنجوشية والتتارية) الإسلام ابتداء من القرن الثامن. ولكن صراعات القوى الأخرى على المنطقة وقربها من روسيا حد من انتشار الإسلام في الأجزاء الجنوبية من المنطقة[٢٣]. وبعد استيلاء روسيا على القوقاز في القرن التاسع عشر خططت لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط القوقاز بالخليج العربي عن طريق إيران لنقل البضائع وقاعدة بحرية لأسطولها في الخليج العربي، وذلك في العقد الثامن من القرن التاسع عشر. ولكن المشروع الروسي لم يكتمل لارتفاع تكاليفه[٢٤].

وقد شهد عام ١٨٩٣ أول الصلات مابين روسيا ومشيخات الخليج العربي، وذلك حينما وصلت إلى مسقط أول سفينة استطلاع روسية "نيجنغروف"، حيث كتب كابتن السفينة أول التقارير الروسية عن الخليج والذي قدمه إلى القيصر الروسي الإسكندر الثالث.

كانت روسيا حاضرة بقوة خلال الفترة التي شهدت حالة من عدم الاستقرار المحلي والدولي، والتي أفضت إلى دخول الكويت في وضع المحمية البريطانية. فقد حرص الدبلوماسيون البريطانيون في المنطقة عبر مراسلاتهم للحكومة البريطانية التأكيد على ضرورة مد النفوذ الإنجليزي إلى الكويت من أجل محاربة القرصنة وإبعاد النفوذ الروسي ومحاربة ظهوره في المنطقة. فقد كتب هؤلاء عن النوايا الروسية لتحويل الكويت إلى قاعدة فحم تابعة لها بفعل النشاط الدبلوماسي الملحوظ في الخليج لاسيما القائم باعمال القنصل الروسي في بغداد ماشكوف المعروف بعدائه الصريح للنفوذ البريطاني في المنطقة. وقد ساهم في تعزيز هذه المخاوف كل من المقيم السياسي البريطاني في الخليج المقدم ميد والقنصل البريطاني العام في بغداد العقيد لوخ ووزير الخارجية البريطاني كيرزون الذي تعاظم تأثيره في سياسة الاستعمار البريطانية عقب تعيينه نائبا للملك في الهند في نهاية عام ١٨٩٨ والذي علق قائلاً "إن أي تنازل من قبل أية دولة عن ميناء في الخليج العربي لروسيا بمثابة إهانة موجهة لبريطانيا مع سبق الإصرار والترصد"[٢٥].

شكلت اتفاقية الحماية الموقعة سنة ١٨٩٩ بين مبارك الكبير وبريطانيا العظمى، حافزاً للسفير الروسي في تركيا زينوفيف بتكليف القنصل الروسي في بغداد قروقلوف لمتابعة الأوضاع. مما حدا بالأخير لإرسال تاجرين روسيين هما عباس عليف وأفانسيوف إلى الكويت لشراء بعض الجلود والأغنام واستطلاع الأوضاع. وقد عاد المبعوثان بتقرير تضمن معلومات مهمة كوفئا عليها بمنحهما وساماً فضياً.

في فبراير سنة ١٩٠٠ تمكن الروس من ترتيب رحلة لأول سفينة حربية روسية "جيلياك" Gilyak للخليج والتي جاءت بفعل اقتراح السفير الروسي في طهران غيروبولو. وكتب فلاديمير لامبسدورف، وزير خارجية روسيا آنذاك، في تبرير إرسالها بأنه "إفهام البريطانيين والسلطات المحلية أنه برفع العلم الروسي في الخليج الفارسي، فإن الإمبراطورية (الروسية) ترى أن الخليج مفتوح لجميع الدول، وأنه لاتوجد نوايا عدوانية أو خطط للحصول على أي أقاليم"[٢٦]. وقد زارت السفينة بعض الموانئ وصولاً إلى البصرة والكويت. وقبيل وصول السفينة إلى البصرة، أقام كل من القنصل الروسي في بغداد قروقلوف وسكرتير القنصلية أوسنيكو للبصرة، اتصالاً مع محسن باشا الحاكم العام لولاية البصرة، لعلمهم بصداقته مع الشيخ مبارك الكبير. حيث ساهم بإنجاح تلك الزيارة كل من محسن باشا وطالب النقيب لدرجة دفعت قروقلوف بعد عودته لبغداد وإرساله تقرير الزيارة إلى سانت بطرسبورغ للمطالبة بمكافأة محسن باشا بمنحه وساماً روسياً عالي المستوى. وبالفعل منح وسام القديسة آنا لجرأته على معارضة الإنجليز ومساندة الروس.

وقبل الوصول إلى الكويت علم الروس ان النقيب سيد رجب أفندي وابنه طالب باشا تلقيا خطابين من مبارك يتطلع خلالهما لاستقبال الضيوف الروس، مما حدا بالنقيب للسفر للكويت للإشراف على الاستقبال. وقد حظي وصول "جيلياك" والبحارة الروس للكويت بكرم عظيم من قبل الشيخ مبارك الكبير أكدوا من خلالها على عمق العلاقات المستقبلية بين البلدين.

شكل تقرير قروقلوف للخارجية الروسية ولوزير المالية فيتي، حجر الزاوية في العلاقات الروسية – الخليجية، حيث اقترح فيتي بدء العلاقات التجارية مع الخليج ما دامت المعطيات مشجعة وواعدة. وتلقت الشركة الروسية للملاحة البخارية والتجارة أوامر بإرسال أربع سفن سنوياً للخليج.

إلا أن الكويت في عام ١٩٠١ شهدت حالة من التوتر الشديد حالت دون وصول السفينة للكويت. تمثل ذلك التوتر بالصراع المحموم مابين التنافس البريطاني والألماني – التركي. فبتكليف من الإمبراطور غليوم الثاني طالبت ألمانيا الشيخ مبارك بالموافقة لإنشاء خط برلين – بغداد ينتهي بالكويت. وقد حققت ألمانيا نجاحات على صعيد التجارة البحرية، ولهذا فإن مشروع خط برلين – بغداد يهدف لنقل البضائع والمنتوجات الألمانية إلى الخليج لمنافسة القوى الأوروبية الأخرى لاسيما البريطانيين(٢٧). كما أصدر السلطان عبدالحميد، الواقع تحت ضغوطات المانية للتدخل العسكري ضد الكويت، توجيهاً للسلطات التركية في بغداد والبصرة للاستعداد للهجوم. وقد كان مقرراً أن تستخدم السفينة التركية الوحيدة في الخليج المسماة "زيخان" بالإنزال على الكويت، في حين تشن القوات المدفعية التركية هجوماً من الشمال، ويقوم ابن رشيد شيخ قبيلة شمر بالهجوم من الشمال الغربي. وفي مارس ١٩٠١ تمت هزيمة الكويت في معركة الصريف بقيادة ابن رشيد، حيث سعى البريطانيون إلى إيقاف تقدم الأتراك. إلا أن مطالبات الإنجليز لمبارك بالمزيد من التنازلات ورفضهم لخروجه إلى نجد، دفعت مبارك جدياً للتفكير في التحالف مع الروس(٢٨).

فرضت الأوضاع السياسية المحيطة بالكويت اتباع سياسة التوازنات عبر إخضاع الورقة الروسية لوسيط لنزع فتيل الأزمة التي كادت تهدد الكيان الناشئ برمته. ففي عام ١٩٩٢، تمكن الأستاذ الروسي غيورغي بونداريفسكي من كشف وثائق روسية جديدة من الأرشيف الروسي أماطت اللثام عن تفاصيل جديدة في علاقات الشيخ مبارك الكبير مع روسيا القيصرية في تلك الفترة. بالرغم من انفتاح

العلاقات الكويتية – البريطانية والتي تمخضت عنها اتفاقية الحماية السرية، إلا أنه في الوقت ذاته سعى مبارك الكبير إلى الاتصال بالحكومة الروسية طلباً للمساعدة، وذلك عبر الدبلوماسيين الروس في المنطقة. فقد طلب الشيخ مبارك الكبير من التاجر عباس علييف القدوم إلى الكويت لنقل رسائل الشيخ الشفوية إلى الدبلوماسيين الروس أوسنيكو وقرقلوف، طالباً منهما إرسالها إلى سان بطسبورغ. وفي تلك الرسائل أكد مبارك الكبير على استقلالية مشيخة الكويت تحت حكم آل الصباح، وعلاقته مع تركيا بفعل أملاكه في البصرة، وأن ذلك لايعني أي شكل من أشكال الالتزام السياسي. كما أكد الشيخ مبارك الكبير طلبه للمساعدة من روسيا.

في ٣٠ أبريل ١٩٠١ أرسل قرقلوف برقية مشفرة لوزارة الخارجية يقول فيها "شيخ الكويت يطلب حمايتنا". أفضت تلك البرقية لمناقشات ذات مستوى عال في سان بطرسبورغ شارك فيها القيصر نيكولاس الثاني بنفسه، إلا أنها انتهت بعدم الاستجابة الإيجابية من قبل القيصر خوفاً من إثارة البريطانيين. شكل ذلك الموقف خيبة أمل للدبلوماسيين الروس في البصرة الراغبين باستمالة الشيخ مبارك، فارتأوا أخذ موقف وسط ما بين الرفض والقبول. حيث قام القنصل الروسي في البصرة بإبلاغ الشيخ مبارك بأن روسيا ترغب ببقاء الكويت مستقلة. وأنها ستسعى للدفاع عن حقوق الكويت لدى الحكومة التركية[٢٩]..

ولكن زيارات السفن الروسية لموانئ الكويت استمرت؛ ففي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ وصلت السفينة الروسية فارياج Varyag إلى الكويت وصعد الشيخ جابر بن مبارك، ابن الأمير، إلى سطح السفينة لتحية الزوار الروس واصطحبهم إلى الجهراء حيث كان والده يتمركز استعداداً لصد هجوم خارجي. وقد رحب مبارك الكبير بالزوار الروس وأخبرهم أنه سيلجأ إلى طلب المساعدة الروسية إذا شعر أنه في خطر، وأنه يريد أن يرى مزيداً من السفن الروسية في الكويت. بعد ذلك استقبل الشيخ مبارك الكبير العالم الروسي بوجويافلنسكي الذي كان يجري بحوثاً حول الحياة البرية. وأخبره الشيخ "أعتقد أن الروس أصدقاء لنا، وأنا سعيد باستضافتهم، ونحن

مستعدون لعمل أي شيء من أجلهم." وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ زارت السفينة الروسية اسكولد Askold ميناء الكويت، وقام جابر بن مبارك باستقبال ضباطها. وجاءت بعدها السفينة بويارن Boyarin في فبراير سنة ١٩٠٣ مصحوبة بالسفينة الفرنسية انفرنيت Enfernet للبرهنة على قوة التحالف الفرنسي الروسي الذي تبلور سنة ١٨٩٤. ولكن مع نهاية سنة ١٩٠٣ بدأ الروس يفقدون الاهتمام بالخليج بأسره مع صعود التحدي الياباني لهم في الشرق الأقصى، وهو التحدي الذي أدى إلى الحرب الروسية اليابانية سنة ١٩٠٤-١٩٠٥ وانتهت بهزيمة الأسطول الروسي(٣٠).

بعد استقلال الكويت في عام ١٩٦١ طالب العراق بضم الكويت، وتمكن من اقناع الاتحاد السوفييتي باستخدام حق النقض ضد طلب انضمام الكويت لعضوية الامم المتحدة في جلسة مجلس الأمن المنعقدة في ٧ يوليو سنة ١٩٦١، وقد برر الاتحاد السوفييتي استعمال حق النقض على أساس وجود القوات البريطانية في الكويت مما يعني أن الأخيرة ليست دولة مستقلة تماماً، ومن ثم ليست مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة. وفي خطابه أمام مجلس الأمن في الجلسة التي استعمل فيها حق النقض قال فلاديمير زورين، منوب الاتحاد السوفييتي، "لقد حاولت بريطانيا أن تبرر نشر قواها في إقليم الكويت وتعبئة أسطولها في هذا الإقليم كإجراءات ضرورية لتنظيم المقاومة ضد العدوان العراقي. ولكن هذا التفسير لايمكن قبوله لأنه لاتوجد قوات عراقية في أراضي الكويت.... أما بخصوص بيانات الحكومة العراقية بخصوص الكويت، فإن الموقف العراقي من تلك القضية كان معروفا لبريطانيا"(٣١). وقد كرر الاتحاد السوفييتي استعمال حق النقض ضد عضوية الكويت في نوفمبر سنة ١٩٦١عندما خرجت القوات البريطانية من الكويت وحلت محلها قوات جامعة الدول العربية.

ولكن بعد انتهاء حكم عبد الكريم قاسم غيّر الاتحاد السوفييتي سياسته ووافق على قبول الكويت عضوا في الأمم المتحدة في ١١ مارس سنة ١٩٦٣ مما أدى

إلى انضمام الكويت إليها. وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣ تم افتتاح سفارة سوفييتية في الكويت، وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ تم افتتاح أول سفارة كويتية في الاتحاد السوفييتي[٣٢]. وقدعينت الكويت سعيد يعقوب شماس سفيرا لها في موسكو. وقد أكد السفير أن تعيينه جاء بقرار من الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت آنذاك، ورافقه في رحلة التأسيس أعضاء السفارة كل من إبراهيم بورسلي وعبدالمجيد معرفي. ونزولا على رغبة الحكومة السوفيتية جاء تأسيس السفارة بداية عبر استئجار عدد من الغرف في فندق "سوفييت سكايا" لمدة عشرة أشهر حتى تم الانتقال إلى مبنى قرب جامعة موسكو مخصص لسكن الدبلوماسيين من دول حديثة القدوم إلى موسكو، ومن ثم تم الانتقال النهائي إلى مبنى جديد من إعداد السلطات السوفيتية بقرب مبنى الخارجية الروسية. ومن السفراء الذين تعاقبوا في شغل المنصب منذ عام ١٩٦٣ كل من سعيد شماس,وفيصل المطوع، وأحمد غيث، وعلي زكريا الانصاري، وعادل نجم الدين جراح، وعبدالمحسن الدعيج، وفوزي الجاسم، ومحمد الصلال[٣٣].

رغم إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الكويت والاتحاد السوفييتي فإن العلاقات ظلت محدودة نتيجة للصراع الإيديولوجي في العالم العربي حيث انحاز السوفييت إلى "القوى الثورية العربية"، وهو الأمر الذي تمثل في الانتقادات التي وجهها خروشوف، أمين عام الحزب الشيوعي السوفييتي، إلى الكويت أثناء زيارته لمصر في مارس سنة ١٩٦٤. ولم تتحسن العلاقات إلا بعد عزل خروشوف في السنة ذاتها ومجيء بريجينيف إلى الحكم.

ولكن سنة ١٩٧٣ احتل العراق منطقة على الحدود العراقية الكويتية. ومرة أخرى انحاز الاتحاد السوفييتي إلى الموقف العراقي، واتهم الكويت بإثارة النزاع. ولكن السوفييت تحولوا فيما بعد عن سياستهم نحو سياسة أكثر توازناً خاصة بعد أن أرسلت الكويت إلى موسكو بعثة عسكرية في يناير سنة ١٩٧٤. لكن الاتحاد السوفييتي لم يتحمس لبناء علاقات عسكرية مع الكويت حتى لا تؤثر في علاقاته مع العراق حيث كان العراق هو الجائزة الأهم في صراع الحرب الباردة. وتحت إصرار

كويتي تم توقيع اتفاقية عسكرية في مارس سنة ١٩٧٥ وافق بموجبها الاتحاد السوفييتي على مد الكويت بمنصات إطلاق صواريخ ومدفعية قيمتها ٥٠ مليون دولار(٣٤).

وبصفة عامة لم تشهد العلاقات الكويتية السوفييتية تصدعاً خطيراً حيث سعت الكويت إلى الاحتفاظ بالعلاقة السوفييتية لتأكيد الاعتراف الدولي بها، كما أن الكويت كانت تشارك السوفييت سياستهم إزاء الصراع العربي الإسرائيلي.

مع نهاية السبعينيات وقع تطوران مهمّان أنتجا نتائج متعارضة. فمن ناحية قام الاتحاد السوفييتي في ديسمبر سنة ١٩٧٩، بالتدخل عسكريا في أفغانستان. وقد انضمت الكويت إلى الدول العربية التي عارضت التدخل، والذي اعتبرته غزواً لأفغانستان. وقد وظفت الكويت صادراتها النفطية مع باقي دول الخليج للضغط على الاتحاد السوفييتي من خلال تخفيض سعر النفط. ومن ثم بدأت العلاقات الكويتية السوفييتية تسير في طريق التدهور. لكن بعد أقل من عام على هذا التاريخ اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر سنة ١٩٨٠. وقد أيدت الكويت الدور السوفييتي في تلك الحرب، والذي بدا أنه يميل إلى الجانب العراقي الذي كانت الكويت تؤيده. كما أيدت المقترحات السوفيتية لإنهاء الحرب. كما رحبت بالمشروع السوفييتي الذي قدمه بريجينيف في البرلمان الهندي في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ بخصوص أمن الخليج. وقد دعا مشروع بريجينيف إلى (١) عدم إنشاء قواعد عسكرية في الخليج العربي، (٢) عدم وضع أسلحة نووية أو أي أسلحة دمار شامل في الإقليم، (٣) امتناع الاتحاد السوفييتي عن استعمال أو التهديد باستعمل القوة ضد أي من دول الخليج العربية واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، (٤) احترام الاتحاد السوفييتي لوضع دول الخليج العربية كدول غير منحازة، ومن ثم عدم إدخالها أي تجمعات عسكرية مع القوى النووية، (٥) احترام حق دول الخليج في السيادة على ثرواتها الوطنية، (٦) الامتناع عن عرقلة أو تهديد العلاقات التجارية العادية أو المواصلات البحرية لدول الخليج(٣٥).

كان الهدف من مشروع بريجينيف هو طمأنة دول الخليج العربية أن الوجود السوفييتي في أفغانستان لن يهددها في المستقبل. وقد رحبت الكويت بهذه الإشارة. ومن ثم قام الشيخ صباح الأحمد، وزير الخارجية الكويتي، بزيارة رسمية لموسكو في سنة ١٩٨١ صدر بعدها بيان يعبر عن امتنان الكويت لدعم السوفييت لقضايا الشعوب العربية لاستعادة أراضيها المحتلة، واتفق الطرفان على أن اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل هي عقبة في طريق السلام، وأن هناك حاجة إلى التنسيق بين الشعوب العربية لاستمرار النضال لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وفي العام ذاته أنشئ مجلس التعاون الخليجي. وقد رحب الاتحاد السوفييتي بإنشائه على أساس أنه "أداة لحماية تلك الدول من التدخل الاستعماري في شؤونها"[٣٦].

كذلك فعندما رفضت الولايات المتحدة بيع صواريخ ستينجر للكويت، قامت الكويت بشراء صواريخ بديلة من الاتحاد السوفييتي قيمتها ٣٠٠ مليون دولار شاملة مكافآت المدربين السوفييت على استعمال تلك الصواريخ[٣٧].

وعندما تصاعدت الحرب العراقية الإيرانية ووصلت إلى مستوى شن إيران سلسلة هجمات أرسل الاتحاد السوفييتي ثلاث ناقلات لنقل النفط الكويتي تحت العلم السوفييتي، وذلك بناء على طلب كويتي. وخلال تلك الفترة سعت الكويت إلى حث باقي دول الخليج العربية على تبادل العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. وفيما بين ١٩٨٥، ١٩٨٨ تبادلت عمان، والإمارات، وقطر، العلاقات مع موسكو بناء على دور كويتي. وكانت السعودية آخر تلك الدول حيث تبادلت العلاقات مع موسكو سنة ١٩٩٠.

عندما وقع الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفييتي يمر بأزمة داخلية طاحنة أدت إلى انهياره في العام التالي. كما كان للاتحاد السوفييتي معاهدة صداقة وتعاون مع العراق. ولكن لأن الاتحاد السوفييتي كان قد بدأ بالفعل في التخلي عن التزاماته الإيديولوجية التقليدية فإنه أصدر في ذات يوم الغزو بياناً أدان فيه العراق بشكل واضح، وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط

للقوات العراقية من الكويت. وقد تكرر المعنى في البيان الذي أصدره شيفارنادزه وجيمس بيكر وزيرا خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حول الغزو. ومن ثم تجلى في هذا التفاهم الأمريكي السوفييتي تأثير التحولات في الاتحاد السوفييتي. كما أرسل الرئيس السوفييتي جورباتشوف مبعوثاً خاصاً، هو بريماكوف، لمقابلة الرئيس العراقي وحثه على الانسحاب من الكويت. وقد استطاعت الحكومة الكويتية أن تحقق اختراقاً في الموقف السوفييتي لكي يدعم استعمال القوة العسكرية لتحرير أراضيها من خلال تقديم قرض قيمته حوالي بليون دولار لمساعدة السوفييت على الخروج من أزمتهم الاقتصادية. ومن ثم، وافق جورباتشوف على قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٠ والذي يجيز استعمال "كل الإجراءات الضرورية اللازمة لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت." وبعد بدء العمليات العسكرية في ١٧ يناير سنة ١٩٩١، سعى الاتحاد السوفييتي إلى الحد من نطاقها بحيث تقتصر على تحرير الكويت وليس غزو العراق أو تدمير الجيش العراقي، وانتقد إلحاق الخسائر بالمدنيين. وبعد شهر من بدء العمليات جدد الاتحاد السوفييتي جهوده السياسية لوقف الحرب. ففي ١٧ فبراير التقى جورباتشوف في موسكو بوزير خارجية العراق طارق عزيز واقترح عليه خطة تقضي بالانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت مع رفع العقوبات عن العراق بمجرد أن تنسحب معظم القوات. ولكن الولايات المتحدة لم توافق على الخطة السوفييتية إذ أنذرت العراق في ٢٢ فبراير بالانسحاب غير المشروط من الكويت مع حلول ظهر اليوم التالي، وإلا فإنه سيواجه هجوماً برياً. ومن ثم قدم السوفييت مشروعاً جديداً يقضي بانسحاب القوات العراقية من الكويت خلال ٢١ يوماً ومن مدينة الكويت خلال أربعة أيام مع تحرير كل أسرى الحرب خلال ثلاثة أيام بمجرد وقف إطلاق النار، وإلغاء كل قرارات مجلس الأمن بعد الانسحاب. وافق العراق على المشروع السوفييتي في ٢٣ فبراير ورفض في الوقت ذاته الإنذار الأمريكي. وحينما بدأ الهجوم البري أصدر الاتحاد السوفييتي بياناً انتقد فيه الولايات المتحدة جاء فيه "أن الولايات المتحدة قد خسرت فرصة حقيقية للسلام" (٣٨).

ومن ثم اتسمت العلاقات بين الكويت والاتحاد السوفييتي بالطابع التعاوني فلم تنشأ بين الدولتين قضايا خلافية ذات شأن. ولكن يمكن القول من ناحية أخرى، أن تلك العلاقات كانت محدودة. ويفسر عبد المحسن الدعيج، أول سفير للكويت في روسيا سنة ١٩٩٢، محدودية تلك العلاقات بالطابع الإيديولوجي للسياسة السوفييتية حتى منتصف الثمانينيات فيقول "في السابق كانت الوفود السوفييتية التي تأتي إلى الكويت تتولى القيام بمهمات دعائية إيديولوجية لصالح الشيوعية"(٣٩).

توافق تفكك الاتحاد السوفييتي ونشوء دول الكومنولث في ديسمبر سنة ١٩٩١ مع انشغال الكويت بقضية إعادة البناء بعد التحرير من الغزو العراقي. ولكن الكويت لم تكن متحمسة لهذا التفكك. فيقول يفجيني بريماكوف، مبعوث جورباتشوف إلى دول الخليج، "إن دول الخليج لم تكن تريد تفكك الاتحاد السوفييتي كقوة إستراتيجية اقتصادية في المنطقة للحفاظ على توازن القوى في المنطقة." وأضاف "لا أحد في الخليج يريد قوة عظمى واحدة في المنطقة"(٤٠).

ولكن الكويت سرعان ماأعلنت اعترافها بدول الكومنولث في رسالة أرسلتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٣١ يناير سنة ١٩٩٢.

المبحث الخامس
العلاقات السياسية بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة

يمكن رصد العلاقات السياسية بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة على ثلاثة مستويات: المستوى الأول هو العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، أي إلى حد تتبادل الكويت العلاقات الدبلوماسية مع تلك الدول؟ أما المستوى الثاني فهو سياسات كل طرف تجاه القضايا التي تهم الطرف الآخر أو القضايا التي تهم الطرفين معا. عند هذا المستوى فإن كل طرف يتفاعل مباشرة مع الطرف الآخر إذ يعبر عن سياسات يخاطب بها الطرف الآخر، ويحاول أن يؤثر عليه من خلالها. وسنركز هنا على رصد وتفسير سياسات الكويت تجاه قضايا دول الكومنولث وسياسات دول الكومنولث تجاه القضايا التي تهم الكويت. أما المستوى الثاني فهو أقل تفاعلية إذ ينصرف إلى سياسات كل طرف تجاه القضايا الدولية العالمية والإقليمية التي ربما لاتكون مطروحة في العلاقات بينهما ولكنها مطروحة في أجندة النظام العالمي. والسؤال المطروح هنا إلى أي حد تتماثل أو تتفاوت سياسات الطرفين من تلك القضايا؟ التساؤل هنا ليس عن تفاعل مباشر ولكن عن "التزامن" في اتباع سياسات خارجية معينة قد لاتكون موجهة بالضرورة للطرف الآخر، كما هو الحال في المستوى الأول، ولكنها تعبر عن تماثل أو تفاوت في السياسات الخارجية العامة، ومن ثم تؤثر على إمكانيات التعاون بينهما. عند هذا المستوى سندرس نمط تصويت الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة على مشروعات القرارات التي تم التصويت الرسمى عليها في الدورة رقم ٦٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٧.

المطلب الأول

العلاقات الدبلوماسية بين الكويت ودول الكومنولث

يقصد بالعلاقات الدبلوماسية تبادل السفارات بين الدول. ويعتبر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول من المؤشرات القوية على قوة العلاقات بينها أو على الأقل شعور كل دولة بأهمية الدولة الأخرى، أو بأن هناك مصالح مع تلك الدولة ينبغى تطويرها من خلال السفارات، أو رغبتها في بناء مصالح مع تلك الدولة. ومن ثم، فهي مؤشر على "مؤسسية" العلاقات بين الدول.

تتبادل الكويت العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفارة مع خمس دول فقط من دول الكومنولث هي روسيا، وأوكرانيا، وأذربيجان، وأوزبكستان، وأرمينيا. وكانت أرمينيا آخر دول الكومنولث تبادلا للعلاقات الدبلوماسية مع الكويت حيث تم ذلك التبادل سنة ٢٠١٠. ولما كان عدد دول الكومنولث اثنتي عشرة دولة مما يعني أنه من المفترض أن يتم فتح ١٢ سفارة لدول الكومنولث في الكويت و١٢ سفارة للكويت في تلك الدول، إذا افترضنا أعلى مستوى لمؤسسية العلاقات، ولما كان الواقع الفعلي للعلاقات الدبلوماسية بين الكويت ودول الكومنولث يشير إلى وجود ١٠ سفارات فقط، فإن مستوى العلاقات الدبلوماسية يصل فقط إلى ٤١٪ مما ينبغي أن يكون عليه لو كانت الكويت تتبادل العلاقات الدبلوماسية مع كل دول الكومنولث.

ومن الواضح أيضاً أن الكويت تتبادل العلاقات مع دول تمثل مجموعات دول الكومنولث. فروسيا وأوكرانيا تمثلان الدول السلافية فضلاً عن أنهما أكبر دول الكومنولث. كما أن أذربيجان تمثل دول القوقاز، وأخيراً فإن أوزبكستان تمثل دول آسيا الوسطى. ومن المثير للدهشة أن الكويت لاتتبادل العلاقات الدبلوماسية مع كازاخستان رغم محورية تلك الدولة في آسيا الوسطى.

المطلب الثاني

سياسة الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة تجاه القضايا المشتركة

هناك عدد من القضايا التي تدور في دول كومنولث الدول المستقلة أو بينها، ويهمنا تعرف سياسة الكويت إزاء تلك القضايا، كما أن هناك عدداً من القضايا الإقليمية التي تتعلق بالكويت، ويهمنا أيضاً معرفة سياسة دول الكومنولث إزاءها.

أولاً – قضايا دول الكومنولث وسياسة الكويت تجاهها:

يمكن رصد عدد من قضايا دول الكومنولث التي تتمثل في قضايا النزاع حول إقليم ناجورنو قره باخ، والمشكلة الشيشانية، والحرب الروسية الجورجية. فما هي سياسة الكويت إزاء تلك القضايا؟

١ – قضية ناجورنو قره باخ:

إقليم ناجورنو قره باخ Nagorno-Karabakh (ومعناه الحديقة الجبلية السوداء ويسميه الأرمن آرتساك Artsakh أي الغابة القوية) بالكامل في جمهورية أذربيجان في منطقة جنوبي القوقاز، على بعد ٢٧٠ كم من باكو عاصمة تلك الجمهورية، ومساحته حوالي ٤٤٠٠ كم^{٢}، وعاصمته مدينة شانكيدى. وطبقاً لتعداد سنة ١٩٨٩ كان عدد سكانه ١٩٢ ألف نسمة حوالي ٧٦٪ منهم أرمن مسيحيون، مقابل ٢٣٪ أذريين. ولكن حسب تقديرات سنة ٢٠٠٢، فإن نسبة الأرمن المسيحيين زادت إلى ٩٥٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ١٤٥ ألف نسمة.

وقد أنشأ السوفييت "إقليم ناجورنو قره باخ المستقل" في يوليو سنة ١٩٢٣ ووضعوه سنة ١٩٣٠ ضمن أذربيجان رغم أغلبيته الأرمينية. وقد قبل الأرمن والأذريون هذا الترتيب لأنه كان بمثابة تنظيم إداري داخل الدولة السوفيتية.

مع بداية الإصلاحات السياسية التي أدخلها جورباتشوف متضمنة حرية التعبير السياسي بدأ الأرمن المقيمون في ناجورنو قره باخ في المطالبة بالاستقلال وأعلنوا استقلال الإقليم وتكوين "جمهورية ناجورنو قره باخ"، مما أدى إلى صدامات مع الأذريين من سكان الإقليم بين عامي ١٩٨٨، ١٩٩٠. وقد تدخل الاتحاد

السوفيتي لمنع أي تعديل لوضع الإقليم، وتم إرسال قوات مسلحة إلى الإقليم لمنع الصدامات الدموية هناك، وتم فرض حالة الطوارئ ما أدى إلى وقف القتال مؤقتا. ولكن القتال عاد ليتجدد مع انسحاب القوات السوفيتية من المنطقة وإعلان أرمينيا وأذربيجان الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي في ٢٢، ٣٠ أغسطس سنة ١٩٩١ على التوالي. وقامت أذربيجان بفرض حصار على الإقليم لمنع جمهورية أرمينيا من دعم الانفصاليين الأرمن، كما قامت بإلغاء الوضع المستقل للإقليم، في نوفمبر سنة ١٩٩١. رد الأرمن بإعلان استقلاله في ديسمبر من العام ذاته. وطوال السنوات التالية دارت حرب شاملة بين القوات المسلحة الأرمينية والأذرية والميليشيات المتمركزة في ناجورنو قره باخ، واستطاع أرمن الإقليم السيطرة عليه بل ومد حدوده ليلتحق بأرمينيا. وقد قتل في هذه الحرب حوالي ٤٠ ألف نسمة من المدنيين والعسكريين بالإضافة إلى تشريد حوالي ١,١ مليون نسمة من الأذريين المقيمين في الإقليم وفي أرمينيا ومن الأرمن المقيمين في الإقليم وفي أذربيجان، وتم طرد الأذريين المقيمين في الإقليم. وفي ديسمبر سنة ١٩٩٤ تم وقف إطلاق النار بناء على تدخل الأمم المتحدة، ولم يستأنف منذ ذلك الوقت، إلا أن الإقليم ما زال محل نزاع بين أرمينيا وأذربيجان. وتتمع "جمهورية ناجورنو قره باخ" حالياً بوضع مستقل مع درجة عالية من الارتباط مع أرمينيا، مع استعمال العملة الأرمينية. ونظراً لفرض أذربيجان (تساندها تركيا) حصاراً على أرمينيا أضر باقتصادها، فإن أرمن الإقليم يعرضون البقاء ضمن أذربيجان في إطار "روابط أفقية" مع باكو والاحتفاظ بالشريط الإقليمي الذي يربطهم مع أرمينيا، ولكن أذربيجان تصر على العودة غير المشروطة للإقليم وترفض أي محادثات مع أرمن الإقليم. ولاتعترف أي دولة باستقلال ناجورنو قره باخ بما في ذلك أرمينيا، وبموجب قرارات صادرة من مجلس الأمن (أرقام ٨٥٣، ٨٧٤، ٨٨٤) فإن الإقليم يعرف على أنه جزء من أذربيجان.

وفي مارس سنة ٢٠٠٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٢٤٣، والذي نص على "ضرورة إعادة الإقليم إلى أذربيجان وألا تقدم أي دولة المساعدة لأرمينيا لإبقاء الوضع الراهن، وعلى حق السكان الأذريين للإقليم في العودة

إليه مع توفير حياة آمنة وسليمة للسكان الأرمن والأذريين في إطار ديمقراطي". وقد اعترضت روسيا والولايات المتحدة على القرار الذي فاز بأغلبية ٣٩ صوتاً ومعارضة ٧ أصوات وامتناع ١٠٠ دولة عن التصويت. وكانت الكويت من الدول التي أيدت القرار، أي أيدت أذربيجان في التصويت. وهي سياسة تتسق مع سياسة الكويت تجاه تلك القضية منذ نشأتها، إذ سبق أن أشاد وزير خارجية أذربيجان آلمار مامديازوف بدعم الكويت لأذربيجان في نزاعها مع أرمينيا حول ناجورنو قره باخ(٤١).

٢ – القضية الشيشانية:

أدى ضعف قوة السلطة المركزية في روسيا، منذ أن أدخل جورباتشوف سياسة الإصلاحات سنة ١٩٨٦، إلى سعي الجمهوريات والأقاليم إلى الحصول على مزيد من السلطات المستقلة عن موسكو، وسعى بعضها إلى الانفصال عن روسيا. فقد عبرت شيشنيا، وتاتارستان بشكل صريح عن الرغبة في الانفصال عن روسيا. وقد استطاعت موسكو حل مشكلة تاتارستان بعقد اتفاق حكم ذاتي موسع معها سنة ١٩٩٤. بيد أن جمهورية شيشنيا، والتي كانت تشكل جمهورية واحدة مع الأنجوس باسم "جمهورية شيشنيا – انجوشيا" والتي انقسمت إلى جمهوريتين سنة ١٩٩٢، أصرت على الانفصال أيضاً عن روسيا، رغم أن الأنجوش فضلوا البقاء مع روسيا. ويرجع ذلك إلى تاريخ العلاقات السيئة بين الشيشان وموسكو، وبالتحديد حينما قام ستالين بطرد الشعب الشيشاني والشعب الأنجوشي بالكامل إلى آسيا الوسطى وسيبيريا وذلك سنة ١٩٤٤، لشكه في تعاونهم مع الألمان الغزاة، وهو ما أدى إلى هلاك حوالي ربع الشيشانيين أثناء عملية الترحيل. وقد سمح لهم خروشوف بالعودة إلى بلادهم بعد وفاة ستالين. وقد قاد حركة انفصال شيشنيا الجنرال جوهر دواديف، وتدخلت موسكو عسكرياً سنة ١٩٩٤ لقمع الحركة، ولكن الجيش الروسي مُنِيَ بالهزيمة. وفي مايو سنة ١٩٩٧ (وبعد اغتيال الروس لجوهر دواديف أبريل سنة ١٩٩٦)، عقدت روسيا اتفاقية مع حكومة شيشنيا اعترفت روسيا بموجبها بالوضع المستقل القائم للشيشانيين، وانسحبت القوات الروسية من البلاد.

وقد عانت الحركة الانفصالية الشيشانية من الفوضى الداخلية التي نتجت عن الدمار الذي سببته الحرب الشيشانية، ومن الانقسام بين تيارين: الأول هو التيار السياسي الداعي إلى قبول ما تحقق من استقلال فعلي، وهو التيار الذي تزعمه أصلان مسخادوف الذي أصبح رئيساً لششنيا في يناير سنة ١٩٩٧، وأعلن عزمه على تطبيق الشريعة الإسلامية في شيشنيا وحل بذلك محل الرئيس ياندربابيف الذي حكم عامي ١٩٩٦، ١٩٩٧. أما التيار الثاني فقد قاده شامل باساييف، وكان يدعو إلى مواصلة القتال ضد روسيا حتى تعترف رسميا بانفصال شيشنيا.

وفي سبتمبر سنة ١٩٩٩ عبر بعض المقاتلين الشيشانيين المنتمين إلى التيار الثاني الحدود إلى جمهورية داغستان واحتلوا بعض القرى، مما أدى بموسكو إلى شن هجوم عليهم لإخراجهم من داغستان، كما حدثت في شهري أغسطس وسبتمبر تفجيرات في بعض المدن الروسية ومنها موسكو. وقد اتهمت روسيا الشيشانيين بشن تلك الهجمات، وقامت روسيا بشن ما عرف باسم "الحرب الشيشانية الثانية". وفي تلك الحرب انضم مسخادوف إلى قوات باساييف، ونظما مقاومة شيشانية شرسة للروس. ومع حلول شهر فبراير سنة ٢٠٠٠ كان الروس قد احتلوا جروزني عاصمة شيشنيا، بعد إلحاق الدمار الشامل بالبلاد. وفي مايو سنة ٢٠٠٠ أعلنت الحكم المباشر لها. وفي مارس سنة ٢٠٠٣ أصدرت دستوراً جديداً لشيشنيا بعد إجراء استفتاء شعبي، وانتخاب رئيس موال لروسيا هو أحمد قديروف الذي اغتالته المقاومة الشيشانية سنة ٢٠٠٤، والذي خلفه ابنه رمضان قديروف. ولكن المقاومة الشيشانية استمرت إلى أن نجح الروس في اغتيال ياندارباييف في مارس سنة ٢٠٠٤ (في دولة قطر)، ثم مسخادوف في فبراير سنة ٢٠٠٥، ثم باساييف في يوليو سنة ٢٠٠٦.

جاء الموقف الكويتي من القضية الشيشانية في شكل بيان مشترك صدر عن الدورة الرابعة والسبعين للمؤتمر الوزراي لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في جدة في ٨ أبريل سنة ٢٠٠٠ وجاء فيه بخصوص المشكلة الشيشانية" "تابع المجلس

الوزاري استمرار الأحداث المؤسفة الجارية في جمهورية الشيشان، وتطوراتها المأساوية، التي أودت بحياة الآلاف من الشعب الشيشاني، وخلّفت العديد من الجرحى والمشردين. وجدد المجلس دعوته لجمهورية روسيا الاتحادية للعمل على حل المشكلة الشيشانية بالطرق السلمية، وإيقاف الحرب حقناً للدماء، وحفاظاً على أرواح الأبرياء المدنيين من الأطفال والنساء والشيوخ. كما دعا جمهورية روسيا الاتحادية إلى التعاون في تأمين وصول المساعدات الإنسانية لشعب جمهورية الشيشان"[٤٢]. وفي دراسة للدكتورة ميمونة الصباح عن الشيخ جابر الأحمد تقول أنه تبرع بعشرة مليون دولار "للشعب الشيشاني المسلم"[٤٣]. وليس معروفاً متى تم التبرع، وما إذا كان المبلغ ذهب للقيادة الشيشانية مباشرة أم إلى الحكومة الروسية. ولكن جاءت مقابلة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مع مفتي الشيشان سلطان ميرزايف في مايو سنة ٢٠٠٨ كدليل على أن الكويت قد قبلت الوضع الذي انتهت إليه المشكلة الشيشانية. كما أن الكويت أكدت لروسيا حرصها على متابعة أنشطة الجمعيات الخيرية الإسلامية للتأكد من أنها لاتمول أنشطة الحركات الشيشانية الانفصالية.

٣ - الحرب الروسية الجورجية:

في أثناء انشغال العالم بمتابعة دورة الألعاب الأولمبية في بكين، اختار الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي أن يأمر قواته في ٧ أغسطس بالهجوم عسكرياً على مقاطعة أوسيتيا الجنوبية التي ترفض الاعتراف بتبعيتها لجورجيا، ومد نطاق الهجوم إلى المقاطعة الانفصالية الثانية أبخازيا، في محاولة منه للقضاء على الحركتين الانفصاليتين. اعتقد ساكاشفيلي أن انشغال العالم بأولمبياد بكين سيوفر له غطاء سريعا لتحقيق إنجاز عسكري في مواجهة روسيا. ولكن روسيا ردت بدعم حكومتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عسكرياً، مما أسفر عن دحر القوات الجورجية بل وتقدم القوات الروسية إلى داخل جورجيا ذاتها. وهذه الأزمة هي نتاج لتفاعل عاملين أولهما هو الدور الذي لعبته أوربا والولايات المتحدة في دعم انفصال إقليم كوسوفو عن

صربيا، وثانيهما سوء التقدير من ساكاشفيلي لرد الفعل الروسي والأمريكي والعالمي على قراره باللجوء إلى القوة العسكرية ضد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

لم تكن روسيا تساند الحركات الانفصالية في جورجيا، بل إنها لعبت دوراً مهماً في فرض عقوبات على تلك الحركات في وقت سابق. فقد كانت روسيا تتبع منذ تكوينها سنة ١٩٩١، سياسة عدم الاعتراف بالحركات الانفصالية في كل جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بما فيها الحركات الانفصالية في جورجيا؛ لأن روسيا ذاتها كانت وما زالت تواجه حركات انفصالية في أراضيها رغم أن جورجيا لم تدخل كومنولث الدول المستقلة إلا سنة ١٩٩٤. ففي سبتمبر سنة ١٩٩٠ أعلن السوفييت الأعلى لأوسيتيا الجنوبية أنها جمهورية مستقلة داخل الاتحاد السوفييتي وتم إجراء استفتاء شعبي حول الاستقلال في يناير سنة ١٩٩٢ وافق فيه الاوسيتيون على توحيد أوسيتيا الجنوبية مع أوسيتيا الشمالية (التابعة لروسيا) في جمهورية واحدة على أن تكون جزءاً من روسيا. وقد أدى ذلك إلى اندلاع القتال بين السلطات الأوسيتية الجنوبية، والسلطات الجورجية. واتفق الطرفان على وقف إطلاق النار وتكوين قوات مشتركة مع الكومنولث برعاية روسية لمراقبته. وفي سنة ١٩٩٦ توصل الطرفان بوساطة روسية إلى اتفاق تعهدت بموجبه جورجيا بعدم فرض عقوبات اقتصادية على أوسيتيا الجنوبية، وتعهد الطرفان بعدم استعمال القوة في تسوية خلافهما حول الاستقلال. كذلك فإنه رغم إعلان السوفييت الأعلى في أبخازيا الاستقلال عن جورجيا سنة ١٩٩١، وانتصار القوات الأبخازية على القوات الحكومية الجورجية سنة ١٩٩٣، والذي أدى إلى هجرة حوالي ربع مليون جورجي منها، فإن روسيا لم تساعد الأبخاز. وإزاء ذلك اضطرت جورجيا إلى دخول "كومنولث الدول المستقلة" اعترافاً بالدور الذي قامت به روسيا في الأزمة الأبخازية كماوافقت في فبراير سنة ١٩٩٤ على تمركز أربع قواعد عسكرية روسية في أراضيها. وفي مايو سنة ١٩٩٤ تم ترتيب اتفاق تحت رعاية الأمم المتحدة وافقت الأطراف بموجبه على وضع قوات روسية في إطار الكومنولث لمراقبة وقف إطلاق النار في أبخازيا مع عودة الجورجيين النازحين إلى ابخازيا. رغم اتفاق أبريل سنة ١٩٩٤ إلا أن أبخازيا أعلنت في نوفمبر سنة ١٩٩٤

أنها جمهورية مستقلة، وأصدرت دستوراً خاصاً بها، ولم تشارك في أي انتخابات رئاسية أوبرلمانية جورجية. وفي يناير سنة ١٩٩٦ وافقت دول الكومنولث تحت رعاية روسية على فرض عقوبات اقتصادية على أبخازيا إلى أن توافق على البقاء في إطار جمهورية جورجيا، وفي مايو سنة ١٩٩٨ تجدد القتال بين الجورجيين والأبخاز. ولكن روسيا تدخلت لوقف القتال. كانت هناك أيضاً حركة انفصالية في إقليم أدجاريا، ولكن روسيا لم تدعمها أيضاً بل ساعدت ساكاشفيلي على القضاء على تلك الحركة سنة ٢٠٠٤. معنى ذلك أن روسيا قامت بدور فعال للحفاظ على وحدة جورجيا، ولم تدعم حركات الانفصال هناك في البداية، رغم شكها القوى أن السلطات الجورجية تساعد الحركة الانفصالية في شيشنيا من خلال وادي بنكيسي. كما تدخلت روسيا في الأزمة السياسية الجورجية الناشئة عن تزوير الرئيس شيفارنادزه نتائج الانتخابات البرلمانية المنعقدة في ٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ بإرسال وزير خارجيتها إيفانوف للتوسط بين قادة المعارضة والرئيس الجورجي، وهي الوساطة التي أثمرت استقالة شيفارنادزه والانتقال السلمي للسلطة للرئيس الحالي ساكاشفيلي.

أما في البلقان فقد اتبعت الدول الغربية سياسة التفتيت حين ساندت انفصال كوسوفو عن صربيا رغم معارضة الأخيرة لهذا الانفصال ورغم تحذير روسيا بأنها سترد بدعم انفصال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا المدعومة من الغرب. لم يأخذ الغرب التحذير الروسي مأخذ الجد، ومن ثمّ قررت روسيا أن ترد؛ ففي ٥ مارس الماضى طالب برلمان أبخازيا دول العالم بالاعتراف باستقلال الإقليم، لأنه "لا مجال للتعايش بين أبخازيا وجورجيا"، كما قال الرئيس الأبخازي باجابش. كما اعلنت روسيا في ١٦ أبريل أنها قد رفعت العقوبات الاقتصادية على أبخازيا،، كما أنها ستطور العلاقات الاقتصادية مع الإقليمين، وأرسلت قوات روسية إلى الإقليمين في إطار قوات الكومنولث لحفظ السلام الموجودة بهما، وهددت باتخاذ "إجراءات انتقامية" ضد جورجيا إذا سعت لفرض سلطتها بالقوة على الإقليمين، هذا في الوقت الذي أكدت في روسيا أنها مازالت تعترف بالوحدة الإقليمية لجورجيا.

وفي إطار تنسيق العمل بينهما سارعت فرنسا، يساندها الاتحاد الأوربي، إلى

التدخل في النزاع بعد أن بدا أن جورجيا قد خسرت المعارك، وعرضت مشروعاً لوقف إطلاق النار ينص على احترام الوحدة الإقليمية لجورجيا. وقد تم تنفيذ الاتفاق بانسحاب القوات الروسية من جورجيا مع استمرارها في السيطرة على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والتي اعترفت بهما كدولتين مستقلتين.

بصفة عامة، فإن الدول العربية بما فيها الكويت، لم تعلن عن موقف صريح من الحرب الروسية الجورجية، عدا سوريا التي أيدت روسيا صراحة(٤٤). بخصوص الكويت فقد صرحت سفيرة جورجيا في الكويت في ١٢ أغسطس سنة ٢٠٠٨ بأن الكويت قدمت مساعدات إنسانية لجورجيا أثناء الحرب. ولكن الكويت لم تعبر عن تأييد لأي من طرفي النزاع(٤٥).

ثانياً – قضايا الكويت وموقف دول الكومنولث منها:

لعل أهم القضايا المتعلقة مباشرة بالكويت هي قضايا أمن الخليج العربي، والقضية العراقية، ومشروع الشرق الأوسط الأكبر. وسنحاول تعرف سياسة دول الكومنولث تجاه هذه القضايا على التوالي.

١ – قضية أمن الخليج العربي:

بمجرد نشأة الدولة الروسية سنة ١٩٩١ اهتمت بقضية الأمن في إقليم الخليج العربي. وقد كان المنظور الرئيسي لروسيا في هذا الاهتمام هو بناء علاقات متوازنة وغير إيديولوجية مع كل القوى في الإقليم، بما فيها القوى الغربية. وقد سارت روسيا في طريقين أساسيين هما المساهمة في أمن الكويت، بعد النتائج التي ترتبت على الغزو العراقي سنة ١٩٩٠، والمساهمة في بناء نظام أمني جديد في إقليم الخليج العربي. بالنسبة للمسار الأول، وقعت روسيا مع الكويت في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٣ "اتفاقية تحضيرية" في المجال الدفاعي مدتها عشر سنوات تتضمن شراء الكويت معدات عسكرية روسية وإقامة مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة. وفي إطار الاتفاقية اشترت الكويت معدات عسكرية روسية رغم أن تسليح جيشها غربي، كما أجرت مناورات مشتركة مع روسيا. وفي أثناء زيارة وزير خارجية الكويت

لروسيا سنة ١٩٩٩ نقل له إيفانوف، وزير خارجية روسيا، التزام روسيا بأمن الكويت ووحدة أراضيها ضمن الحدود الدولية. والحق أن روسيا ربطت ربطا مباشرا بين علاقتها الأمنية الجديدة بالكويت بشراء الأخيرة أسلحة روسية. فقد أكد سوسكفيتش، نائب رئيس وزراء روسيا بالنيابة، لوزير خارجية الكويت أثناء تلك الزيارة "استعداد بلاده للعب دور مهم في ضمان الأمن والاستقرار في الخليج مع إقبال دول المنطقة على شراء السلاح الروسي"(٤٦).

أما المسار الثاني فكان هو بناء نظام أمني خليجي جديد تساهم فيه روسيا. ففي زيارته للكويت في نوفمبر سنة ١٩٩٤، طرح شيرنوميردين، رئيس وزراء روسيا آنذاك، مشروع "إقامة نظام أمني جديد في المنطقة أقل تكلفة بكثير من المظلة الأمنية الأمريكية." ويتلخص المشروع في شقين هما تطبيع العلاقات بين العراق وبقية دول الخليج بشكل تدريجي من خلال وساطة روسية، ومشاركة روسيا بفاعلية في توفير الأمن للكويت. وقد أشار بيوتن ستيجن، السفير الروسي في الكويت، في ٢٤ يناير سنة ١٩٩٥ إلى "استعداد روسيا للتعاون مع المجتمع الدولي لصد أي محاولات عدوان من أي جهة كانت تهدد الأمن والسلام لدول الخليج ككل." كما أعاد إيفانوف التأكيد على المشروع الذي سبق أن طرحه شيرنوميردين في نوفمبر سنة ٢٠٠٠ حيث أشار إلى "إقامة نظام أمني جديد في منطقة الخليج يلعب فيه العراق دوراً فاعلاً". وأضاف أنه يجب السماح للعراق بالعودة إلى الساحة الدولية للمساعدة في حفظ الأمن(٤٧).

وقد تضمنت دعوة إيفانوف مجموعة من الخطوات السياسية والعسكرية تتمثل في:

١ – رفض استخدام القوة في العلاقات الدولية واحترام كل دولة خليجية لوحدة أراضي الدول الأخرى وسيادتها وامتناعها عن التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول.

٢ – وضع معايير لتحديد المستويات المعقولة للجيوش والقوات المسلحة لدول المنطقة مع أخذ القدرات الدفاعية لكل دولة في الاعتبار.

٣ – إقامة نظام للأمن والتعاون الإقليمي – يشمل إيران والعراق – يتيح تجنب تكرار الحروب والصراعات في المنطقة.

من الطبيعي أن الكويت لم تقبل المشروع الروسي، وإن لم تعترض عليه رسمياً أو صراحة. ذلك أن المشروع الروسي كان يتضمن فكرة إعادة إدماج العراق في نظام الأمن الخليجي في ظل نظام حكم الرئيس صدام حسين، وهو مالم تكن الكويت لتوافق عليه.

بعد الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق سنة ٢٠٠٣ حدث تحول في السياسة الروسية تجاه أمن الخليج. ففي يونيو سنة ٢٠٠٤ أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفينكو أن روسيا "تقترح صياغة خطة أمن جماعي في منطقة الخليج العربي ثم نشرها في منطقة الشرق الأوسط..." تبع ذلك مباشرة دعوة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى صياغة تصور للأمن الجماعي في منطقة الخليج العربي، وذلك في كلمته التي ألقاها في اجتماع مجلس روسيا الناتو في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤[٤٨]. وفي زيارة الأمير سلطان ولي العهد السعودي لموسكو في نوفمبر ٢٠٠٧، عبر مستشار الرئيس الروسي، "أصلان بك أصلاحانوف" عن رؤية روسيا لأمن الخليج بالقول: "إن روسيا مستعدة للمساهمة في بناء نظام أمني جماعي في منطقة الخليج غير موجه ضد أطراف خارجية ولا يمس الوجود العسكري الأجنبي"[٤٩]. وفي ١٤ فبراير سنة ٢٠٠٩ أعلن نائب رئيس إدارة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا في وزارة الخارجية الروسية الكسندر زاسيبيكين عن التصور الروسي لأمن الخليج. أشار المسؤول الروسي إلى أنه من المهم بلورة منظومة أمنية جماعية في منطقة الخليج تتمتع فيها جميع دول المنطقة بحقوق والتزامات متكافئة وضمانات أكيدة لأمنها، وبمشاركة دول المنطقة "والأطراف البارزين."

ومن ثم قامت السياسة الروسية تجاه أمن منطقة الخليج العربي على أساس:

١ – الحيلولة دون نشوب أي صراعات في المنطقة وشجب أي عدوان من إحدى دول المنطقة، حتى لو كانت حليفة لروسيا، على دولة أخرى.

٢ – الحيلولة دون تفاقم الصراعات القائمة وحلها بالطرائق السلمية.

٣ – المحافظة على الوضع الإقليمي القائم والحيلولة دون الإخلال به.

٤ – تأييد المبادرات الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والعمل من أجل إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة. وهو ما أكده وزير الخارجية الروسي آنذاك يفجيني بريماكوف، عندما أعلن أن "روسيا الاتحادية تطالب دول المنطقة بالامتناع عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل والعمل من أجل إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٥ – إقامة نظام أمني جماعي لدول الخليج تشارك فيه القوى الكبرى.

ومن ثم، فإن المفهوم الروسي لأمن الخليج العربي دار حول المحافظة على الحدود الراهنة في الإقليم مع حل النزاعات بالطرق السلمية في إطار إعادة إدماج العراق في المنظومة الأمنية الإقليمية مع اعتبار أن أمن الإقليم هو مسؤولية جماعية دولية وليس مسؤولية غربية فقط. وفي هذا الإطار فإن روسيا لم تكن مستعدة لقبول فكرة الارتباطات الأمنية بين دول الخليج والدول الغربية بشرط أن تكون مصحوبة بروابط أمنية مع روسيا ذاتها. وهو تصور يختلف إلى حد كبير عن المشروع الذي طرحه بريجينيف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي سنة ١٩٨٠، والذي كان يعترض على القواعد العسكرية الأجنبية في الخليج العربي.

٢ – القضية العراقية:

حينما غزا العراق الكويت سنة ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفييتي مازال قائما. ولكنه كان يمر بأزمات داخلية عميقة دفعته إلى طلب المعونة من الدول الغربية. كما أنه كان قد بدأ في تعديل سياسته الخارجية في اتجاه التوافق مع تلك الدول. ومن ثم، عمل الاتحاد السوفييتي داخل مجلس الأمن وخارجه مع الدول الغربية لحث العراق على الانسحاب من الكويت. ووافق في مجلس الأمن على جميع القرارات التي تقضي بذلك بما في ذلك الترخيص باستعمال القوة ضد العراق. وقد أشار محمد الصلال، سفير الكويت في موسكو سنة ٢٠٠١، إلى أنه "لولا الموقف السوفييتي في مجلس

الأمن لكان من الصعب صدور القرارات الدولية التي أدت إلى تخليص بلدنا وشعبنا من الاحتلال"[٥٠].

تعد قضية موقف الدول الكبرى من العراق بعد الغزو العراقي للكويت من القضايا التي اهتمت بها الكويت. وفي هذا الإطار اهتمت بموقف روسيا مما يتطلب عرض السياسة الروسية إزاء العراق، وهي سياسة كانت محل متابعة من الكويت.

اتبعت روسيا بعد الاستقلال سنة ١٩٩١ سياسة موالية للغرب في إطار توجهها الأورو – أطلنطي. وفي هذا الإطار دعم يلتسن عمليات الحصار الذي فرضته الدول الغربية على العراق، وقرر إرسال قطعتين بحريتين للمشاركة في الحصار، ولكن معارضة الدوما الروسي أدت إلى تجميد القرار. كما التزم يلتسن بالمشاركة في نظام العقوبات الدولية ضد العراق، ورفض مشروع القرار الذي أقره الدوما الروسي والذي نص على "منع استخدام أموال الدولة الروسية في المشاركة في تنفيذ العقوبات على العراق". فقد رفض المصادقة على القانون باعتباره يتناقض مع التزامات روسيا الدولية. كذلك دعمت روسيا الكويت في ملف الأسرى الكويتيين ومطالبة العراق بالاعتراف بالحدود التي رسمها مجلس الأمن بين العراق والكويت. ففي مارس سنة ١٩٩٢ قال ميخائيل بولترانين، نائب رئيس وزراء روسيا، أن بلاده تعمل على دفع العراق للإفراج عن الأسرى الكويتيين، كما أنها لن تزود العراق بالسلاح[٥١]. وفي يوليو سنة ١٩٩٢ طالب فاليري تشوفايف، رئيس قسم الخليج في وزارة الخارجية الروسية، العراق بتسوية قضية الأسرى والمرتهنين الكويتين في العراق، وتعاون العراق في تسوية قضية ترسيم الحدود[٥٢].

ابتداء من سنة ١٩٩٣ بدأت سياسة روسيا تتحول بشكل محدود في اتجاه إعادة بناء علاقاتها مع العراق بهدف استعادة السوق العراقية حيث إن الصادرات الروسية للعراق كانت قد توقفت مما أدى إلى خسارة روسيا حوالي ٢,٥ بليون دولار، وبهدف استعادة الديون الروسية لدى العراق وكانت تبلغ حوالي ٧ بليون دولار[٥٣]. في هذا الإطار انتقد الرئيس الروسي يلتسن في ٢٥ يناير سنة ١٩٩٣

الاعتداء الجوى الأمريكي على العراق، واتهم الولايات المتحدة بأنها تحاول فرض شروطها على العراق. وإبان مناقشة القضية العراقية في مجلس الأمن في نوفمبر سنة ١٩٩٤عارضت روسيا توسيع الاعتداءات العسكرية على العراق. وقد اتفق أعضاء المجلس على تفويض وزير الخارجية الروسي كوزيريف للبحث عن تسوية للقضية العراقية. وقد زار الوزير الروسي العراق والكويت، وأكد أن روسيا تؤيد تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن، كما تؤيد تخفيف العقوبات بالتوازي مع التنفيذ. وفي تلك الزيارة استطاع كوزيريف أن يحصل على اعتراف من العراق بالكويت. وقدم لافروف، مندوب روسيا في الأمم المتحدة آنذاك، بيانا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩٤ قال فيه "نحن مرتاحون بشدة حيال حقيقة أن العراق، وبصورة واضحة لالبس فيها، قد اعترف بسيادة الكويت وبحدودها الدولية، وذلك بفضل الخطوات التي اتخذتها الدبلوماسية الروسية." وطالب بيان لافروف مجلس الأمن باتباع طريقة متوازنة لتقويم تصرف العراق. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا المسعى الروسي لتخفيف العقوبات واكتفى المندوب الروسي بالتعبير عن أسفه لذلك(٥٤). ولكن روسيا ظلت متمسكة بسياستها في ضرورة التزام العراق بالقرارات الدولية وخصوصا الحقوق الكويتية في مجال التعويضات وإطلاق سراح الأسرى وإعادة الممتلكات العراقية، وهو ماأكده بريماكوف، وزير خارجية روسيا، لسليمان الشاهين، وكيل وزارة الخارجية الكويتية في فبراير سنة ١٩٩٦(54). وقد تبنت أوكرانيا سياسة مشابهة محورها، كما قال نائب وزير خارجية أوكرانيا في ٢٧ مايو سنة ٢٠٠١، "ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن بشأن الأسرى الكويتيين، مع تخفيف العقوبات المفروضة على العراق بشرط التعاون الكامل مع الأمم المتحدة"(٥٥). كذلك اتبعت بيلاروس سياسة مشابهة. ففي ٢٣ يوليو سنة ١٩٩٣ أعلن وزير خارجيتها، بيتر خرافتشكا، أن بلاده "تؤيد الموقف الكويتي في مسألة ترسيم الحدود الكويتية العراقية وفقاً لقرارات مجلس الأمن"(٥٦).

سعى العراق إلى حث روسيا على اتباع سياسة أكثر فعالية لرفع العقوبات فمنح شركات روسية عقود للتنقيب عن النفط في مارس سنة ١٩٩٧ قيمتها حوالي

٢٠ مليار دولار تنفذ بعد رفع الحظر الدولي على العراق[٥٧] ولكن الدور الروسي تركز حول معارضة استخدام القوة العسكرية ضد العراق بمناسبة الأزمات التي ثارت بين العراق والمفتشين الدوليين وحث العراق على تسهيل مهمتهم. ففي سبتمبر سنة ١٩٩٧ امتنعت روسيا عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن المتعلق بتحميل العراق مسؤولية التأخير في بيع النفط العراقي. وفي أزمة أكتوبر – نوفمبر سنة ١٩٩٧ تدخلت لوقف مشروع الاعتداء العسكرى الأمريكي وسماح العراق بعودة المفتشين. وفي أزمة يناير سنة ١٩٩٨ حول تفتيش القصور الرئاسية تدخلت روسيا لكي يسمح العراق بدخول المفتشين تلك القصور. ومن ثم، عارضت روسيا وأدانت الاعتداء الأمريكي البريطاني على العراق في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٩٨، وامتنعت عن المشاركة في اجتماعات حلف الأطلنطي في بروكسل احتجاجا على تجاهل معارضتها[٥٨]. كذلك زادت روسيا من تعاملها التجاري مع العراق. ففي سنة ١٩٩٨ وقعت عقوداً تجارية مع العراق بلغت ٢٤٢ مليون دولار وأصبحت روسيا أهم شريك تجاري للعراق إذ استوردت ٤٠٪ من النفط العراقي، وباعت معدات صناعية ومواد خام إلى العراق، ووقعت شركات روسية عقود للتنقيب عن النفط في العراق[٥٩].

حينما تولى بوتين الرئاسة سنة ٢٠٠٠ أحدث تغيراً جذرياً في السياسة الروسية في اتجاه تعميق التوجه الأوراسي الجديد في السياسة الخارجية الروسية. وفي هذا الإطار تحدى الحظر الجوي على العراق. فقد أمر بتسيير مباشر لطائرات بين بغداد وموسكو ابتداء من ١٩ أغسطس سنة ٢٠٠٠، كما هدد في مجلس الأمن باستخدام الفيتو ضد المشروع الأمريكي – البريطاني لفرض ما يسمى "العقوبات الذكية" على العراق[٦٠].

بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ اتجهت روسيا إلى التنسيق مع الولايات المتحدة في إطار المسعى الأمريكي للإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان حيث لكل من الطرفين مصالح مشتركة ضدها. وقد دعمت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان بل دعمت منح أوزبكستان وقيرجيزستان قواعد عسكرية للولايات المتحدة في أراضيها

لدعم الغزو. ولكن بعد تصاعد عمليات التهديد والتحريض الأمريكية – البريطانية ضد العراق، وبالذات اتهام العراق بالضلوع مع تنظيم القاعدة في أحداث ١١ سبتمبر، نفت روسيا هذا الضلوع ودعت إلى حل الخلاف مع العراق بشأن المفتشين بالطرق السلمية. كذلك عارضت روسيا عمليات التحضير لغزو العراق. ولكن نظراً للمصالح الروسية الأكبر مع الولايات المتحدة في الملف الأفغاني فإن روسيا صوتت لصالح قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ الذي فسرته الولايات المتحدة بأنه يعطيها حق غزو العراق. عارضت روسيا الغزو، ولكن ليس إلى الحد الذي يهدد فيه علاقاتها مع الولايات المتحدة. فقد صرح إيفانوف، وزير الخارجية الروسي آنذاك، بأن روسيا تعارض أي هجوم عسكري منفرد على العراق، ولكنها لن تستعمل الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن لاستعمال تلك القوة. بل إن بوتين في خطاب له في جامعة كييف في سنة ٢٠٠٢ هدد العراق بأنه اذا استمر في عرقلة مهمة المفتشين فإن روسيا ستغير موقفها من "الحل السياسي" وستوافق الولايات المتحدة على "عمل صعب" ضد العراق في ظل قرار جديد لمجلس الأمن. رداً على ذلك قام العراق بإلغاء عقد مع شركة روسية للتنقيب عن النفط في حقل القرنة[٦١].

وقد عارضت روسيا غزو العراق سنة ٢٠٠٣ ولم ترسل قواتاً للمشاركة مع الحشد الدولي الأمريكي – البريطاني. ولكن دولاً أخرى في الكومنولث سعت إلى استثمار الغزو للتقرب من الولايات المتحدة فأيدت الغزو وأرسلت قوات للمشاركة فيه. فابتداء من أغسطس سنة ٢٠٠٣ أرسلت خمس من دول الكومنولث قواتاً إلى العراق لدعم الغزو الأمريكي – البريطاني على النحو التالي: جورجيا (٢٠٠٠ جندي)، ومولدوفا (٢٤ جندياً)، وأوكرانيا (١٦٥٠ جندياً)، وأذربيجان (٢٥٠ جندياً)، وكازاخستان (٢٩ جندياً). وقد انسحبت تلك القوات من العراق في أشهر مختلفة في عام ٢٠٠٨[٦٢].

ولكن روسيا صوتت بعد الغزو لصالح قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤٣ الصادر في ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٣ الذي يقنن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق.

وفي فبراير سنة ٢٠٠٨ قال إلكسي كودرين، وزير المالية الروسي: إن روسيا والعراق قد اتفقا على شطب ٩٣٪ من الديون العراقية، مع الاحتفاظ بحوالي ٩٠٠ مليون دولار من الديون ستعاد جدولتها على مدى ١٧ سنة(٦٣).

ثالثاً – قضية مشروع الشرق الأوسط الأكبر:

مشروع الشرق الأوسط الأكبر Greater Middle East Project هو مشروع قدمته إدارة جورج بوش الأمريكية في مايو سنة ٢٠٠٣ من خلال سلسلة من المبادرات التي تدور حول تشجيع دول الشرق الأوسط على القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية في اتجاه التكامل مع النظام الاقتصادي العالمي، وتوفير فرص العمل للشباب، وتطبيق حكم القانون والحكم الرشيد، والتحول الديمقراطي، وأن الولايات المتحدة خصصت أموالاً محددة لدعم تلك الدول التي تتبع تلك السياسات. وقد عرف المشروع الشرق الأوسط بأنه يشمل الدول العربية، باكستان، وأفغانستان، وإيران، وتركيا، وإسرائيل. وفي سنة ٢٠٠٤ حولت الولايات المتحدة مشروعها إلى مشروع تتوافق عليه القوى الكبرى كان أبرزها مؤتمر قمة الدول الثمان الكبرى الذي عقد في الولايات المتحدة في يونيو سنة ٢٠٠٤ وحضرته روسيا. وفي هذا المؤتمر تم إرساء مبدأ "محاسبة" الدول التي يشملها المشروع على مدى تنفيذها للالتزامات الواردة فيه، وتخصصت كل دولة كبرى في أحد مجالات المحاسبة بحيث تم إنشاء مايشبه "الكونسورتيوم" الدولي لمراقبة الدول الشرق أوسطية، وبالتحديد الدول العربية. قلنا إن روسيا شاركت في اجتماع تدويل مشروع الشرق الأوسط في يونيو سنة ٢٠٠٤. ولكن روسيا ممثلة في الرئيس بوتين لم تلتزم أيَّ التزامات مالية، كما قال بوتين، إلا إذا تأكدت من دورها المؤثر والفاعل في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط(٦٤). وكان هذا ستاراً لعدم تقبل روسيا المشروع باعتباره تدخلاً في شؤون دول الشرق الأوسط، ويخلق سابقة يمكن أن تطبق على روسيا ذاتها. وبصفة عامة فقد توافقت السياسة الروسية مع سياسة الدول العربية إزاء المشروع. فهذه الدول لم تتحمس أيضاً للمشروع، ولكنها

لم ترفضه رسميا نظرا للسطوة الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد بوش، خاصة بعد غزو العراق. فقد قبلته تلك الدول وحضرت اجتماعات المحاسبة، ولكنها تباطأت في التنفيذ حتى خرج بوش من الحكم.

المطلب الثالث
التوافق بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة حول القضايا الدولية

لعل من أحد الأدوات المهمة التي تمكننا من تبين واقع العلاقات السياسية بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة هو تعرف مدى التوافق بينهم حول القضايا المطروحة في السياسة الدولية، وذلك من خلال رصد تصويت تلك الدول على مشروعات القرارات التي طرحت على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولذلك فقد جمعنا تصويت الدول الثلاث عشرة على مشروعات القرارات التي تم التصويت عليها في الدورة رقم ٦٢ للجمعية العامة (٢٠٠٧-٢٠٠٨) وقد تبين أنه قد جرى التصويت على ٧٨ مشروع قرار، تم تجميعها في ١٥ قضية، ثم حسبنا نسب الاتفاق بين الكويت وكل دولة من دول الكومنولث فيما يتعلق بكل قضية، كما هو وارد في الجدول رقم (١). ويوضح الجدول النسب المئوية للاتفاق بين الكويت وكل دولة في المجلس فيما يتعلق بكل قضية، ونسب اتفاق كل دولة مع الكويت بالنسبة لكل القضايا، وهي النسب الكلية في نهاية الجدول رأسياً ونسب الاتفاق بين دول المجلس حول كل قضية،النسب الكلية في نهاية الجدول أفقياً.

يتضح من الجدول رقم (١) أن المتوسط العام لنسب التوافق بين الكويت ودول الكومنولث حول كل القضايا في الدورة رقم ٦٢ للجمعية العامة هو ٧٨٪، وهو مايشير إلى مستوى متوسط من التوافق حيث تواضع الباحثون على أن ٨٠٪ هو الحد الفاصل بين ارتفاع ومحدودية التوافق في التصويت.

ويمكن حصر ثلاث قضايا كانت محل اتفاق كامل بين الكويت ودول الكومنولث، وهي قضايا إدانة الحصار الأمريكي على كوبا، والمطالبة بحظر الانتشار

النووي في الشرق الأوسط، وقضايا الديمقراطية. فقد طالبت الكويت مع دول الكومنولث بإنهاء الحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا (القرار رقم ٣) وطالبت بحظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط (القرار رقم ٥٦)، كما اتفقت على القرار رقم ١٥٠ بشأن تعزيز دور الأمم المتحدة في إجراء انتخابات دورية نزيهة.

كذلك كانت هناك ثلاث مجموعات أخرى من القضايا التي اتسم التصويت عليها بقدر كبير من التوافق بين الكويت ودول الكومنولث وهي القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية (٩٣,٥٪)، وقضايا سباق التسلح (٩٢,٣٪)، وقضايا الأمن الدولي (٩٠,٣٪). في المجموعة الأولى تم التصويت على ١٥ قراراً، وهي القرارات من أرقام ٨٠ وحتى ٨٥، ومن أرقام ١٠٢ حتى ١١٠، وكلها تتعلق بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، والتسوية السلمية، والقدس، والجولان السوري، ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين والنازحين نتيجة أعمال قتال يونيو سنة ١٩٦٧ وما بعدها، ولجنة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأرض العربية المحتلة، والمستوطنات وغيرها. في تلك القضايا كانت أوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرجيزستان أكثر دول الكومنولث توافقاً مع الكويت، بينما كانت تركمنستان أقل الدول توافقاً معها لامتناعها عن التصويت على القرارات ٨٠–٨٥ وتصويتها لصالح القرارات ١٠٢–١١٠. وفي قضايا سباق وضبط التسلح كان الاتفاق كاملا مع روسيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرجيزستان، ومرتفعا مع باقي الدول عدا أوزبكستان (٧٢٪)، وأذربيجان (٧٩٪). وتشمل قضايا الأمن الدولي ستة قرارات هي أرقام ١٧، ٣٠، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٢١٧. وقد تعلقت تلك القرارات بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وآثار استخدام الأسلحة والذخائر المحتوية على يورانيوم مستنفد، وتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس الألغام، وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، والاتجار غير المشروع بأثر الأسلحة الصغيرة، والتعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وفي تلك القضايا كان التوافق كاملاً مع بيلاروس كاملاً مع بيلاروسيا، ومرتفعاً (٩١,٦٪) مع أرمينيا،

وأذربيجان، وأوزبكستان وتركمنستان وجورجيا وروسيا وقيرجيزستان وكازاخستان، بينما كانت أوكرانيا وطاجيكستان ومولدوفا أقل الدول توافقاً مع الكويت (٨٣,٣٪).

وكان هناك أيضاً توافق مرتفع، وإن كان بدرجة أقل، بين الكويت ودول الكومنولث في قضايا تصفية الاستعمار (٨٦,٦٪)، والمحيطات وقانون البحار (٨٥,٤٪)، وحقوق الإنسان (٨١,٥٪). وقد شملت قضايا تصفية الاستعمار خمسة قرارات هي القرارات أرقام ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، وتتعلق على التوالي بقضايا المعلومات المرسلة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والأنشطة الاقتصادية المؤثرة على مصالح الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ونشر المعلومات عن الاستعمار، وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. في تلك القضايا كان الاتفاق كاملاً مع بيلاروس، وقيرجيزستان،، وشبه كامل (٩٠٪) مع باقي الدول عدا تركمنستان (٧٠٪)، وأوزبكستان (٥٠٪) حيث إن الأخيرة امتنعت عن التصويت على تلك القرارات. وشمل مجال المحيطات وقانون البحار القرارين رقم ١٤، ٢١٥ حول إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، وبشأن المحيطات وقانون البحار. كان التوافق في هذا المجال كاملاً مع أرمينيا، وبيلاروس، وجورجيا، وروسيا، وقيرجزستان، ولكنه كان محدوداً مع أذربيجان، وأوكرانيا، وتركمنستان، وطاجيكستان، ومولدوفا (٧٥٪) ومتدنيا مع أوزبكستان (٥٠٪).

وفي مجال حقوق الإنسان صدر اثنا عشر قراراً هي القرارات أرقام ١٤١–١٤٥، ١٥١، ١٦٢–١٦٤، ١٦٦، ٢١٨–٢٢٠. وقد تعاملت تلك القرارات مع قضايا حقوق الطفل، وعدم جواز إثارة العنصرية والتمييز العنصري، وتقرير مجلس حقوق الإنسان حول مؤتمر ديربان، واستخدام المرتزقة في انتهاك حقوق الإنسان، وأثر العولمة على حقوق الإنسان، والتدابير القسرية المتخذة ضد حقوق الإنسان، وتعزيز السلام كشرط للتمتع بحقوق الإنسان، والحق في الغذاء، واحترام أهداف ومبادىء

الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، وتقرير مجلس حقوق الإنسان، والجهود العالمية للقضاء على العنصرية، وكراهية الأجانب. في تلك القضايا كان الاتفاق كاملا مع أذربيجان، وأوزبكستان، وربيلاروس، وروسيا، وشبه كامل مع قيرجزستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأرمينيا، ولكنه كان متدنيا مع جورجيا، وأوكرانيا، ومولدوفا (٤٥,٨٪)، فقد اعترضت تلك الدول على تلك القرارات وأيدتها الكويت، كما كان الاتفاق متدنيا، ولكن بدرجة أقل، مع تركمنستان (٧٩,١٪).

وكان التوافق محدوداً بين الكويت ودول الكومنولث حول قضايا احترام الأديان (٧٩,١٪)، والقضايا النووية (٧٢,٢٪). ففي الموضوع الأول تم التصويت على القرار رقم ١٥٤ الذي يشير إلى مناهضة تشويه صورة الأديان. فقد اتفقت الكويت مع جميع دول الكومنولث على التصويت لصالح القرار، عدا أوكرانيا وجورجيا اللتان اعترضتا عليه، وأرمينيا، التي امتنعت عن التصويت عليه. وفي مجال القضايا النووية صدر اثنا عشر قراراً هي القرارت أرقام ١٩، ٢٤–٢٥، ٣١–٣٢، ٣٥–٣٩، ٤٢، ٥١، ٥٩ وتعلقت على التوالي بعقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها، ومتابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي، وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وتخفيض الخطر النووي، والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي، وتخفيض درجة الاستعداد لمنظومات الأسلحة النووية، والتصميم على إزالة الأسلحة النووية، وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، وخطر استعمال الأسلحة النووية، وحظر التجارب النووية. في تلك القضايا كانت تركمنستان أعلى دول الكومنولث اتفاقا مع الكويت (٩١,٦٪) تلتها بيلاروس، وطاجيكستان، وقيرجزستان، وكازاخستان (٨٣,٣٪)، وكان الاتفاق متدنيا مع أوكرانيا، وجورجيا، ومولدوفا (٥٤,١٪) إذ اعترضت الدول الثلاث على خمسة من تلك القرارات وامتنعت عن التصويت على القضايا الأخرى.

من ناحية أخرى، كان التوافق محدودا بين الكويت ودول الكومنولث في قضايا ناجورنو قره باخ (٦٦,٦٪)، وحقوق الإنسان في دول معينة (٦٤,٥٪)، والتنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية (٦١,٤٪). ففي القضية الأولى تم التصويت على القرار رقم ٢٤٣، والذي يؤكد حق أذربيجان في إقليم ناجورنو قره باخ المتنازع عليه مع أرمينيا. صوتت الكويت لصالح القرار في الوقت الذي اعترضت عليه أرمينيا وامتنعت عن التصويت عليه بيلاروس، وروسيا، وتركمنستان، وطاجيكستان، وقيرجزستان، وكازاخستان. أما في قضايا حقوق الإنسان في دول معينة فقد تناولتها القضايا أرقام ١٦٧-١٦٩، ٢٢٢ وتتعلق بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، وإيران، وبيلاروس، وميانمار. اعترضت الكويت على القرارين المتعلقين بإيران وبيلاروس، وامتنعت عن التصويت على القرارين الآخرين الخاصين بكوريا الشمالية وميانمار، في الوقت الذي انقسمت فيه دول الكومنولث مابين مؤيد ومعارض.

وأخيراً، فإن مجال التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية شمل أربعة قرارات هي القرارات أرقام ١٦١، ١٨٣-١٨٤، ١٩٠ وتتعلق بالحق في التنمية، والتدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي، والتجارة والتنمية، وتسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية. وافقت الكويت على القرارات الثلاث الأولى وامتنعت عن التصويت على القرار الأخير في الوقت الذي اعترضت فيه أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا على معظمها.

أما في مجال وقف عقوبة الإعدام فقد كان الاختلاف كاملاً بين الكويت ودول الكومنولث حيث جرى التصويت على القرار رقم ١٤٩ الذي طالب بوقف عقوبة الإعدام. اعترضت الكويت على القرار في الوقت الذي أيدته كل دول الكومنولث عدا بيلاروس إذ امتنعت عن التصويت.

كان أكثر دول الكومنولث توافقاً مع الكويت هي بيلاروس (٨٩,٧٪)، وكازاخستان(٨٧,٢٪)، وروسيا (٨١,٧٪). فقد اتفقت بيلاروس اتفاقاً كاملاً مع الكويت في عشر قضايا هي الحصار على كوبا، والمحيطات وقانون البحار، والأمن

الدولي، وسباق وضبط التسلح، وحظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، وتصفية الاستعمار وحقوق الإنسان، والانتخابات النزيهة، واحترام الأديان. أما كازاخستان فقد اتفقت مع الكويت اتفاقاً كاملاً في ست قضايا هي الحصار على كوبا، والمحيطات وقانون البحار، والأمن الدولي، وسباق وضبط التسلح، وحظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، والانتخابات النزيهة واحترام الأديان. بالنسبة لروسيا كان اتفاقها كاملا مع الكويت في القضايا الست السالفة بالإضافة إلى قضية حقوق الإنسان. أما أقل دول الكومنولث توافقاً مع الكويت فهي جورجيا (٦٤,٢٪)، وأوكرانيا (٦٥,٣٪)، ومولدوفا (٧٢,٨٪). فقد كان التباين بين تلك الدول والكويت كبيراً في معظم القضايا.

الجدول رقم (١)

التوافق في التصويت بين الكويت ودول الكومنولث وفقاً لمجموعات القضايا التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة رقم ٦٢

القضية / الدولة	أرمينيا	أذربيجان	أوزبكستان	أوكرانيا	بيلاروس	تركمنستان	جورجيا	روسيا	طاجيكستان	قيرقيزستان	كازاخستان	مولدوفا	متوسط معدل التوافق
الحصار على كوبا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المحيطات وقانون البحار	١٠٠	٧٥	٥٠	٧٥	١٠٠	٧٥	١٠٠	١٠٠	٧٥	١٠٠	١٠٠	٧٥	٨٥,٤١
الأمن الدولي	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	١٠٠	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	٩١,٦٦	٩١,٦٦	٨٣,٣٣	٩٠,٢٧
القضايا النووية	٧٥	٧٩,١٦	٧٠,٨٣	٥٤,١٦	٨٣,٣٣	٩١,٦٦	٥٤,١٦	٥٤,١٦	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٥٤,١٦	٧٢,٢١
قضايا سباق وضبط التسلح	٩٢,٨٥	٧٨,٥٧	٧١,٤٢	٩٢,٨٥	١٠٠	٩٢,٨٥	٩٢,٨٥	١٠٠	٩٢,٨٥	١٠٠	١٠٠	٩٢,٨٥	٩٢,٢٥
حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
القضية الفلسطينية ولبنان	٩٧,٢٢	٨٨,٨٨	١٠٠	٨٨,٨٨	١٠٠	٨٠,٥٥	٨٨,٨٨	٩١,٦٦	١٠٠	١٠٠	٩٧,٢٢	٨٨,٨٨	٩٣,٥١٤
تصفية الاستعمار	٩٠	٩٠	٥٠	٩٠	١٠٠	٧٠	٩٠	٩٠	٩٠	١٠٠	٩٠	٩٠	٨٦,٦٦
حقوق الإنسان	٨٣,٣٣	١٠٠	١٠٠	٤٥,٨٣	١٠٠	٧٩,١٦	٤٥,٨٣	١٠٠	٨٧,٥	٩٥,٨٣	٩٥,٨٣	٤٥,٨٣	٨١,٥٥
وقف عقوبة الإعدام	٠	٠	٠	٠	٥٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤,١٦
الأمم المتحدة ونزاهة الانتخابات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع/ الجدول رقم (١)

التوافق في التصويت بين الكويت ودول الكومنولث وفقاً لمجموعات القضايا التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة رقم ٦٢

القضية/ الدولة	أرمينيا	أذربيجان	أوزبكستان	أوكرانيا	بيلاروس	تركمنستان	جورجيا	روسيا	طاجيكستان	قيرقيزستان	كازاخستان	مولدوفا	متوسط معدل التوافق
احترام الأديان	٥٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٩,١٦
التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية	٨٧,٥	٣٧,٥	٢٥	٢٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٢٥	٧٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٨٧,٥	٢٥	٦١,٤٥
حقوق الإنسان في دول معينة	٧٥	٦٢,٥	٧٥	٢٥	٧٥	٧٥	٥٠	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥	٥.٣٧	٦٤,٥٨
قضية ناجورنو قره باخ	صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠	١٠٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	١٠٠	٦٦,٦٦
متوسط معدل التوافق في التصويت	١٧.٧٦	٢١.٨٠	٥٩.٧٥	٣٣.٦٥	٧٢.٨٩	٥٥.٧٩	٢٢.٦٤	٧٣.٨١	٦٣.٨١	٢٢.٨٢	٢٠.٨٧	٨٣.٧٢	٧٨,٠٣

المبحث السادس
العلاقات الاقتصادية بين الكويت ودول الكومنولث

رغم تقارب العلاقات السياسية بين الكويت ودول الكومنولث فإن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين ظلت محدودة. فقد كانت روسيا تأمل أن يؤدي موقفها من أزمة الغزو العراقي إلى تدفق الاستثمارات والمعونات وزيادة التبادل التجاري بين الطرفين. وقد تجسد ذلك في الرحلة التي قام بها تشيرنوميردين، رئيس وزراء روسيا آنذاك، إلى الكويت في نوفمبر سنة ١٩٩٤. فقد حث شيرنوميردين رجال الأعمال الكويتيين على الدخول بقوة في السوق الروسية. ولكن ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني، بل والاقتصادي في روسيا في تلك الفترة، حال دون حدوث أي اختراقات في هذا الجانب(٦٥). وكانت المشكلة أفدح بالنسبة لباقي دول الكومنولث حيث كانت تفتقد لأي هياكل اقتصادية يمكن من خلالها القيام بأنشطة اقتصادية فيها.

وفي هذا الإطار يمكن رصد أنشطة تشمل العلاقات الاقتصادية بين الكويت ودول الكومنولث من عدة جوانب هي العلاقات التجارية، والاستثمارات، والمنح والقروض المالية، ونقل التكنولوجيا. فيما يتعلق بالتجارة فإن حجم التبادل التجاري بين الكويت ودول الكومنولث ضعيف. ويتضح من الجدول رقم ٢ أن التبادل التجاري بين الكويت ودول الكومنولث في تزايد. فقد وصل هذا التبادل سنة ١٩٩٨ حوالي ١٢ مليون دولار من الجانبين وصلت سنة ٢٠٠٣ إلى حوالي ٣٣ مليون دولار ثم سنة ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٠٣ مليون دولار. ومن ثم فهناك زيادة مضطردة في التبادل التجاري. بيد أن هذه المبالغ لا تشكل أكثر من ١٪ إلى ٢٪ من إجمالي تجارة الكويت الخارجية في تلك الفترة. من ناحية أخرى، فإن الميزان التجاري لصالح دول الكومنولث حيث بلغت صادرات دول الكومنولث إلى الكويت سنة ١٩٩٨ أربعة أمثال صادرات الكويت إليها، وضعف تلك الصادرات سنة ٢٠٠٣، وخمسة أمثالها سنة ٢٠٠٨(٦٦).

أما فيما يتعلق بالاستثمارات فإنها لاتتوافر معلومات محددة عنها. فالنسبة للاستثمارات الكويتية في دول الكومنولث فإنها قد تتخذ واحداً من شكلين، الاستثمارات الحكومية، واستثمارات القطاع الخاص. بالنسبة للنوع الأول تقوم الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، وهي هيئة عامة (حكومية) مستقلة ملحقة بوزير المالية، بإدارة الاستثمارات الكويتية. ويشمل النشاط الاستثماري للهيئة الاستثمار في السوق الكويتية المحلية والأسواق العربية والدولية، وذلك من خلال مكتبها الرئيسي في الكويت، وفرعها مكتب الاستثمار الكويتي في لندن. وتحول دولة الكويت ١٠٪ سنوياً من قيمة عائدات النفط إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة، وتستثمر وزارة المالية تلك الأموال، والتي تقع تحت مسؤولية الهيئة العامة للاستثمار، ويضاف عائد هذه الاستثمارات إلى نفس الحساب. وتضفي المادة (٩) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ طابع السرية على جميع البيانات الخاصة بتوزيع وحجم الاستثمارات الكويتية في الخارج سواء في مختلف دول العالم بشكل عام أو في آسيا بشكل خاص، حيث تنص المادة سالفة الذكر على أنه: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، كل من أفشى سراً من أسرار العمل بالهيئة أو بياناً أو معلومات اطلع عليها بحكم عمله" لذا، لا توجد أرقام رسمية للاستثمارات الكويتية في الخارج بصفة عامة، حيث لا يتم نشر أية بيانات أو معلومات صادرة من الهيئة العامة للاستثمار عن أرقام وحجم الاستثمارات الكويتية في العالم. وقد صرح بدر السعد، العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار في الكويت، في ٢٢ مايو سنة ٢٠١١ أن استثمارات الكويت في روسيا تبلغ ٦٠٠ مليون دولار[٦٧]. كما صرح وزير الاقتصاد الأوكراني أن حجم الاستثمارات الكويتية في أوكرانيا بلغ ٤٠ مليون دولار من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في أوكرانيا البالغة ٣٥,٦ مليار دولار[٦٨]. ومن الجدير بالذكر أن رئيس الوزراء الروسي بوتين أبدى رغبة بلاده في الاستثمار في الكويت وباقي دول الخليج العربية. ولكن لم نتوصل إلى أي بيانات تتعلق باستثمارت دول الكومنولث في الكويت.

من ناحية ثالثة يوفر الصندوق الكويتي للتنمية عدة منح وقروض لدول الكومنولث على نحو ماهو محدد في الجدول رقم ٢. وخلال الفترة من سنة ١٩٩١ حتى سنة ٢٠٠٨ أعطيت لتسع من دول الكومنولث، ليس من بينها روسيا، قروض بلغت ٢٤٩ مليون دولار موزعة على ١٧ قرضاً، تمثل ١,٧٥٪ من إجمالي قروض الصندوق، وهي نسبة تتناسب مع نسبة مساهمة دول الكومنولث في الناتج القومي العالمي. وتعد أوزبكستان أكبر دول الكومنولث في الاستفادة من تلك القروض بنسبة ٣١٪ من إجمالي القروض تليها طاجيكستان بنسبة ١٨٪.

وهناك علاقات اقتصادية أخرى تتم خارج إطار الصندوق على المستوى الحكومي المباشر تتمثل في المساعدات الحكومية المباشرة. ومن ذلك تقديم الكويت لأوكرانيا ١١ مليون دولار للمساعدة على التغلب على نتائج كارثة انفجار مفاعل تشيرنوبل سنة ١٩٨٦. ويبدو أن تلك المساعدات مستمرة منذ ذلك التاريخ حيث أشار إليها السفير الأوكراني في الكويت في أبريل سنة ٢٠١١[٦٩].

الجدول رقم ٢

التجارة الخارجية لدولة الكويت مع دول الكومنولث الروسي خلال أعوام ١٩٩٨و٢٠٠٣و٢٠٠٨ (الأرقام بالمليون دولار)

الدولة	١٩٩٨		٢٠٠٣		٢٠٠٨	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
أرمينيا	٠	٠٠,٠٠١	٠٠,٠٠٥٥	٠٠,٠٠٣٥	٠٠,٢٦٥١	٠
أذربيجان	٠٠,٢١١١	٠٠,٠٠٤	٠٠,٠٢٧٢	٠	٠٠,٠٣٦٠	٠
أوزبكستان	–	٠٠,٠١٤	–	٠	–	٠
طاجيكستان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كازاخستان	٠٠,٠٠٣	٠	٠	٠	٠٠,٠٠٩٦٩	٠٠,٦٧٣
قيرقيزستان	٠	–	٠	–	٠	–
روسيا	٠	٩,٦٣٣	٢,٠٩٠٩١	٣,٥٧٧٣	١٣,٧٤١٤	٤٩,١٦٤
أوكرانيا	٠٠,١٨١٨١٨	٠	٠٠,١٧٧٧٢	١٧,٨١١٣	٠١,٠٧٥١	٣٦,٥٠٠
بيلاروس	٠	٠٠,٠٤٧	٩,٠٩٠٩١	٠٠,٢١٤٦١	٠٠,٠٠٧٤٥٤	٠٠,١٩٨٣٣
جورجيا	٠٠,١١٠٤٩	٠٠,٠٠٨	٠	٠٠,٠١٣٢	٠٠,٤٦٩٤	٠
مولدوفا	٠	٠٠,٠١٥	٠	٠	٠	٠
تركمنستان	١,٧٢٧٢	٠	٠٠,١٧٢٤	٠	٠٠,٤٨٧١٦	٠
(١) الإجمالي	٢,٢٣٣٦٠٨	٩,٧٦٩	١١,٥٦٤٦٤	٢١,٦١٩٩١	١٦,٠٩١٣٠٤	٨٦,٥٣٥٣٣
(٢) إجمالي التجارة الخارجية	١٠٢٣٤,٧	٨٦١٧,٢٤	١٨٧٢٢,٠٠	١١٣٩٢,٩٠٠	٦٦١٨٥,٤	٢٦٠٠١,٢٠٠
نسبة (١) إلى (٢)٪	٠,٠٢١٨٢	٠,١١٣٣	٠,٠٦١٧	٠,١٨٩٧	٠,٠٢٤٣١	٠,٣٣٢٨١

Source: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2009, pp. 262-264

جدول رقم ٣
قروض الصندوق الكويتي للتنمية العربية لدول كومنولث الدول المستقلة حتى ٢٠٠٨/٩/٣٠
بالمليون دولار

الدولة	توزيع مشروعات القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة										إجمالي عدد المشروعات	إجمالي قيمة المشروعات
	النقل والاتصالات		المياه والمجاري		الطاقة		الاجتماعي		الصناعي			
	عدد المشروعات	القيمة	عدد المشروعات	القيمة	عدد المشروعات	القيمة	عدد المشروعات	القيمة	عدد المشروعات	القيمة		
أذربيجان	٢		٣٤,٢٩								٢	٣٤,٢٩
بيلاروس									١	١٧,٨٥	١	١٧,٨٥
جورجيا	٢		٣٤,٩٣								٢	٣٤,٩٣
كازاخستان			١		١٤,٣٣						١	١٤,٣٣
قيرقزستان	١	٩,٠٥	١		١٠,٨٥						٢	١٩,٩٠
مولدوفا			١	٦,٦٥							١	٦,٦٥
طاجيكستان	١		١٧,٥٠	١	١٤,٠	١	١٢,٦				٣	٤٤,١٠
تركمنستان	١	٠,٦٤									١	٠,٦٤
أوزبكستان	١	١٢,٧٠	١	٢٠,٥٣			٢	٣٣,٢٥			٤	٦٦,٤٨
الإجمالي	٨	١٠٩,١١	٥	٦٦,٣٦	١	١٢,٦٠	٢	٣٣,٢٥	١	١٧,٨٥	١٧	٢٣٩,٧١
إجمالي قروض الصندوق											٧٤٤	١٤٢٨٣,٨٧
النسبة المئوية												

(١) المصدر: شركاء في التنمية، الكويت، الصندوق الكويتي للتنمية، ٢٠٠٩.

المبحث السابع
العلاقات الثقافية بين الكويت ودول الكومنولث

تنوعت العلاقات الثقافية ما بين روسيا والكويت على المستويين الرسمي والشعبي في العديد من المجالات التي شملت التعليم والتبادل الثقافي مع مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية لاسيما وزارة الأوقاف، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالثقافة والاعمال الخيرية والدعوية لاسيما مؤسسة جائزة عبدالعزيز البابطين للإبداع الشعري، ولجنة مسلمي آسيا ذات الصلة الوثيقة بوزارة الأوقاف، بالإضافة إلى أنشطة جمعية الاصلاح الاجتماعي. وسنتناول في هذا القسم الأنشطة الخاصة بهذه المؤسسات على التتابع.

أولاً – مؤسسة البابطين للتبادل الثقافي:

نشطت مؤسسة عبدالعزيز البابطين في كمنولث الدول المستقلة وهي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق من أجل مد جسور التعاون الثقافي والأدبي والعلمي؛ فقد رصدت جائزة عبدالعزيز سعود البابطين تحت مسمى "أحفاد الإمام البخاري". وهي جائزة سنوية قيمتها ١٠٠,٠٠٠ دولار لترميم الجسور الثقافية بين الأمة العربية والدول الإسلامية المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى. حيث تهدف لتذكير الأجيال الحالية بما حققته العلاقة الثقافية من خلال الإسلام للحضارة البشرية من نتاج فكري وحضاري نتيجة تزاوج الفكر العربي مع فكر علماء كبار في بلاد ما وراء النهر. وتشرف على هذه الجائزة لجنة متخصصة مكونة من أساتذة في الشريعة واللغة العربية والتاريخ.

سعت المؤسسة كذلك إلى بناء عدد من المدارس في تلك الدول بما فيها مدرسة الكويت في الماتا في كازاخستان، وكلية عبدالرحمن البابطين الكويتية للدراسات الإسلامية بمدينة "شمكنت" في كازاخستان، ومعاهد عبدالرحمن سعود البابطين

الكويتية للغات الشرقية في جامعة جوي في قرقيزستان، وكلية عبداللطيف سعود البابطين الكويتية للشريعة الإسلامية في مدينة باكو في أذربيجان، ومدرسة الكويت في محافظة قادياتي في جورجيا.

كللت تلك الجهود الثقافية لدعم الراغبين في إكمال دراستهم العليا، وذلك عبر التقدم لما يسمى "ببعثة سعود البابطين الكويتية للدراسات العليا" والتي انطلقت منذ عام ١٩٩٣ فاتحة أبوابها لأبناء الدول العربية والإسلامية بما في ذلك دول رابطة الكمنولث المستقلة، بحيث يمكنهم التقدم للبعثة من خلال وزارات التربية والتعليم في هذه الدول وتوجه الترشيحات للملحق الثقافي الكويتي في موسكو. وتشير إحصائيات نوفمبر لعام ٢٠١٠ إلى أن عدد الطلاب المقيدين بالمنحة وصل لما يقارب ٩٣٦، مضافاً إليهم ١٠٠ طالب وطالبة جاري العمل على قبولهم. وقد وصل عدد الطلاب الخريجين منذ إنشاء البعثة في عام ١٩٧٤ وحتى العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ هو ثلاثة آلاف طالب وطالبة من ٥٠ جنسية مختلفة.

ثانياً – جهود وزارة الأوقاف الكويتية ولجنة مسلمي آسيا:

شهد عام ١٩٩٢ انطلاق نشاط وزارة الأوقاف والتي تعتبر الداعم الرئيسي لجهود لجنة مسلمي آسيا التابعة للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في دول الكومنولث. ومن ثم يمكن التمييز بين أنشطة وزارة الأوقاف وأنشطة لجنة مسلمي آسيا.

على مستوى وزارة الأوقاف، فقد تحملت الوزارة مسؤولية بدء وتطوير التعاون الثقافي. وتم القيام بزيارة مسحية تم خلالها الالتقاء في الأهالي والمشايخ، حيث تم الوصول إلى قناعة بأن شعوب تلك المنطقة لا يعانون مشكلة تحتاج لاغاثة كالمجاعة أو التصحر، بل هي أمم مثقفة لديها الكثير من الخيرات والقدرات إلا أنها تعاني فقدان الهوية بفعل الانهيار الشيوعي والسوفيتي. وقد ساهم ذلك في خلق حالة من الفراغ الفكري والروحي مما يجعلهم بحاجة إلى "إغاثة روحية وفكرية" تسد حالة الفراغ وتمنع تحولهم إلى تربة خصبة للتطرف والانجراف وراء الفكر

الديني المتطرف بما في ذلك الكاثوليكية المتشددة التي بدأت تنشط في مناطق المسلمين، وما يتبع ذلك عادة من الإرهاب وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومن أجل تحقيق ذلك سعت الوزارة لدعم الرموز الدينية المعتدلة التي تحارب الانفصال والتشدد من أمثال محمد صادق محمد يوسف في أوزبكستان.

ومن أهم الأنشطة الثقافية التي تبنتها وزارة الأوقاف في تلك المنطقة، ترجمة حوالي ٢٠٠ كتاب في الفكر الإسلامي حول الاعتدال والوسطية وأخواتها التي تحارب الفكر الانفصالي والانعزالي والمتطرف. كما نظمت مؤتمراً في موسكو في عام ١٩٩٥ بعنوان "الإسلام والتعايش السلمي بين الأديان والشعوب والثقافات في عالم متغير"، شارك فيه كل من يوسف القرضاوي وخالد المذكور وعلي جمعة. والذي يهدف إلى التأكيد على أهمية أن تتعايش الشعوب المسلمة مع غيرها من الشعوب الأخرى، وأن هذا يعتبر من الأصول الدينية للإسلام والتاريخ الإسلامي. ومن الجدير بالذكر ان شخصيات نسائية كويتية كانت داعمة لذلك المؤتمر وهما كل من السيدة غنيمة المرزوق والسيدة عالية الحمد والتي أسست كذلك الجامعة المسائية في موسكو التي تعنى بمختلف العلوم. وقد عقد المؤتمر الثاني في عام ١٩٩٨ في موسكو والذي جاء بعنوان "دور المسلمين في نهضة المجتمع الروسي"، حيث كان موجهاً للمجتمع الروسي مؤكداً على أقدمية الوجود الإسلامي مابين الروس الذين كانت لديهم القدرة على الاختلاط والتزاوج والاندماج الكامل. كما تضمنت رسالة المؤتمر على التأكيد على المواطنة الصالحة للمسلمين في روسيا، وأن لديهم دوراً مهماً في البناء والتنمية المجتمعية. وقد تبع ذلك العديد من الفعاليات الثقافية التي تدور حول المواطنة الصالحة والثقافة الإسلامية ودورات مع الإدارات الدينية ودور المفتين في تثقيف الناس[٧٠]. كذلك تقوم الكويت في الدول ذات الأغلبية الإسلامية بنشاط للتعريف بالإسلام، ومن ذلك الاتفاقية التي وقعها أحمد باقر، وزير الأوقاف الكويتي، في ١ فبراير سنة ٢٠٠٦ مع مفتى طاجيكستان أمان نعماتوف، في مجال التعريف بالإسلام[٧١].

ومن الجدير بالذكر أن دول الكومنولث ذات الأغلبية من المسلمين سعت للاستفادة من الخبرات الكويتية لاسيما في مجالي الزكاة والوقف. فقد أكد مراد عليف مدير عام مؤسسة الوقف الدينية في جمهورية تتارستان (الروسية) والذي كان في زيارة رسمية للكويت بدعوى من وزارة الأوقاف، أن الزيارة جاءت للاطلاع على عمل الأمانة العامة للوقف وأنشطتها وتزويدنا بالكتيبات والاتفاق على تبادل الخبرات الفنية والمعلوماتية، حيث وافقت الأمانة على تنظيم دورة تدريبية لعدد ٧ أعضاء من المؤسسة الوقفية في تترستان حول أحكام الوقف. وحصر عليف نشاط وزارة الأوقاف في روسيا في عدة أنشطة تمثلت في: بناء المساجد والمراكز الإسلامية وسكن الطلبة، والمشاركة وتنظيم عدد من المؤتمرات والندوات الإسلامية، وكفالة الدعاة والمبعوثين في أماكن مختلفة في روسيا، تغطية المنح الدراسية لطلبة من روسيا إلى جامعة الكويت، وتنظيم الدورات التدريبية للائمة والدعاة من روسيا. مؤكداً على اهمية دور المركز العالمي للوسطية في نشر الفكر الوسطي في العالم وروسيا الاتحادية.أما المفتي الأعلى للقطاع الأوروبي من روسيا الشيخ راوي عين الدين، فقد أشاد بدور الكويت في دعم الوسطية، وهذا ما يحتاجه المسلمون الروس الذين يبلغون قرابة ٢٠ مليون نسمة ويزدادون سنويا. كما اكد على تزايد أعداد المساجد من ٣٥٠ في الفترة السوفيتية إلى ما يقارب نحو ٥ آلاف مسجد، بالإضافة إلى المراكز الإسلامية التي تبلغ ٥٠ مركزا و٤ جامعات إسلامية بمختلف أنحاء روسيا[٧٢].

أما على مستوى لجنة مسلمي آسيا فهي تقود النشاط الخيري للكويت في دول الكومنولث. وهي تتبع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية التي تأسست سنة ١٩٨٤، وهي هيئة تابعة لوزارة الأوقاف الكويتية. وهناك مكاتب تابعة لهذه اللجنة في روسيا، وأذربيجان، وأوزبكستان، وقيرجيزستان، وكازاخستان. وتهتم اللجنة بتوفير فرص التعليم والتدريب والعمل والإنتاج ونشر القيم الإسلامية.ورغم ماوجه من نقد لأعمال الهيئات الخيرية الإسلامية في دول الكومنولث فإن لجنة مسلمي آسيا ظلت اللجنة الوحيدة المسموح لها بالعمل في دول الكومنولث نظرا للرقابة الصارمة التي

تمارسها وزارة الأوقاف على عملها[٧٣]. وقد أكد ذلك خالد أبو نحلة، رئيس لجنة مسلمي آسيا في باكو أن نشاط اللجنة يتم على أساس التشاور مع الجهات الرسمية لمعرفة احتياجات الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[٧٤].

وقد أنشأت اللجنة في قيرجيزستان جامعة صداقة الشعوب في مدينة جلال آباد وتضم الجامعة تخصصات الطب والقانون والآداب والاقتصاد والشريعة. ويدرس بها حوالي ١١٠٠ طالب حسب إحصاءات سنة ٢٠٠٤. وفي جورجيا أنشأت المركز الثقافي الإسلامي في منطقة دومينيس التي تقطنها أقلية إسلامية[٧٥].

وتقوم لجنة مسلمي آسيا بنشاط كبير في أذربيجان كأنشطة البعثات الدراسية للطلاب الأذريين للخارج، والعيادات الطبية، وقوافل الحجج، وبناء المدارس، وحفر آبار المياه، وكفالة الأيتام، ونشر اللغة العربية وغيرها. وقد مولت لجنة مسلمي آسيا بناء صالة الصداقة في جامعة باكو الحكومية وتجهيزها بالحواسب الآلية، وافتتحت في سبتمبر سنة ٢٠٠٥. كما قدمت مساعدات إنسانية للاجئين في معسكر الخيم بمنطقة بيلاسوار في فبراير سنة ٢٠٠٦.

ويعمل مع لجنة مسلمي آسيا "جمعية التراث الإسلامي" الكويتية. أنشأت اللجنة سنة ١٩٨١ للقيام بأنشطة خيرية إسلامية في الكويت والخارج. وهي تنشط في أذربيجان على وجه التحديد منذ سنة ١٩٩٢ حيث أنشأت ١٦٢ مسجداً، وحفرت ألف بئر ارتوازي، كما تقوم بكفالة الأيتام، وإغاثة اللاجئين الأذريين.

ثالثاً – جمعية الاصلاح الاجتماعي:

أنشأت جمعية الاصلاح الاجتماعي "الجمعية الكويتية القيرجيزية" وأنشأت أيضاً جامعة محمود قشغري سنة ١٩٩٩. وتضم الجامعة ست كليات هي كلية اللغة العربية، وكلية الاقتصاد، وكلية الحقوق، وكلية الإعلام، وكلية الإدارة، وكلية اللغات. بالإضافة إلى قسم للدراسات العليا بدأ سنة ٢٠٠٣. وتضم الجامعة ٥٠٠ طالب وتخرج منذ إنشائها ٤٦٥ طالباً. وتدير الجامعة أمانة العمل الخيري بجمعية الإصلاح الاجتماعي.

وقد شكلت حرب الشيشان وتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر منعطفا مهماً في العمل التطوعي والخيري في تلك المنطقة. حيث شهدت السياسة الروسية حالة من الانقلاب على ذلك النوع من العمل أدى إلى شل حركة مختلف الجمعيات الخيرية العالمية العاملة في تلك المنطقة، وقد نالت الجمعيات الكويتية نصيبها من ذلك. ففي ١٤ فبراير سنة ٢٠٠٣ قررت المحكمة العليا الروسية أن جمعية الإصلاح الاجتماعي، وجمعية إحياء التراث الإسلامي تدعمان الأنشطة الإرهابية وقضت بعد ذلك بوضعهما على قائمة المنظمات الإرهابية. وقد احتج السفير الكويتي في موسكو، سليمان المرجان، بأن سفارته لم تتلق أي معلومات من الحكومة الروسية يفيد أن الجمعيتين تدعمان الأنشطة الإرهابية(٧٦). كما اتهمت جمعية التراث الإسلامي بالقيام بأعمال غير قانونية وإرهابية في أذربيجان، وقررت إحدى المحاكم تفتيش فرعها في باكو وتجميد ممتلكاتها. ولكن محكمة أعلى في منطقة سبايل برأت الجمعية من تلك الاتهامات(٧٧).

ولهذا فإن رفع مثل هذه المضايقات عادة ما يكون أحد محاور الحديث مابين الأطراف الحكومية والبرلمانية في الكويت وروسيا. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٧ وعند لقاء الدكتور محمد البصيري نائب رئيس مجلس الأمة انذاك بالوفد الروسي الزائر الذي ضمّ مستشار الرئيس الروسي ورئيس مجلس الدوما، لم يتوانَ عن الطلب بأهمية حل المشاكل العالقة بشأن دور اللجان الخيرية الكويتية التي تسعى لمعاونة مسلمي روسيا، مطالباً برفع تهمة الإرهاب عن الجميعات الخيرية الإسلامية الكويتية البريئة من هذه التهمة الملصقة بها(٧٨).

المبحث الثامن
العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث في إطار طريق الحرير الجديد

هناك نمط آخر من العلاقات التي تتبلور في الوقت الراهن، ولكنها لم تكتمل بعد، بين الكويت ودول الكومنولث في إطار ما يسمى "بطريق الحرير الجديد".وهذا الطريق هو مسمى عام يطلق على شبكة من السكك الحديدية التي تربط آسيا بأوربا، ماراً بعدد من دول الكومنولث وتخطط الكويت للارتباط به من خلال مشروع "مدينة الحرير" الذي يجري العمل به حالياً.

وطريق الحرير هو مسمى تاريخي كان يطلق على شبكة الطرق البرية التجارية التي كانت تربط شرقي وجنوبي وغربي آسيا بالبحر المتوسط وأوربا. وكان الجغرافي الألماني فون ريشتهوفن هو أول من استعمل المصطلح سنة ١٨٧٧ حيث اشتق الاسم من كون تجارة الحرير الصينية كانت هي التجارة الرئيسة في هذا الطريق منذ عهد أسرة هانز، وكان طول الخط يصل إلى حوالي ٦٠٠٠ كم ويتم عبره تجارة الحرير والمنسوجات والعطور والتوابل والأدوية والمجوهرات والرقيق. كما كان طريقاً انتقلت من خلاله المعارف والثقافات والأفكار والديانات بالإضافة إلى الأمراض. وكانت توجد عبر الطريق مدن وواحات يتم فيها تبادل السلع، ومن أهمها مدينة سمرقند في أوزبكستان الحالية. كان طريق الحرير القدم يتألف من خطين، خط شمالي وآخر جنوبي. أما الشمالي فكان يبدأ من مدينة شانجان (شيا حالياً) ويتجه عبر مسارات متعددة إلى مدن كاشجار، وترمز، وبلخ، وميرف. كما يتجه أحد تلك الفروع إلى بحر آرال وبحر قزوين ومنهما إلى البحر الأسود. أما الطريق الجنوبي، وهو طريق كاراكورام، فهو يربط الصين بباكستان الحالية عبر جبال الهندكوش، ويتجه غربا إلى تركستان وخراسان وبلاد الرافدين والأناضول[٧٩].

أما طريق الحرير الجديد، ويسمى أحياناً الجسر الأرضي الأوراسي

The Eurasian Land Bridge فإن شبكة من السكك الحديدية تربط موانىء الصين وروسيا على المحيط الهادي بأوربا. ويتألف من مسارين الأول هو الطريق الروسي ويسمى طريق سكة حديد سيبيريا، والثاني هو الطريق الصيني ويسمى الجسر الأرضي الأوراسي الجديد. بالنسبة لسكة حديد سيبيريا Trans-Siberian Railway، فقد اكتمل سنة ١٩١٦، وهو أطول سكة حديد في العالم إذ يبلغ طوله ٩٢٠٠ كم ويربط فيلاديفوستك، ميناء روسيا على المحيط الهادي، بموسكو، ومنها إلى باقي دول أوربا، كما يمتد إلى كوريا الشمالية. كان هذا الخط يمتد في البداية عبر شمال شرقي الصين في منشوريا. وكان الجزء الصيني منه يسمى "سكك حديد شرقي الصين" واكتمل سنة ١٩٠٤، ولكن مع حلول سنة ١٩١٦ أكملت روسيا الخط بحيث يمر عبر روسيا بالكامل. ومازال خط سكك حديد شرقي الصين يعمل حتى الآن وهو مرتبط بسكك حديد سيبيريا عند عدة نقاط أهمها مدينة منشولي بالصين حيث يصدر من خلاله النفط الروسي إلى الصين. بالنسبة للجسر الأرضي الأوراسي الجديد، فإنه يربط مدينة ليانيونجاج Lianyungang بكازاخستان. كما أن هناك سكك حديد منغوليا وتربط منغوليا بسكك حديد سيبيريا والصين. أما بالنسبة للجسر الأرضي الأوراسي الجديد فقد بدأ العمل فيه سنة ١٩٨٥ بفكرة ربط السكك الحديدية الصينية والروسية عبر كازاخستان. وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٩٠ تم إكمال الخط من أورومشى إلى آلاشانكو وربط سكك حديد الدولتين عند مدينة دوستيك. وفي يوليو سنة ١٩٩١ بدأ الخط في العمل لنقل البضائع إلى آلماتى، عاصمة كازاخستان آنذاك. وفي سنة ١٩٩٥ وقعت الصين وكازاخستان اتفاقا بخصوص استعمال ميناء ليانيونجاج كميناء لتصدير واستيراد البضائع لكازاخستان. ويلاحظ أنه من أيام الاتحاد السوفييتي فإن كازاخستان مرتبطة بسكك حديد سيبيريا بعدة خطوط تسمى "السكك الحديدية الأوراسية". إذا عدنا إلى الجسر الأرضي الأرواسي الجديد، فإنه يمتد من ألماتى إلى طشقند وسمرقند في أوزبكستان ومنها يتجه إلى تيجين في تركمنستان، ومنها إلى عشق أباد، عاصمة الأخيرة، ومنها إلى ميناء تركمانباشي على بحر قزوين. وفي مارس سنة ١٩٩٦ بنت إيران خط سرخس–

تيجين من مشهد ليرتبط بهذا الخط مما يسهل ربطه بموانىء الخليج العربي والقوقاز وتركيا. ومعضلة هذا الخط هي اختلاف مسافات القضبان حيث إن الطريق الإيراني بني على أساس مسافة ١٤٣٥ مم، ومثله في ذلك مثل الطريق الصيني، بينما باقي الطريق يعمل على أساس مسافة ١٥٢٠ مم مما يتطلب تعديل عجلات القطارات بين الوصلتين مرتين أحدهما عند دخوله كازاخستان والأخرى عند دخوله إلى إيران. وقد يتم أحيانا تغيير القطار ذاته بنقل البضائع من قطار إلى آخر. من ناحية أخرى دشنت الصين وألمانيا خطا يربط بكين مع هامبورج بمسافة عشرة آلاف كيلومتر. وقد بدا الخط في التشغيل، ولكنه توقف لأسباب تتعلق بالأزمة المالية العالمية.

تختلف تلك الخطوط عن "سكك حديد عبر آسيا" Trans-Asian Railway. وهو مشروع بدأ سنة ١٩٦٠ باقتراح في إطار الأمم المتحدة لبناء خط سكك حديد يربط سنغافورة واستانبول، ويمتد عبر عدة طرق فرعية. وقد تعثر المشروع خلال حقبة الحرب الباردة. وفي ٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٦ وقع وزراء المواصلات في ١٨ دولة اتفاقا باسم "الاتفاق بين الحكومات حول شبكة سكك حديد عبر آسيا". وقد وقع الاتفاق في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا المحيط الهادي في مدينة بيوسان في كوريا الجنوبية. وقد نص الاتفاق على إنشاء الخط بطول ٨١ ألف كم بحيث يبدأ من المحيط الهادي حتى أوربا. ولكن لم يبدأ تنفيذ المشروع حتى الآن(٨٠).

أضف إلى ماسبق مشروع النقل الدولي المسمى "ممر النقل عبر أوربا – القوقاز – آسيا" Transport Corridor Europe-Caucasus- Asia المعروف باسم تراسيكا TRACECA. والتراسكا هو اسم مشروع يتم تنفيذه في إطار البرنامج الأوربي للمساعدة الفنية يشمل تطوير وسائل النقل التقليدية كخطوط السكك الحديدية، والطرق، وخطوط الطيران، والنقل البحري، ولكنه لا يشمل خطوط أنابيب النفط أو وسائل الاتصال عبر الألياف الضوئية. وتشمل منطقة مشروع تراسيكا دول جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى إلى جانب أوكرانيا ومولدوفا ومنغوليا، كما أن عضويتها مفتوحة للدول الأخرى. ويختلف مشروع تراسيكا عن مشروع ممر النقل

الأوربي الآسيوي Eurasian Transport and Communication Corridor أن الأخير يشمل آسيا، ابتداء من الصين ومروراً بدول آسيا الوسطى، والقوقاز وصولاً إلى أوربا، وهو يتضمن شبكة مواصلات تقليدية وغير تقليدية بالإضافة إلى خطوط الأنابيب ونظام اتصال عبر الأقمار الفضائية(٨١).

من ناحية أخرى، هناك مشروع آخر هو "ممر النقل الشمال – الجنوب" ويهدف المشروع إلى نقل البضائع بالترانزيت من الهند وإيران ودول الخليج العربية عبر بحر قزوين إلى روسيا ومنها إلى شمال وغرب أوروبا. ويقوم المشروع على أساس الاتفاقية الحكومية بشأن ممر النقل الدولي الشمال الجنوب التي وقعتها كلّ من روسيا وإيران والهند عام ٢٠٠٠، وقد انضمت إلى المشروع سلطنة عمان وسوريا. طبقاً لاتفاق عام ٢٠٠٠ تم تحديد خط النقل بحيث يبدأ من المرافئ الهندية إلى الموانى الإيرانية على الخليج ثم يمر عبر اليابسة وصولاً إلى بحر قزوين، حيث سيجري نقل البضائع إلى المرافئ الروسية: اسرتاخان ومحج قلعة وأولي، لتُنقل بعد ذلك عبر السكك الحديدة والطرق المائية الداخلية إلى بحر البلطيق والبحر الأسود، ثم عبر موانئ فنلندا وصولاً إلى هيلسنكي على خليج فنلندا، أو من بطرسبرغ مباشرة إلى باقي دول أوروبا إلا أن تنفيذ المشروع يواجه مشكلات سياسية، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية وفي مقدمة المشكلات السياسية الوضع المعقد في إيران، وتخوف الدول الأوروبية والولايات المتحدة من وجود تنسيق للسياسات في مجال الطاقة بين روسيا وإيران ودول أخرى منتجة للغاز والنفط في منطقة حوض بحر قزوين، وتقوية احتمال ظهور تعاون ثنائي بين البلدين في مشروعات الصناعة والتعدين والطاقة مما يؤثر على مجرى السياسة الدولية(٨٢).

وتخطط الكويت للارتباط بهذه المشروعات من خلال إنشاء "مدينة الحرير". ويقضي هذا المشروع ببناء منطقة حرة مساحتها ٢٥٠ كم^{٢} في الشعيبة قرب الحدود العراقية وترتبط بمدينة الكويت بجسر بري. وتضم المدينة برج مبارك الكبير (ارتفاعه ١٠٠٠م)، ومنطقة صحراوية محمية مساحتها ٢ كم٢، وسوق حرة،

ومطار جديد، ومركز لرجال الأعمال، ومنطقة مؤتمرات، وستاد رياضي، وفنادق، ومراكز سياحية. وتبنى المدينة، والتي يقدر أن تتسع لحوالي ٧٠٠ ألف نسمة، على مراحل على مدى ٢٥ سنة بتكلفة تبلغ ٩٤ بليون دولار أمريكي. ولكن بعض المصادر تشير إلى أن التكلفة ٧٧ بليون دولار وترفعها إلى ١٣١,٥ بليون دولار إذا أضافت تكاليف بناء ميناء بوبيان وخط السكك الحديدية(٨٣).

وقد تمت الموافقة الرسمية على المشروع، وتم البدء في بناء البنية التحتية. وفي سنة ٢٠٠٧ وقعت وزارة الأشغال الكويتية عقداً قيمته ٤٢٨ مليون دولار مع شركة Engineering Harbor China للمرحلة الأولى من مشروع ميناء بوبيان مبارك الكبير لإنشاء طريق طوله ٣٤ كم وجسر بطول ١,٤ كم.

ويتم حالياً إنشاء الميناء على ثلاث مراحل. تضم المرحلة الأولى، والتي بدأت في سبتمبر سنة ٢٠٠٧، إنشاء طريق سريع بثلاث حارات لكل اتجاه بطول ٣٠ كم مع إنشاء سكك حديد بنفس الطول تمر عبر الجزيرة والأرض الرئيسية وجسري الطريق. وتمر السكك الحديدية عبر خور الصبية لربط ميناء بوبيان البحري بالصبية، أما المرحلة الثانية فتضم إجراء فحوصات التربة والتقييم البيئي وأعمال تصميم ١٦ مرسى وتصميم أعمال تعميق القناة الملاحية بعمق ٥,١٤ متر وأحواض الميناء بعمق ١٦ متراً وأعمال تنفيذ وإنشاء أربعة مراسى بطول ١٦٠٠ متر وعمق ١٦ متراً، أما المرحلة الثالثة فهي تشمل أعمال تعميق المسار الملاحي في البحر وحوض الميناء لتتمكن السفن ذات الأحجام الكبيرة من الوصول والرسو بأمان على أرصفة الميناء الجديد. ويتلو ذلك إنشاء المراسي، والتي ستزداد إلى ٢٤ مرسى في المرحلة التالية ثم إلى ٦٠ مرسى عند انتهاء المشروع. ومن ثم يكون الميناء محوراً رئيسياً للنقل الإقليمي يربط البر بالبحر بوسائط نقل متعددة كالطرق السريعة والسكك الحديدية. وقد أشار وزير الأشغال الكويتي فاضل صفر إلى أن "ميناء بوبيان البحري بعد إنشائه "سيشكل نقلة نوعية في قطاع تجارة الترانزيت وسيمثل خطوة مهمة في العودة مرة أخرى إلى إحياء طريق الحرير من خلال بوابة الكويت من شمال الخليج"(٨٤).

كذلك تخطط الكويت لإنشاء مشروع سكك حديدية للربط بين مدينة الحرير والمدن الكويتية والارتباط بشبكة السكك الحديدية الخليجية وبالذات بالشبكة السعودية (الرياض- الدمام). وقد قامت شركة أسبانية بإعداد دراسة جدوى للمشروع. كما وقعت الكويت في مايو سنة ٢٠٠٤ اتفاقية السكك الحديدية الدولية للمشرق العربي والتي تتضمن الشروط والضوابط المتعلقة بمشروع وإنشاء شبكة سكك حديدية عملاقة في المنطقة. كما أن السعودية تخطط لبناء خط للسكك الحديدية من الشمال إلى الجنوب يبدأ من الحدود السعودية مع الأردن ليربط عدد من المدن بخط الرياض الدمام ويرتبط بالخطوط الأردنية والسورية ومنها إلى تركيا[٨٥].

الهدف الذي أعلنته الكويت من المشروع هو تحويل الدولة إلى مركز مالي وتجاري إقليمي. وأحد عناصر هذا التحويل هو الارتباط بطريق الحرير الجديد بكل مساراته، وهو يمر عبر روسيا، ودول آسيا الوسطى، والقوقاز كما رأينا. ومن ثم، فإن مشروع المدينة يفتح آفاقاً واسعة أمام توثيق العلاقات مع دول الكومنولث.

بيد أن هناك معضلة أساسية من شأنها تعطيل هذا المشروع وهي الأوضاع الأمنية المتوترة في منطقة الخليج العربي. ويشمل ذلك الأوضاع في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، واحتمالات حدوث مواجهة عسكرية بين إيران والدول الغربية بسب البرنامج النووي الإيراني. ولذلك تظل الخطط الكويتية بمثابة مشروعات في الأمد البعيد يمكن السير فيها بقوة بمجرد استتباب الأمن في الخليج العربي.

المبحث التاسع
العلاقات الكويتية الروسية

تعتبر العلاقات بين الكويت وروسيا هي الأهم والأكثر تطوراً من بين علاقات الكويت ودول الكومنولث. وقد بدأت تلك العلاقات بالاعتراف الكويتي بدول الكومنولث. ففي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩١ اعترفت الكويت بروسيا كوريث للاتحاد السوفييتي. وتبع ذلك زيارات ناصر الروضان، وزير المالية الكويتي، إلى روسيا ودول الكومنولث عدا جورجيا في فبراير – مارس سنة ١٩٩٢. وفي المقابل زار كوزيريف، وزير خارجية روسيا، الكويت في ٢٥ أبريل سنة ١٩٩٢. وقد فسر المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية الروسية بأن الزيارة تعبر عن اهتمام روسيا بتحقيق الاستقرار في الخليج العربي وتطوير التعاون الاقتصادي والعسكري مع دول الخليج. وأثناء الزيارة أوضح كوزيريف أن روسيا "تتفهم الدور الخاص للولايات المتحدة في أمن الخليج، وأن روسيا ستعمل كشريك مع الولايات المتحدة لأنه من خلال العمل المشترك سنبني نظاماً لاستقرار الأمن الإقليمي"[٨٦]. وفي نوفمبر سنة ١٩٩٢ زار أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد روسيا لشكرها على سياستها إزاء الغزو العراقي للكويت.

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٩٣ زار الشيخ علي صباح السالم موسكو حيث توقيع الاتفاقية الأمنية وبرتوكول التعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين. وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٩٤ زار تشيرنوميردين، رئيس وزراء روسيا، الكويت. وقد وقع اتفاقات لتشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية تشكيل اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني، وبروتوكول تنظيم المشاورات بين وزارتي خارجية البلدين، واتفاقية للتعاون الإعلامي، والبرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والعلمي للأعوام ١٩٩٥–١٩٩٧. كما تم توقيع اتفاقية التشجيع المتبادل للاستثمارات سنة ١٩٩٤، واتفاقية تفادي الازدواج الضريبي سنة ١٩٩٤، وتكوين اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين الكويت وروسيا التي تشكلت في

السنة ذاتها. وقد عقدت اللجنة ثلاث دورات أولها سنة ٢٠٠٢ في موسكو، وسنة ٢٠٠٦ في الكويت، وسنة ٢٠١٠ في موسكو. وفي سنة ٢٠٠١ تم توقيع اتفاقية التعاون الأكاديمي بين معهد بلدان آسيا وأفريقيا لدى جامعة موسكو الحكومية وجامعة الكويت. وفي سنة ٢٠٠٧ تم تشكيل مجلس الأعمال الكويتي الروسي. وفي ٢١-٢٢ ديسمبر سنة ٢٠٠٩ انعقد في روسيا "مؤتمر روسيا والعالم الإسلامي" وحضره نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي الكسندر يوشن، ورئيس جمهورية أنجوتشيا يونس بك ليفكاروف. وقد خلص المؤتمر إلى عدد من التوصيات بخصوص تطوير العلاقات مع روسيا مثل تأسيس مركز الوسطية في موسكو بين وزارة الأوقاف الكويتية وصندوق دعم الثقافة الإسلامية والتعليم في روسيا[٨٧]. في ٢٠ سبتمبر سنة ٢٠١٠ وقع أحمد بشارة، رئيس اللجنة الوطنية للطاقة النووية، وسيرجي كيرينكو، رئيس روساتوم الروسية، مذكرة تفاهم حول التعاون النووي للأغراض السلمية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وتشمل تدريب الكوادر، واستكشاف المادة الخام، وبناء المفاعلات النووية في الكويت. كما زار بشارة روسيا في يونيو سنة ٢٠١١ للتباحث حول مشروع اتفاقية كويتية روسية في مجال الطاقة النووية. كما أن هناك مشروعات مشتركة روسية كويتية في مجال الطاقة. تقوم شركتا سينفط ولوك أويل الروسيتيان بتطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية بتكلفة ٨,٧ مليار دولار[٨٨].

ويلعب القطاع الخاص دوراً محدوداً في العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث. ولعل من أبرز تلك المجالات الاتفاق بين شركة تركبيتال المملوكة لمجموعة بيت التمويل الكويتي مع شركة فالينيوم التي تملكها حكومة تاتارستان في ٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٨ بشأن التطوير العقاري للواجهة البحرية للضفة الشرقية لنهر كازانكا بالعاصمة قازان بمساحة ٢ مليون كيلومتر مربع[٨٩] وكذلك الاتفاقية بين المؤسسة العالمية للتنمية في الكويت وحكومة طاجيكستان لإقامة مشروعات زراعية مشتركة الموقعة في ١٤ يونيو سنة ٢٠٠١[٩٠].

ولعل موضوع "القرض الروسي" هو من أبرز الموضوعات في العلاقات الروسية الكويتية. يعود أصل القرض إلى ٢٢ يناير ١٩٩١ حيث منحت الكويت قرضاً للاتحاد السوفييتي بقيمة مليار دولار وبسعر فائدة ٠٥,٠٪ وبسعر فائدة تأخير ١٪ إضافية على سعر الفائدة على أن يسدد هذا القرض على سبع دفعات متساوية نصف سنوية تبدأ من تاريخ ٢٢ يناير ١٩٩٥ وتنتهي في ٢٢ يناير ١٩٩٨ على ألا يتم احتساب فائدة على القرض لمدة ٤٨ شهراً من توقيع الاتفاقية. وقد مثل الجانب الكويتي في هذه الاتفاقية الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية. ولكن روسيا لم تدفع الأصل أو الفوائد مما أدى إلى تراكم المبالغ حتى بلغت قيمة القرض بفوائده حوالي ١,٧ بليون دولار. وفي مايو سنة ٢٠٠٦ وقعت اتفاقية تسوية على أساس أن أصل القرض يدفع بالكامل وفق جدول زمني ينتهي في سنة ٢٠٠٨. أما الفوائد المتراكمة (٦٢٠ مليون دولار) فإنها تدفع على شكل سلع وخدمات بموافقة الحكومة الكويتية. أما الفوائد الجزائية (أي فوائد التأخير) ومقدارها ٣٧٩ مليون دولار فإنها تدفع في شكل مشاريع تنموية في روسيا. وقد صرح وزير المالية الكويتي مصطفى الشمالي في ٢٨ يناير سنة ٢٠٠٩ أن أصل القرض دفع فعلاً على أساس إلغاء فوائد تأخير دفع الفوائد وقيمتها ٤٠٠ مليون دولار، مع دفع روسيا أصل القرض نقداً. أما الفوائد وقيمتها ٦٠٠ مليون دولار فتدفع على مدى خمس سنوات في شكل منتجات روسية[٩١].

وقد أثار موضوع استرداد القرض أزمة في مجلس الأمة الكويتي حيث اتهم بعض الأعضاء الحكومة بأنها فوضت إبراهيم كامل، وهو مصري الجنسية، في التفاوض مع روسيا حول شروط استرداد القرض على نحو ما قاله وزير المالية الروسي في اجتماع مع الجانب الكويتي في موسكو في يناير سنة ٢٠٠١ للتباحث حول القرض، وأنه تفاوض لكي يحصل، فؤاد ثنيان الغانم، أحد التجار الكويتيين، على السلع والخدمات التي ستقدم مقابل سداد فوائد التأخير. وقد نفى وزير المالية الكويتي أن الكويت فوضت أحداً للتفاوض نيابة عنها. ولكن مجلس الأمة استمر في مناقشة الموضوع حيث استمرت المناقشات حول القرض حيث قررت لجنة حماية

الأموال العامة في المجلس استدعاء نجاة السويدي، رئيس الوفد الكويتي المفاوض مع روسيا، وسفير الكويت في روسيا، وفؤاد الغانم للاستماع إلى شهاداتهم. كما أرسلت اللجنة مراسلات إلى الخارجية الكويتية في سبتمبر ونوفمبر سنة ٢٠١٠ لتقديم بعض الوثائق. كما سبق أن طلبت اللجنة من وزير الدفاع أن يوضح كميات الأسلحة التي تلقتها الوزارة مقابل الفوائد المتراكمة. ولفت البراك إلى أن "الرأسمال تم تحصيله، لكن هناك مليونا فوائد تأخيرية لم يتم تحصيلها وفوائد أخرى قدرها مليون تحولت إلى أسلحة ومعدات إلى بلد آخر(٩٢). وقد انتقد تقرير اللجنة طريقة تشكيل وفد التفاوض الكويتي وما دار في اجتماع الجانبين الكويتي والروسي في ٢٢ يناير ٢٠٠١ في مكتب وزارة المالية في روسيا الاتحادية، حيث أكد نائب وزير المالية الروسي أن ممثل الجانب الكويتي وهو د.ابراهيم الكامل مصري الجنسية وهو شريك فؤاد ثنيان الغانم قد تحاور مع رئيس الوزراء الروسي وسكرتير الأمن القومي بشأن حل مشكلة القرض الروسي وأخبرهم أن لديه موافقة مبدئية من الجانب الكويتي لتحويل الدين لمشروع طائرات أو شاحنات روسية وأن لديه التفويض الكامل نيابة عن الجانب الكويتي، ونفى الوفد الكويتي تفويض المستشار المصري بالتحدث نيابة عن الكويت، وأنه لا مانع من تحويل الدين الكويتي إلى مصانع وواردات تجارية ذات مردود مجد للكويت.

وطالب التقرير باستدعاء مسؤولي القروض بالهيئة العامة للاستثمار الذين شاركوا في التفاوض مع الجانب الروسي من الفترة إلى ٢٠٠٦ وأيضاً إمداد لجنة حماية الأموال العامة بتفاصيل وبيانات السلع والخدمات المرتبطة بمبادلة قيمة الفوائد الأصلية البالغة ٦٢٠ مليون دولار وطلب الإفادة بما تم تنفيذه حتى تاريخه وتقديم كل المستندات المرتبطة بها مع تحديد الأسس والأسباب التي تم على أساسها اتخاذ قرار المبادلة بالإضافة إلى موافقة اللجنة على تفاصيل وبيانات المشاريع الاجتماعية والتنموية المزمع تمويلها مع روسيا الاتحادية ومقدارها ٣٢٠ مليون دولار، والأسس التي اتخذ عليها قرار التمويل مع تقديم كل المستندات. وحتى كتابة هذا البحث كان موضوع القرض مازال مثارا حيث من المتوقع إحالته إلى النيابة العامة(٩٣).

كذلك أقامت الكويت علاقات تعاون عسكري مع روسيا بعد تحرير الكويت كجزء من سعي الكويت لضمان تأييد روسيا في حالة تجدد النزاع مع العراق. ففي فبراير سنة ١٩٩٣ تم توقيع اتفاقية تفاهم بين الدولتين تقضي بتوريد السلاح الروسي إلى الكويت وإجراء مشاورات في مجالات التهديد لأمن الكويت أو الخليج العربي. وبموجب تلك المذكرة تم إجراء مناورات بحرية مشتركة في ديسمبر سنة ١٩٩٣. وفي أغسطس سنة ١٩٩٤ وقعت روسيا أول عقد لتوريد ١٢٢ عربة مدرعة من طراز BMB-3، موجهة بصواريخ مضادة للدبابات، ٢٧ من أنظمة الصواريخ متعددة الرؤوس من طراز سميرش .Smerch وقد بلغت قيمة العقد ٧٦٢,٦ مليون دولار. وفيما بين سنة ١٩٩٩، ٢٠٠٢ دفعت الكويت ٣,٥ مليون دولار مقابل خدمات المستشارين العسكريين الروس. وفي سنة ٢٠٠٠ وقعت الشركة الروسية الحكومية برومكسبورت عقدا قيمته ١٢,٩ مليون دولار لتوريد قطع غيار للصواريخ سميرش. وفي يناير سنة ٢٠٠١ وقعت شركة روسوبرونيكسبورت عقدا مع حكومة الكويت لتوريد ذخائر للصواريخ سميرش والعربات المدرعة الروسية. وبلغت قيمة العقد ١٥٦,٧ مليون دولار. كما اشترت الكويت بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٣ عدد ٥٤ مدفع هاوتزر عيار ١٥٥ مم، وعدد مماثل من عربات تموين الذخائر لتلك المدافع، وعشر عربات قيادة مدرعة بقيمة كلية مقدارها ٣٨٧ مليون دولار. وأخيراً، زار وزير الدفاع الكويتي الشيخ جابر مبارك الصباح روسيا في سبتمبر سنة ٢٠٠٢، وعبر عن رغبة الكويت في شراء أحدث المعدات الحربية الروسية. ولكن لم يتم توقيع أي عقد منذ ذلك التاريخ[٩٤]. ويعزو الكاتب الروسي باراباتوف ذلك إلى نهاية التهديد العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق حيث لم تعد الكويت بحاجة إلى الدعم الروسي[٩٥].

المبحث العاشر
العلاقات بين الكويت وكل من أوزبكستان، وأذربيجان، وكازاخستان

اعترفت الكويت بأوزبكستان في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩١، وفي يوليو سنة ١٩٩٤ اتفقت الدولتان على تبادل العلاقات الدبلوماسية. وفي نوفمبر سنة ٢٠٠١ افتتحت أول سفارة للكويت في طشقند، وتلاها أول سفارة لأوزبكستان في الكويت في سنة ٢٠٠٥. وفي نوفمبر سنة ١٩٩٥ زار عادل الفلاح، وكيل وزارة الأوقاف الكويتية، أوزبكستان، وبعدها قامت لجنة مسلمي آسيا التابعة للهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في الكويت فرعاً لها في طشقند. وفي اكتوبر سنة ١٩٩٨ زار خالد الكليب، وزير الأوقاف الكويتي أوزبكستان للمشاركة في احتفالات الذكرى ١٢٢٥ لميلاد الإمام البخاري، وقدم الوفد الكويتي خلال الزيارة نصف مليون دولار للمساهمة في إعادة إنشاء مجمع مقبرة البخاري. وفي يونيو سنة ١٩٩٧ تم توقيع أول اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية لتمويل مشروع إعادة بناء منظومة إمداد المياه في مدينتي أوركنج ونوقوص، بمقدار ١٩,٨ مليون دولار. وفي ١٩-٢٠ يناير سنة ٢٠٠٤ زار إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان، الكويت زيارة رسمية حيث تم توقيع خمس اتفاقيات حكومية تناولت التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، وتشجيع وحماية الاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي، والنقل الجوي، والتعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. هذا بالإضافة إلى تشكيل اللجنة المشتركة بين الدولتين حول تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني. وفي اليوم ذاته تم التوقيع على مذكرة التعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية، وقد شملت تقديم قرض لأوزبكستان مقداره ٢١٥ مليون دولار لتنفيذ ٩ مشروعات تنموية منها مشروع السكك الحديدية، وإعادة تجهيز وبناء ١٧١ نقطة إسعاف طبية، ودراسات حول مشروعات الري. وفي يوليو سنة ٢٠٠٤ زار عبد الله المعتوق، وزير الأوقاف

الكويتي، أوزبكستان حيث وقع مذكرة تفاهم مع رئيس إدارة مسلمي أوزبكستان عبدالرشيد بهراموف حول التعاون لنشر قيم الإسلام عن طريق إصدار الرسائل والندوات والمحاضرات على أسس الاعتدال والوسطية. وقد تعددت الزيارات بين البلدين، لعل أهمها زيارة عبد العزيز كاميلوف للكويت في ديسمبر سنة ٢٠٠٢،، وزيارة إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، للكويت في يناير سنة ٢٠٠٤، وتلتها زيارة الدكتور محمد الصباح، وزير خارجية الكويت، لأوزبكستان في يونيو سنة ٢٠٠٧. وفي يوليو سنة ٢٠٠٨ زار أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد أوزبكستان حيث تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات أهمها اتفاقية التعاون في مجال النفط والغاز، واتفاقية التعاون بين الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، ووزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية والاستثمارات والتجارة في أوزبكستان، واتفاقية التعاون الفني لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للتنمية المستدامة وغيرها. كما تبرع الأمير بمليون دولار لمجمع حضرة الإمام الذي يضم مصحف الخليفة عثمان بن عفان في طشقند. كذلك قام وفد اقتصادي أوزبكستاني برئاسة نائب رئيس وزراء أوزبكستان إيليور غنيوف بزيارة الكويت في مايو ٢٠٠٤، حيث تم افتتاح معرض المنتجات الأوزبكستانية في غرفة التجارة والصناعة الكويتية. وقد شاركت نحو ٤٠ شركة تمثل قطاعات مختلفة من الصناعة الأوزباكستانية، وقد ضم المعرض العديد من المنتجات منها المواد الغذائية، مواد ومستلزمات البناء، الصناعات البلاستيكية، منتجات النفط والغاز، المجوهرات، الاستثمار، السياحة، المعدات الزراعية ووسائل النقل وغيرها، وقد اكتسب هذا المعرض اهمية كبرى لتنوع المنتجات المعروضة، ورغبة الجانب الأوزباكستاني في دخول السوق الكويتية والالتقاء مع رجال الأعمال الكويتيين لتبادل الخبرات، وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة.

وكما رأينا آنفاً، فإن أوزبكستان هي أكبر دول الكومنولث استفادة من قروض الصندوق الكويتي للتنمية. فقد حصلت حتى سبتمبر سنة ٢٠٠٨ على أربعة قروض قيمتها ٦٦,٤٨ مليون دولار. وفي ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ وقع الصندوق اتفاقية

قرض مع أوزبكستنان قيمته ٢٠,٤ مليون دولار للإسهام في تمويل مشروع تحسين طريق جوزار – شيم كوكدالا بطول ٧٣ كم[٩٦].

وعلى المستوى السياسي، فقد تبنت أوزبكستان سياسة مطالبة العراق بالالتزام بكافة قرارات مجلس الأمن، كما قال كاميلوف في ٧ مايو سنة ٢٠٠١[٩٧].

بالنسبة للعلاقات بين الكويت وأذربيجان توجد سفارة لأذربيجان في الكويت بدأت عملها في ١٣ ديسمبر سنة ٢٠٠٤، كما تم افتتاح سفارة للكويت في أذربيجان بدأت عملها سنة ٢٠٠٩. ولعل من أهم معالم العلاقات بين الكويت وأذربيجان هو زيارة إلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، الكويت في سنة ٢٠٠٦ وزيارة آلمار محمد ياروف، وزير خارجية أذربيجان، للكويت في يناير سنة ٢٠٠٧. كما قدم الصندوق الكويتي للتنمية قرضا قيمته ١٨ مليون دولار لأذربيجان في سنة ١٩٩٧ وآخر قيمته ١٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ لإصلاح جزء من طريق يربط جورجيا وأذربيجان. كما قدم الصندوق قرضا لمولدوفا في مايو سنة ٢٠٠٤ بقيمة ٦,٥ مليون دولار لتمويل إنشاء منظومة لتزويد ستّ مدن بمياه الشرب. كما وقع الصندوق اتفاقية مع حكومة جورجيا لتقديم قرض قيمته ٥ مليون دينار كويتي (حوالي ١٦ مليون دولار أمريكي) للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق في العاصمة تبليسي، وكان الصندوق قد وقع اتفاقية بقرض سابق قيمته ١٣ مليون دولار[٩٨].

أما فيما يتعلق بكازاخستان، فقد زار الرئيس نازاربابيف الكويت في أغسطس سنة ١٩٩٧ ووقع عدة اتفاقات مع أمير الكويت؛ أربع اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي ودعم وتشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، وبروتوكول حول المشاورات الدولية، وآخر حول الشؤون الدبلوماسية، وتسهيل انتقال المواطنين بين الدولتين. وقد قدمت دولة الكويت أثناء زيارة رئيس جمهورية كازاخستان نزار باييف، منحة مالية لحكومة كازاخستان لبناء مبنى الحكومة في مدينة آستانة التي أصبحت العاصمة الجديدة بدلاً من المآتي في ديسمبر ١٩٩. وقد مول الصندوق الكويتي للتنمية عدة مشروعات في كازاخستان أهمها مشروع لتوفير

المياه النقية في إقليم آرال من خلال قرض قيمته ١٤ مليون دولار. وفي نوفمبر سنة ١٩٩٩ تم افتتاح جامعة كازاخستان–الكويت (جامعة جنوبي كازاخستان الإنسانية حاليا) في شايمكنت بالاشتراك بين وزارة التعليم الكازاخستانية وجمعية الإصلاح الاجتماعي الكويتية[٩٩]. أربع اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي ودعم وتشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي، وبروتوكول حول المشاورات الدولية، وآخر حول الشؤون الدبلوماسية وتسهيل انتقال المواطنين بين الدولتين. وقد قدمت دولة الكويت أثناء زيارة رئيس جمهورية كازاخستان نزار باييف، منحة مالية لحكومة كازاخستان لبناء مبنى الحكومة في مدينة أستانة التي أصبحت العاصمة الجديدة بدلاً من المآتي في ديسمبر ١٩٩٨.

ومن الجدير بالذكر أنه حينما تزعمت كازاخستان عملية إنشاء "مؤتمر إجراءات التفاعل وبناء الثقة في آسيا" منذ سنة ١٩٩٦، فإن الكويت لم تتحمس للمشروع ولم تنضم إليه حتى بعد إنشائه رسمياً سنة ٢٠٠٢. وقد حضر الشيخ نواف الأحمد، ولي العهد الكويتي، مؤتمر القمة الثالث للمنظمة (التي يوجد مقرها في ألماتي بكازاخستان) المنعقد في تركيا أبريل سنة ٢٠١٠، ولكن بصفة الكويت ضيف في المؤتمر[١٠٠].

ختام – العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث، الدلالات النظرية، والمعضلات، وآفاق التطوير:

من الواضح أن العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث محدودة، وأن تلك المحدودية ترجع إلى عدة متغيرات تتعلق بالخصائص القومية للطرفين، والمسافة الدولية بينهم، وأخيراً بنيان النظام العالمي كما افترضنا فيما سبق. فالخصائص القومية مختلفة من حيث إن الكويت تواجه معضلات أمنية تختلف كلياً عن تلك التي تواجه دول الكومنولث، كما أن حركة الصحوة الإسلامية في دول الكومنولث جعلت تلك الدول تتشكك في دور المنظمات غير الحكومية الكويتية في مساعدة شعوب تلك الدول. كما أن أزمات روسيا وباقي دول الكومنولث بعد الاستقلال حدت أيضاً من

قدراتها على تطوير علاقات فعالة مع دول العالم بما فيها الكويت. وبالمثل لعب عدم وجود تجاور جغرافي بين الكويت ودول الكومنولث، وكون أن الكويت ومعظم دول الكومنولث تصدر النفط، ومن ثم فهي ذات اقتصادات متنافسة، وليست متكاملة مما يحد من إمكانات التبادل التجاري بين الطرفين. كما أن العلاقات الاقتصادية تسيطر عليها الحكومات. فرغم أن الكويت ودول الكومنولث تتبع النظام الرأسمالي فإن القطاع الخاص ليس له دور يذكر في العلاقات بين الطرفين. كما أن أنماط تحالفات الطرفين متفاوتة. وبالتحديد فإن تلك المحدودية ترجع إلى أن تلك العلاقات تواجه عدة معضلات تدور حول المركز النسبي للكويت في الإستراتيجية الروسية العالمية والمركز النسبي لروسيا في إستراتيجية الأمن القومي الكويتي. فبعد الاستقلال اتبعت روسيا سياسة أوربية–أطلنطية قوامها التوجه نحو الغرب، مما يعني عدم الاهتمام بإقليم الخليج العربي بأسره. ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، بدأت روسيا تكرس توجهاً أوراسياً جديداً أساسه الاهتمام بالمصالح الآسيوية لروسيا. ومن الطبيعي أن الكويت هي جزء من تلك المصالح. ولكن ما عاق السياسة الروسية هو الوضع الخاص للكويت كدولة متحالفة مع الولايات المتحدة لحماية أمنها. لم يكن تقارب روسيا من الكويت يعني تنافساً مع الولايات المتحدة، ولكنه كان اعترافاً بحدود الدور الروسي في الكويت. ومن ثم فإن الفروض المطروحة في البحث ثبت صحتها بالتطبيق على الحالة التي ندرسها.

من ناحيتها فإن الكويت كانت حريصة على التفاهم مع روسيا كجزء من إستراتيجية توسيع نطاق القوى الحليفة في مواجهة التهديد العراقي. ومن ثم نفهم دلالات صفقات السلاح الروسية إلى الكويت في تلك الفترة، خاصة في ظل السياسة الأوراسية لروسيا.كان هدف الكويت هو تأمين الورقة الروسية في ظل استمرار التهديدات العراقية حتى بعد التحرير. ورغم وضوح التحول الأوراسي في سياسة روسيا، وبالذات في عهد الرئيس بوتين، كانت روسيا قد فقدت دورها الإقليمي في الخليج العربي من المنظور الكويتي لأن التهديد العراقي كان قد انتهى مع حلول سنة

٢٠٠٣. ومن ثم فقدت روسيا وظيفتها في المنظور الكويتي للأمن الوطني، وهكذا اتسمت العلاقات بين روسيا والكويت بأنها كانت بمثابة ورقة تأمين إضافية تقل أهميتها إذا لم يوجد مايدعو إلى التأمين. وهذه هي المعضلة الحقيقية التي عرقلت تطور العلاقات الكويتية الروسية في اتجاه إستراتيجي. أما باقي دول الكومنولث فإن الكويت لم تتجه إليها في إطار إستراتيجيتها الأمنية ولكن في إطار الدور الثقافي والخيري الكويتي في الخارج. وفي هذا الصدد واجهت الكويت معضلة شكوك دول الكومنولث ذات الأغلبية من المسلمين حول الصلة بين أنشطة الجمعيات الخيرية الكويتية والجماعات الإسلامية في تلك الدول.

من ناحية أخرى، فإن روسيا ودول الكومنولث ليس لديها رؤية سياسية للأوضاع في الخليج العربي، كما أنها مهتمة بتطوير تلك الرؤية. ومما يزيد عدم اهتمام روسيا، كما يقول الباحث الروسي زفاديسكي، أن العرب يلهثون وراء الولايات المتحدة وفي لحظة الحقيقة يديرون ظهرهم لروسيا. كما أن صورة العرب سلبية في التصور الذهني الروسي بفعل ماتركه التفكك السوفييتي من حركات إسلامية مناهضة في روسيا، وبفعل دور اللوبي الصهيوني وهو يكاد يسيطر على الإعلام الروسي(١٠١).

ويدل كل ذلك على وجود قيود بنيوية يصعب معها إحداث نقلة نوعية في تلك العلاقات في العقد القادم على الأقل.

ولكن يمكن رصد عدة مجالات لتطوير التعاون بين الكويت ودول الكومنولث، لعل أهمها المشروعات الاقتصادية التي تحتاج إليها الأخيرة، وبالذات دول آسيا الوسطى، ولكنها تفتقر إلى عملية التمويل، ويمكن للمستثمرين الكويتيين أن يتقدموا بتمويل هذه المشروعات والصناعات، وذلك لوفرة المواد الخام اللازمة في الدول، فمن المجالات الصناعية التي يمكن للاستثمارات الكويتية أن تساهم فيها صناعة الألمنيوم وصناعة النسيج ومواد البناء والأدوية والزراعة وغيرها. كما يمكن فتح أسواق الكويت لمنتجات هذه الجمهوريات سواء كانت زراعية أو حيوانية أو تعدينية، وهو ما

سوف يعطي دفعة قوية للاقتصاد في تلك الدول، وذلك من خلال عائد تصدير هذه المنتجات والتي تحتاج إليها هذه الجمهوريات لدعم اقتصادها، وفي نفس الوقت تستفيد الكويت من هذه المنتجات نظراً لرخص ثمنها مقارنة بأسعار المنتجات الأوربية والأمريكية التي تستوردها الكويت(١٠٢). وفي الوقت الحالي فإن هناك إمكانية للاستثمار الكويتي في مشروع صندوق الاستثمار الروسي التي أعلنت روسيا إنشاءه في مارس سنة ٢٠١١ برأسمال قدره ١٠ بليون دولار ويديره "فينيش إيكونوم بنك"، وهو بنك التنمية الروسي التابع للحكومة. وقد صرح بدر السعد، العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار في الكويت، أن الكويت تدرس التعاون مع هذا الصندوق(١٠٣).

ولتقوية العلاقات الكويتية مع دول الكومنولث، خصوصا العلاقات الاقتصادية، ينبغي فتح خطوط اتصال مباشر بين دولة الكويت وهذه الجمهوريات، نظراً لأنها تعتبر من الدول الحبيسة جغرافيا، مما يتعذر إقامة خط ملاحي معها، لذلك فإن وسيلة الاتصال الوحيدة تتمثل في إقامة خط طيران مباشر بين دولة الكويت وجمهوريات آسيا الوسطى، يعمل على سهولة الاتصال وتبادل البضائع بينها. من جانب آخر فإنه من المهم أن تزداد قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدول الكومنولث حيث إنها لاتمثل سوى نسبة محدودة من قروض الصندوق.

الهوامش

١ – H.J. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, Washington, DC: National Defense University Press, 1996, pp. 175-194.

٢ – http://en.wikipedia.org/wiki.Heartland_Theory

٣ – Robert Kaplan, ‘‘The Revenge of Geography,’’ Foreign Policy, May-June 2009.

٤ – لعرض وجهتي النظر راجع:

Abdullah Al-Shayjii, ‘‘Kuwait’s Security Dilemma, the Balancing Acts of a Small State,’’ Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, 33 (3), spring 2010, pp. 59-81.

Abdullah Al-Shayjii, ’’Kuwait-US Relationship, Small State alliance with the major power, from hesitant to strategic alliance,’’ in Robert Looney, ed., Handbook of US -Middle East Relations, Formative Factors and Regional Perspectives, (London, Rutledge, 2009), pp. 450-464.

٥ – Ahmed Rashid, Jihad, The Rise of Militant Islam in Central Asia, (New York, Penguin Books, 2002), pp. 213-214.

٦ – شامل سلطانوف، "روسيا والعالم الإسلامي" **شؤون الأوسط**، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٨٢–٩١.

٧ – **نشرة كونا العربية**، ١ اكتوبر سنة ٢٠٠١

٨ – صالح عبد الله الراجحي، "الأوضاع الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى وأثرها على الجدوى الاستثمارية ومستقبل العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي،" **التعاون**، (الرياض)، ١١ (٤٤) ديسمبر سنة ١٩٩٦، ص ٤٤–٦٧.

٩ – Marat Terterov, Gulf Co-operation Council Relations with the

Commonwealth of Independent States (CIS), (Dubai: Gulf Research Center, 2005), p. 32.

١٠ – في استعادة روسيا لدورها العالمي:
– وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ٢٠، خريف سنة ٢٠٠٨، ص ٩–٤٦.
– محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، ١٧٠ (٤٣)، أكتوبر سنة ٢٠٠٧، ص ٤٠–٤٥.
– رضى السماك، "هل تستعيد روسيا مكانتها الدولية كقوة عظمى؟" **مجلة الدراسات الإستراتيجية** (البحرين)، ٤ (١٠)، شتاء ٢٠٠٨، ص ١٥٠–١٥٨.
– أباكلاتوف، "موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط،" **شؤون الأوسط**، ١٢٨، شتاء–ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٤٧–٥٦.

١١ – صالح الراجحي، "الأوضاع النفطية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز: الواقع والمستقبل وأثر ذلك على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ٢٤ (٩٣)، أبريل–يونيو سنة ١٩٩٩، ص ١٥١–٢٠٥.

١٢ – نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة، مركز الدراسات الأوربية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٦١.

١٣ – ف. بوبوف، "العلاقات الروسية العربية، الشراكة في زمن الأقوياء" **شؤون الأوسط**، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٣٢–٣٣.
وقد أقامت السعودية مشروعات نفطية مشتركة مع روسيا للتنقيب عن النفط في صحراء الربع الخالي.

١٤ – Serge Sur, ''An Analysis of American Hegemony **Journal of Social Affair**s, Sharja, 19 (76), Winter 2002, pp. 69.

١٥ – Marat Terterov, ''New partnerships and re-alignments in the evolving international system, contemporary relations between Russia and the CIS and the Gulf,'' in Marat Terterov, ed., **Russia and the CIS Relations with the Gulf Region, Current Trends, and Political and Economic Dynamic**s, (Dubai: Gulf Research Center, 2009), p. 20.

١٦ – Andrej Kruetz, ''Bilateral Relations between Russia and the Gulf Monarchies, Past and Present,'' in Marat Terterov, Ibid, p.

١٧ – جاء ذلك في تصريحات وزير النفط الكويتي الشيخ علي الجراح الصباح في ٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٦ في اجتماعات اللجنة الكويتية الروسية في الكويت، Kuwait Times, 3 November 2006.

١٨ – وقد عبر رئيس الوزراء الروسي بوتين في ٢٤ مارس سنة ٢٠١٠ عن تلك المصلحة الروسية بصدد تنسيق سياسة إنتاج الغاز الطبيعي مع قطر حيث عبر عن رغبة روسيا في تنسيق تلك السياسة "من أجل تحقيق استقرار سوق الغاز العالمية وتفادي المنافسة حول الأسعار بين المنتجين الرئيسيين" Gulf Times, 25 March 2010.

١٩ – تصريحات بوتين في Gulf Times, 25 March 2010.

٢٠ – Elena Melkumyan, **Gulf Cooperation Council Relations with Russia**, (Dubai, GRC, 2005), pp. 42-43.

٢١ – محمد علي الفراء، "العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا لوسطى والقوقاز" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، مركز

الدراسات والوثائق في الديوان الأميرى برأس الخيمة، ٢٥-٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

٢٢ - غورام تشيكوفاني، "تاريخ ولغة العرب المقيمين في آسيا الوسطى" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، ٢٥-٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

٢٣ - رفيق يحيى عليوف، "العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، ٢٥-٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

٢٤ - أوليغ ريدكين، "خطط إنشاء سكة حديد بين القوقاز ومنطقة الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين،" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، ٢٥-٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

٢٥ - غيورغي بونداريفسكي، ترجمة ماهر سلامة، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**،(الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤) ص١٢٩.

٢٦ - راجع:

"Kuwait-Russia Relations," wwwÁwikipediaÁorg

عبدالمالك التميمي، **الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية، الكويت** مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٢، ص١، ص٢٦٥.

بيد أن يعقوب الحجي يقول إن الطراد الروسي فارياج وصل إلى الكويت سنة ١٩٠١ حاملا المبعوث الروسي أوستينكو، الذي التقى بالشيخ مبارك الصباح.

يعقوب يوسف الحجى، **الكويت القديمة، صور وذكريات**، (الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٥-٢٣٦.

٢٧ - ظافر محمد العجمي، **جيش الكويت في عصر مبارك الكبير: ١٨٩٥-١٩١٥**، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٢٩.

٢٨ - بونداريفسكي، المرجع السابق، ص ٢١١-٢٥٣.

٢٩ - '' Kuwait-Russia Relations'' www.wikipedia.org

٣٠ - Elena Melkumyan, op.cit, p. 27.

٣١ - جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، سلسلة كرسات إستراتيجية رقم ٥٣، ٢٠٠١)، ص ٤٧.

٣٢ - ابتهال المزيني، "٤٠ عاماً على تأسيس العلاقات الكويتية السوفيتية" الكويت، مركز كونا للمعلومات، ٢٩ مارس ٢٠٠٣.

٣٣ - Elena Melkumyan, op.cit, p. 19-20.

٣٤ - Ibid, p. 24
Kreutz, Op.cit, p. 38

٣٥ - Melkumyan,Op.cit, pp. 25-26.

٣٦ - Melkumyan, Op.cit, p. 20.

٣٧ - Melkumyan, Op.cit, pp. 31-39.

٣٨ - **الأنباء**، ٢٥ أبريل سنة ١٩٩٢

٣٩ - Kreutz, Op.cit, '' p. 39.

٤٠ - **نشرة كونا العربية**، ٦ أبريل سنة ٢٠٠٤.

٤١ – http://www.gcc-sg.org/indexe4b5.html?action = Sec-Show&ID = 179

٤٢ – **الوطن**، ١٩ ديسمبر سنة ٢٠١٠.

٤٣ – سعيد اللاوندي، "العرب والحرب في القوقاز" **الأهرام**، ٢٥ أغسطس سنة ٢٠٠٨.

٤٤ – **القبس** في ١٣ أغسطس سنة ٢٠٠٨.

http://92.52.88.82/Alqabas/ArticlePrint.aspx?id = 524993&mode = print

٤٥ – لمى مضر الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة من سنة ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠٠٣**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ١١٣، ١١٥.

٤٦ – المرجع السابق، ص ١١٣–١١٤.

٤٧ – Richard Herman, ‘‘Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions,’’ **Middle East Journa**l, 48 (3), Summer 1994, pp. 466-467.

٤٨ – أشرف محمد كشك، "الخليج والمحيط الدولي: البحث عن إستراتيجية موحدة"، **السياسة الدولية**، ١٧١، يناير سنة ٢٠٠٨، ص ٨٣–٨٤.

٤٩ – **الرأي العام** (الكويت) ١٦ نوفمبر سنة ٢٠٠١.

٥٠ – **صوت للكويت**، ٢٠ مارس سنة ١٩٩٢.

٥١ – **الرأي العام**، ١١ يوليو سنة ١٩٩٢.

٥٢ – لمى الإمارة، المرجع السابق، ص ١٢٢–١٢٣.

٥٣ – المرجع السابق، ص ١٢٤.

٥٤ – **السياسة**، (الكويت) ٦ فبراير سنة ١٩٩٦.

٥٥ – **نشرة كونا العربية**، ٢٧ مايو سنة ٢٠٠١

٥٦ – الأنباء، ٢٤ يوليو سنة ١٩٩٣.

٥٧ – نورهان الشيح، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١١٦–١١٨.

٥٨ – المرجع السابق، ص ١٢٦–١٢٧.

٥٩ – Melkumyan, op.cit, pp. 45-46.

٦٠ – المرجع السابق، ص ١٢٧–١٢٨.

٦١ – Maqsudul Hasan Nuri,'' Russia and the Iraq Crisis,'' **The News** (Pakistan), 7 February 2003. **In IPRI Fact file** (Islamabad) 5 (2), February 2003, pp. 76-78.

٦٢ – http://en.wikipedia.org/wiki/Multi-National_Force_%E2%80%93_Iraq

٦٣ – **القبس**، ١٢ فبراير سنة ٢٠٠٨.

٦٤ – م. بيلنكايا، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار" **شؤون الأوسط**، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٧٣.

٦٥ – Terterov, Gulf Cooperation, Op.cit, p. 34.

٦٦ – ولتفهم مدى محدودية تلك الأرقام يجب أن نقارنها بالتبادل التجاري بين الإمارات ودول الكومنولث والتي وصلت سنة ٢٠٠١ إلى مليار دولار.
Kreutz, Op.cit, p. 42.

٦٧ – **الوطن**، (الكويت)، ٢٢ مايو سنة ٢٠١١.

٦٨ – **السياسة**، ٢٥ مايو سنة ٢٠٠٩.

٦٩ – **الوطن**، ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١"

٧٠ – مقابلة مع عادل الفلاح، وكيل وزارة الأوقاف، ٢٩/نوفمبر/٢٠١٠، الكويت، المسجد الكبير.

٧١ – **الوطن**، ٢ فبراير سنة ٢٠٠٦

٧٢ – www.islam.gov.kw/site/news.details.

٧٣ – مجلس الأمة، **التقرير السنوي لمجاميع الصداقة البرلمانية للسنة المالية ٢٠٠٥**، (الكويت، مجلس الأمة، الشعبة البرلمانية الكويتية، ٢٠٠٥).

٧٤ – **الوطن**، ٢ فبراير سنة ٢٠٠٦.

٧٥ – نشرة كونا العربية، ٣١ يوليو سنة ٢٠٠٤.

٧٦ – ''Kuwait-Russia Relations'', www.wikipedia.org

٧٧ – **نشرة كونا العربية**، ٣ نوفمبر سنة ٢٠٠١

٧٨ – www.islam.gov.kw/site/news.details

٧٩ – www.wikipedia.org/wiki/silk_road

٨٠ – عمرو عبد العاطي، "آسيا وإحياء طريق الحرير القديم"، **السياسة الدولية**، يوليو سنة ٢٠٠٩، ص ١١٢–١١٣.

٨١ – Achill Gegeshidze, ''The New Silk Road: A Georgian Perspective,'' **Perceptions**, (Ankara), 5 (2), June-August 2000, pp. 132-140.

٨٢ – سلامة رمضان دحلان، **العلاقات الروسية الإيرانية وتأثيرها على الأمن االقومي العربي**، رسالة ماجستير قدمت إلى معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٥٥–١٦٠.

أثناء زيارته لتركمنستان في ١٩ أكتوبر سنة ٢٠١٠ اقترح إسلام كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان، إنشاء ممر يمر خلال أوزبكستان وتركمنستان وإيران وعمان وقطر للوصول إلى الأسواق العالمية من خلال الخليج العربي. وقال كريموف "لقد درسنا والرئيس التركمنستاني هذا الموضوع بشكل عام وأنا سعيد جداً لتفهمه لهذا المشروع الذي سيفتح أمام بلداننا آفاقاً واسعة جداً للخروج إلى الأسواق العالمية التي نحن بحاجة ماسة لها". ومن جانبه قال قربان قولي بيردي محمدوف رئيس تركمنستان أنه أعلم نظيره الأوزبيكي بقبوله المقترح وأنه سيطلب من الوزارات والجهات المختصة دراسة الآفاق السياسية والتقنية للموضوع.
http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=73898

٨٣ – قارن المصادر التالية:

http://en.wikipedia.org/wiki/Madinat_Al-Hareer

(Kuwait to invest in mega projects) www.kuwaitimes.net

www.madinet-al-hareer.com

http://www.arabianbusiness.com/kuwait-burj-beater-plans-get-green-light-123165.htm;

٨٤ – **السياسة**، ٣ يناير سنة ٢٠١١.

٨٥ – تصريح فهد العتيبي، الأمين العام للاتحاد الكويتي للنقل البري، النهار، ٢٠ أبريل سنة ٢٠٠٨. وكذلك Arab News, 9 October 2009.

٨٦ – Melkumyan, op.cit, p. 54.

٨٧ – http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=561685&date=11012010

٨٨ – Kuwait Times, 8 June 2011

نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة، مركز الدراسات الأوربية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠)، ص ١٧–٣٥.

٨٩ – **القبس**، ٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٨

٩٠ – **الرأي العام**، ١٥ يونيو سنة ٢٠٠١

٩١ – http://esgiroon.com.vb/archive/index.php/t-3401.html

٩٢ – http://u-arabe.com/vb3/showthread.php?t=22094

٩٣ – http://alshahed.net/index.php?option=com content&task=biew&id=58977

٩٤ – Michael Barabanov, "Russia Arms Trade with the Gulf Monarchies," in Marat Terterov, ed., Russia and the CIS, Op.cit, pp. 374-375.

٩٥ – المرجع السابق، ص ٣٧٥

٩٦ – **الأهرام**، ٣١ مارس سنة ٢٠١١

٩٧ – نشرة كونا العربية في ٧ مايو سنة ٢٠٠١.

٩٨ – **الوطن**، ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٦.

٩٩ – G.M.Mendikulova and T.N. Kasabayev, ''Kazakhstan's Relations with the Gulf,'' in Marat Terterov, ed., Op.cit, pp. 183-210.

١٠٠ – طرحت فكرة إنشاء هذه المنظمة، والتي تعرف اختصاراً باسم " سيكا، في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الكازاخستاني نازابابيف في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٩٢، لكي يكون مؤسسة آسيوية للأمن والتعاون. ودعت كازاخستان عدة دول آسيوية لمناقشة الفكرة، وعقدت عدة اجتماعات على مستوى السفراء والخبراء أسفرت عن بلورة تصور أولي للمشروع المقترح. وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٩ اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء وأصدروا "إعلان ألماتي" حول العلاقات بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتقرر إعلان المنظمة في سنة ٢٠٠١، ولكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ لتؤجل الإعلان إلى ٣–٥ يونيو سنة ٢٠٠٢ حيث صدر ميثاق ألماتي Almaty Pact، وإعلان السيكا لمواجهة الإرهاب، ودعم الحوار بين الحضارات. وتضم المنظمة في عضويتها ست عشرة دولة هي أفغانستان، وأذربيجان، وإيران، ومصر، وفلسطين، وإسرائيل، والصين، والهند، وباكستان، ومنغوليا، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرجيزيا، وروسيا، وتركيا.ويركز ميثاق ألماتي على مواجهة القضايا الأمنية الجديدة، وإقامة التفاهم المشترك بين الدول الأعضاء، وحماية حقوق الإنسان، وحماية السلام والأمن في آسيا، ودعم جهود نزع أسلحة الدمار الشامل عالميا، ودعم الحوار بين الحضارات والتصدي للحركات الانفصالية والمتطرفة. ويلاحظ أن مبادئ المنظمة لا تختلف كثيراً عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة باستثناء الإشارة إلى تأكيد مبدأ حق تقرير المصير للشعوب التي مازالت تحت الاحتلال الأجنبي، والإشارة إلى التزام الدول الأعضاء بعدم دعم الحركات

الانفصالية في الدول الأخرى، ورفض استخدام الدين من جانب الحركات الإرهابية كمبرر لسلوكهم، وتطبيق إجراءات بناء الثقة بين الدول الأعضاء. وتعقد المنظمة مؤتمراً للقمة كل أربع سنوات، ومؤتمر لوزراء الخارجية كل عامين، ولجنة لكبار المسؤولين كل عام ولها أمانة عامة مقر ألماتي العاصمة السابقة لكازاخستان. ويوجد بالمنظمة حالياً ٢١ دولة عضو منها الإمارات العربية المتحدة، والأردن، والعراق بالإضافة إلى مصر وفلسطين.

١٠١ – يوري زافاديسكي، "كيف ننظر للعالم العربي؟" **شؤون الأوسط**، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٣٨–٤١.

١٠٢ – محمد سعد أبوعامود، "آسيا الوسطى والوطن العربي"، في هدى متيكيس، محرر، **آسيا الوسطى والتنافس العالمي**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨)، ص ٢٤٧–٢٤٨.

١٠٣ – Khaleej Times, 30 March 2011.

المراجع

أولاً – باللغة العربية:

- ابتهال المزيني، "**٤٠ عاماً على تأسيس العلاقات الكويتية السوفيتية**"، مركز كونا للمعلومات، الكويت، ٢٩ مارس ٢٠٠٣.
- أشرف محمد كشك، "الخليج والمحيط الدولي: البحث عن إستراتيجية موحدة"، **السياسة الدولية**،القاهرة، ١٧١، يناير سنة ٢٠٠٨، ص ٨٢–٨٧.
- أوليغ ريدكين، "**خطط إنشاء سكة حديد بين القوقاز ومنطقة الخليج العربي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**،" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز،، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، رأس الخيمة، ٢٥–٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.
- أباكلانوف، "موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط،" **شؤون الأوسط**، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٤٧–٥٦
- جورج شكري كتن، **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، سلسلة كراسات إستراتيجية رقم ٥٣، أبو ظبي، ٢٠٠١.
- رضى السماك،"هل تستعيد روسيا مكانتها الدولية كقوة عظمى؟"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، (البحرين)، ٤ (١٠)، شتاء ٢٠٠٨، ص ١٥٠–١٥٨.
- رفيق يحيى عليوف، "**العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز**" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، رأس الخيمة، ٢٥–٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

- سعيد اللاوندي، "العرب والحرب في القوقاز"، **الأهرام**، (القاهرة)، ٢٥ أغسطس سنة ٢٠٠٨.
- سلامة رمضان دحلان، **العلاقات الروسية الإيرانية وتأثيرها على الأمن االقومي العربي**، رسالة ماجستير قدمت إلى معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
- شامل سلطانوف، "روسيا والعالم الإسلامي"، **شؤون الأوسط** (بيروت)، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٨٢–٩٢.
- صالح الراجحي، "الأوضاع النفطية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز: الواقع والمستقبل وأثر ذلك على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، جامعة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (الكويت)، ٢٤ (٩٣)، أبريل – يونيو سنة ١٩٩٩، ص ١٥١–٢٠٥.
- صالح عبد الله الراجحي، "الأوضاع الاقتصادية في جمهوريات آسيا الوسطى وأثرها على الجدوى الاستثمارية ومستقبل العلاقات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي،" **مجلة التعاون**، الرياض، ١١ (٤٤) ديسمبر سنة ١٩٩٦، ص ٤٤–٦٧.
- ظافر محمد العجمي، **جيش الكويت في عصر مبارك الكبير: ١٨٩٥–١٩١٥**، الكويت، ٢٠٠٠
- عبدالمالك التميمي، **الكويت والخليج العربي المعاصر: أبحاث تاريخية**، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ١٩٩٢، ص١، ص٢٦٥.
- عمرو عبد العاطي، "آسيا وإحياء طريق الحرير القديم"، **السياسة الدولية**، (القاهرة)، يوليو سنة ٢٠٠٩، ص ١١٢–١١٣.
- غورام تشيكوفاني، "**تاريخ ولغة العرب المقيمين في آسيا الوسطى**" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، رأس الخيمة، ٢٥–٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

- غيورغي بونداريفسكي، ترجمة ماهر سلامة، **الكويت وعلاقاتها الدولية خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٩ .
- ف. بوبوف، "العلاقات الروسية العربية، الشراكة في زمن الأقوياء" **شؤون الأوسط** (بيروت)، ١٢٨، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٣٠–٣٧.
- لمى مضر الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة من سنة ١٩٩٠ حتى سنة ٢٠٠٣**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٥.
- م. بيلنكايا، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار" **شؤون الأوسط**، ١٢٨ (بيروت)، شتاء – ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٦٦–٧٤.
- مجلس الأمة، **التقرير السنوي لمجاميع الصداقة البرلمانية للسنة المالية ٢٠٠٥**، مجلس الأمة – الشعبة البرلمانية الكويتية، الكويت، ٢٠٠٥.
- محمد السيد سليم، "الاحتمالات المستقبلية لتطور كومنولث الدول المستقلة" في **الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٤٨٣–٥٠٧.
- ـــــــ، " الاهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى والتنافس الدولي على المنطقة "، في **مؤتمر مستقبل العلاقات العربية مع جمهوريات وسط آسيا الإسلامية**، (الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٩٦)، ص ١١٧–١٧٦.
- ـــــــ، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية"، **السياسة الدولية**، القاهرة، ١٧٠ (٤٣)، أكتوبر سنة ٢٠٠٧، ص ٤٠–٤٥.
- ـــــــ، "التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى"، في محمد السيد سليم، محرر، **آسيا والتحولات العالمية**، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٣١١–٣٥٤.
- ـــــــ، العرب والبحث عن الاتحاد السوفييتي الجديد"، في مصطفى كامل السيد، محرر، **حتى لا تنشأ حرب عربية – عربية أخرى**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ٨٥٧–٨٩٣.

- ـــــــ، نحو إستراتيجية عربية للتعامل مع ورثة الاتحاد السوفييتي" في مصطفى كامل السيد، وصلاح زرنوقة، محرران، **العرب ونظام عالمي جديد،** (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٢٧-١٥٣.

- محمد سعد أبوعامود، "آسيا الوسطى والوطن العربي"، في هدى متكيس، محرر، **آسيا الوسطى والتنافس العالمي،** مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٤١-٢٦٤.

- محمد علي الفرا، "**العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز**" بحث مقدم إلى ندوة رأس الخيمة التاريخية السادسة حول العلاقات بين منطقة الخليج العربي وبلاد آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الدراسات والوثائق في الديوان الأميري برأس الخيمة، رأس الخيمة، ٢٥-٢٧ يناير سنة ١٩٩٩.

- نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين،** مركز الدراسات الأوربية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٠.

- نورهان الشيخ، "السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور" **شؤون عربية،** (القاهرة)، ١٢٩، ربيع ٢٠٠٧، ص ٨٢-٩٨.

- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ١١٦-١١٨.

- وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،(بيروت)، ٢٠، خريف سنة ٢٠٠٨، ص ٩-٤٦.

- يعقوب يوسف الحجي، **الكويت القديمة.. صور وذكريات،** مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت)، ٢٠٠٤، ص ٢٣٥-٢٣٦.

- يوري زافاديسكي، "كيف ننظر للعالم العربي؟" **شؤون الأوسط،** (بيروت) ١٢٨، شتاء-ربيع سنة ٢٠٠٨، ص ٣٨-٤١.

ثانياً – باللغة الإنجليزية:

- Abdullah Al-Shayjii, ''Kuwait's Security Dilemma, the Balancing Acts of a Small State,'' **Journal of South Asian and Middle Eastern Studies**, (USA), 33 (3), spring 2010, pp. 59-81.
- ----------, ''Kuwait-US Relationship, Small State Alliance with the Major Power, from Hesitant to Strategic Alliance,'' in Robert Looney, ed**., Handbook of US -Middle East Relations, Formative Factors and Regional Perspectives,** London: Rutledge, 2009, pp. 450-464.
- Achill Gegeshidze, ''The New Silk Road: A Georgian Perspective,'' **Perceptions**, (Ankara), 5 (2), June-August 2000, pp 132-140.
- Ahmed Rashid, **Jihad, The Rise of Militant Islam in Central Asia**, New York, Penguin Books, 2002.
- Andrej Kruetz, ''Bilateral Relations between Russia and the Gulf Monarchies, Past and Present,'', in Marat Terterov ed., **Russian and the CIS Relations with the Gulf Region, Current Trends, and Political and Economic Dynamics**, Dubai: Gulf Research Center, 2009,pp.31- 62.
- Elena Melkumyan, **Gulf Cooperation Council Relations with Russia**, Dubai: GRC, 2005.
- G.M.Mendikulova and T.N. Kasabayev, ''Kazakhstan's Relations with the Gulf,'' in Marat Terterov, ed., **Russia and the CIS Relations with the Gulf Region, Current Trends, and Political and Economic Dynamics**, Dubai: Gulf Research Center, 2009, pp. 183-210
- H.J. Mackinder, **Democratic Ideals and Reality,** Washington, DC: National Defense University Press, 1996.
- Marat Terterov, **Gulf Co-operation Council Relations with the Commonwealth of Independent States (CIS),** Dubai: Gulf Research Center, 2005.
- Marat Terterov, ''Introduction: New partnerships and Re-alignments in the Evolving International System, Contemporary Relations between Russia and the CIS and the Gulf,'' in **Marat Terterov, ed., Russian and the CIS Relations with the Gulf Region, Current Trends, and Political and Economic Dynamics,** Dubai: Gulf Research Center, 2009, pp. 20-30.
- Maqsudul Hasan Nuri,'' Russia and the Iraq Crisis,'' The News (Pakistan), 7 February 2003. In **IPRI Fact file** (Islamabad) 5 (2), February 2003, pp. 76-78.

- Michael Barabanov, ‘‘Russia Arms Trade with the Gulf Monarchies,’’ in Marat Terterov, ed., **Russia and the CIS Relations with the Gulf Region, Current Trends, and Political and Economic Dynamics,** Dubai: Gulf Research Center, 2009, pp. 374-375.
- Richard Herman, ‘‘Russian Policy in the Middle East: Strategic Change and Tactical Contradictions**,’’ Middle East Journal**, (Washington, D.C.), 48 (3), Summer 1994, pp. 466-467.
- Robert Kaplan, ‘‘The Revenge of Geography,’’ **Foreign Policy**, May-June 2009.
- Serge Sur, ‘‘An Analysis of American Hegemony’’, **Journal of Social Affairs**, (Sharja), 19,(76), Winter 2002, pp. 68-84.

Relations between Kuwait and the States of the Commonwealth of Independent States and their Potential Development

ABSTRACT

This monograph purports to review, and account for the status of relations between Kuwait and the twelve states comprising the Commonwealth of Independent States (CIS), in addition to assessing the main dilemmas of these relations and suggesting modalities for their future promotion. In order to achieve these objectives the monograph placed Kuwait-CIS relations within analytical frameworks which attempt to account for relations between two unequal parties, a small state and a set of larger power which used to form together the second superpower until 1991. How does a small state deal with bigger powers, and how do these powers deal with a state which seems not to fare high on their global foreign policy agenda especially if parties are different in most dimensions. How does a small power achieve its security in a turbulent region through developing relations with a big power? And what modalities are pursued by that state to balance its relations with various big powers? How does a superpower (the Soviet Union), or a big power (Russia) formulate relations with a non-neighboring small power? The monograph begins by defining the parties, Kuwait and the CIS states, and outlining the analytical frameworks for assessing their relations. These are the national attributes, the international distance, and the global system frameworks. It then outlines the mutual interests between the parties upon which relations would be built. In the next sections, the monograph reviews the history of Kuwait-CIS relations since the days of Czarist Russia, and reviews political, economic, and cultural relations between Kuwait and the CIS, including the New Silk Road as a new framework for these relations. The monograph also reviews relations between Kuwait and Russia and between Kuwait and Uzbekistan, Azerbaijan, and Kazakhstan. It concludes by reviewing the main dilemmas of Kuwait-CIS relations and points out to the theoretical implications of the analysis, in addition to suggesting specific policies for promoting these relations.

Author:

Dr. Haila Hamad Al-Mekaimi

- Ph.D in Political Science, Boston College, USA, 2003.
- Masters in Political Science, University of Wisconsin-Milwaukee, USA, 1999.
- B.A in Political Science, Kuwait University, 1996.
- Assistance Professor in Political Science Department-Kuwait University, in Comparison and International Relations in the area of Russian Studies and the CIS.

Publications:

A. Books:

1 - Europe-Gulf Relations: An Economic Inevitability and a Regional Necessity, chapter at the Gulf Yearbook 2006-2007, the Gulf Research Center, Dubai.

2 - Euro-Gulf Relations: Developments and Horizons, chapter at the Gulf Yearbook 2007-2008, the Gulf Research Center, Dubai.

B. Researches

1 - "Gulf Cooperation Council and the Arab Maghreb Union: A Comparative Study on Organization's Functions and Sources of Performance," Journal of The Gulf And Arabian Peninsula Studies, No.140, Vol 37, January 2011.

2 - "Muslim Minorities in the Netherlands: Problems of Integration," Al-Siyassa Al-Dawliya, Al-Ahram Press, Egypt, Issue No.182, October 2010.

3 - "The Reality and the Obstacles of the Monetary Union and the Economic Integration in the Countries of the Gulf Cooperation Council," Majalat Shu'uon Khalejiya (Journal of Gulf Affairs), Vol 12, issue 62, Summer 2010.

4-"Rise of Rightist, Populist, and Extremist Parties and their Influence on Political Stability in Europe: The Dutch Case," Al-Nahda Journal, Cairo University, Egypt, Vol.11, No.3, July 2010.

5 - "Factors Influencing Kuwaiti Women Obtaining Their Political Rights," Journal of The Social Science, Kuwait University, Kuwait, Vol38, No.3, 2010.

Author:

Prof. Mohammad El-Sayed Selim

- Ph.D in Political Science, Carleton University, Canada, 1979.
- Professor of Political Science at College of Social Sciences, Kuwait University and director of the Unit for Asian Studies at the same College.

Publications:

A. Books:

1 - The Arms Control Dimension in the Middle East Peace Process: Approaches and Prospects, Center for Political Research and Studies, Series of Studies in Security and Strategy, Vol. 11, No. 8, July 1994.

2 - Egyptian Approaches to Neo-Regionalism and their Asian Implications, (New Delhi: Research and Information System for Non-Aligned and other Developing Countries, RIS Occasional Paper No.55, 1999).

3 - Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Projects, (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies, Strategic Papers Series No. 47, 2000).

4 - Security and Environment in the Mediterranean, Conceptualizing Security and Environmental Conflicts Co-editor and contributor of "Conceptualizing Security by Arab Mashreq Countries", and co-author of ch. 52, "Conclusions" (Berlin, Springer, 2003).

B. Researches:

1 - "Egypt and the Middle Eastern Nuclear Issue," Strategic Analysis, (New Delhi), January 1996, 18 (10), pp. 1381-1398.

2 - "Egypt and the Euro-Mediterranean Partnership: Strategic Choice or Adaptive Mechanism?" Mediterranean Politics, 2 (1), Summer 1997: pp. 64-90.

3 - "Confidence-Building Measures in Middle Eastern Conflicts: An Egyptian Perspective," Perceptions, June-August 2000, pp. 88-92.

4 - "Towards a New WMD Agenda in the Euro-Mediterranean Partnership: An Arab Perspective," Mediterranean Politics,, 5(1), Spring 2000, pp. 133-157.

5 - "The Environment in the 2002 Arab Human Development Report: A Critique," Arab Studies Quarterly, 26 (2), Spring 2004, pp. 81-90.

6 - "The Role of Confidence-Building Measures in Conflict Resolution: A Comparative Cross-regional Study with Special Reference to the Arabian Gulf States," The Korean Journal for Middle East Studies, (2), 2007, pp. 131-208.

7 - "Regional Security in the Middle East," in Hussein Solomon, ed., Challenges to Global Security, (New York: I.B. Tauris, 2008), pp. 188-221.

8 - Assessing the Dialogues of Civilizations between the Western and Muslim worlds," Arab Studies Quarterly, 31 (1 & 2), Winter-Spring 2009, pp. 49-68.

9 - "Arab Perceptions of Soft Security Issues" in Hans Günter Brauch et al. (Eds.): Coping with Global Environmental Change, Disasters and Security - Threats, Challenges, Vuland Risks. (Berlin, 2010).

10 - "The Premises and Promises of the Buddhist-Muslim Dialogue,", Journal of Oriental Studies (Tokyo), 21, 2011, pp. 178-188.

11 - "The Arab Democracy Movement and its Implications for Europe, "Journal of European Studies, (University of Karachi), 28 (1), January 2012, pp. 1-26.

Monograph 370

Relations between Kuwait and the States of the Commonwealth of Independent States and Their Potential Development

Prof. Mohammad Selim **Dr. Haila Al-Mekaimi**
Department of Political Science
University of Kuwait

This paper was supported by Kuwait University under Grant no. OL.01.09.

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عبدالعزيز خليفة القصار

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - ٢٤٩٨٤٧٢٣ - ٢٤٩٨٨٠٩٥
فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

العنوان الإلكتروني: E-mail - jsis@ku.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحمن الملحم

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ. د. آدم غازي العتيبي

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: Tel: (965)24827317 - أو 4734 / 4416 /24984415(965) - فاكس: Fax: (965)24817028
E-mail: ajas@ku.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية – أكاديمية – محكّمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

رئيس التحرير: هادي مختار أشكناني

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم
- التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المقابلات والمناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة إلتزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص.ب 27780 الصفاة، 13055- الكويت
تليفون: 00965-4810436
فاكس 4836026
E-mail:JSS@kuc01.kuniv.edu.kw

الاشتراكات

	الكويت والدول العربية	الدول الأجنبية
أفراد	3 دنانير سنوياً ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية	15 دولاراً
مؤسسات	15 ديناراً في السنة 25 ديناراً لمدة سنتين	60 دولاراً في السنة 110 دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

Visit our web site: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. عبدالله محمد الشيخ

تُنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: joe@ku.edu.kw

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م

مدير المركز

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

يصدر عن المركز

- سلسلة الإصدارات الخاصة.
- سلسلة إصدارات الاستكتاب.
- سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه).
- سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.

سلسلة الإصدارات

سلسلة علمية محكمة

تُعنى موضوعاتها بمنطقة الخليج والجزيرة العربية، وتهدف إلى إبراز خصوصيتها، ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة في ضوء المتغيرات الجارية.

قواعد النشر

أولاً : أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، الأنثروبولوجيا التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام ، التراث (الآثار والحضارة والفنون) .

ثانيـــاً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثـــاً: لم يسبق تقديمها أو جزء منها للنشر إلى جهة أُخرى.

رابعـــاً: ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة.

خامساً: يقدم المركز مكافأة مالية رمزية عن كل دراسة.

الاشتراكات	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
	الأفراد	٤ د.ك	٤ د.ك	١٤ دولاراً
	المؤسسات	٢٥ د.ك	٢٥ د.ك	٦٨ دولاراً

المراسلات:

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب : ٦٤٩٨٦ (ب) الشويخ ، ٧٠٤٦٠ الكويت

هاتف : ٢٤٨١٦٧٩٩ - ٢٤٨١٦٨٠٧ - ٢٤٨١٦٨٢٤ (المفتاح الدولي ٠٠٩٦٥) فاكس : ٢٤٨١٤٢٩٥ - ٢٤٨١٠٤٧٤

البريد الإلكتروني للمركز cgaps@ku.edu.kw

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز www.cgaps.kuniv.edu

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية للذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الاشتراكات: المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji
Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman
Department of Greek and Latin Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri
Department of Arabic Language and Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science - University of Assiout

Prof. Marie-Therese Abdul Messieh
Department of English Language and Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
University of Ain-Shams

Prof. Mohammed Ghanem Al-Rumeihi
Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib
Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Prof. Bader M. Al-Ansari

Department of Psychology

Prof. Shafeeq Al-Ghabra

Department of Political Science

Prof. Gamal B. Al–Qenaee

Department of English Language and Literature

Dr. Husain A. Bo-Abbass

Department of Arabic Language and Literature

Dr. Gassem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language and Literature

Dr. Aly Z. Alzuabi

Department of Sociology and Social Work

Dr. Ahmed EL-Sherbini

Department of History

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS of

ARTS and SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 33, 2012

Rates

- **Kuwait**: K.D 0.500
- **Bahrain**: BD 1
- **Qatar**: RQ 10
- **Emirates**: DH 10
- **Saudi Arabia**: RS 10
- **Oman**: RO 1
- **Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar**
- **Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollars**

Subscription for 12 Monographs

Subscription Period	Subscription Type	Kuwait	Arab Countries	Foreign Countries
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52 K.D	52 K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor
ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O Box 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454
Tel: 24810319 - Fax: 24810319

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@ku.edu.kw
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.